

الحمايَة جناية على الأُمَّة

محمد حسن الوزاني



مؤسسة محمد حسن الوزاني

اِحْـمَـايَـة
جَنَـايَـةٌ عَـلَى الأُمَّةِ

الحمايَة جنّاية على الأُمَّة

المغرب نموذجاً

محمد حسن الوزاني

ترجمه إلى العربية
أحمد بنجلون

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الطبعة الأولى

1994 / 1415

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني
9 - زنقة الدكتور فراج - فاس - المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الدراسة الموثقة التي ننشرها اليوم مترجمة على صفحات هذا الكتاب، أنجزها باللغة الفرنسية محمد حسن الوزاني عام 1945، أي بعد مرور ثمانية أعوام على رحيله إلى ديار المنفى (نونبر 1937)⁽¹⁾ وسنة قبل إطلاق سراحه (ماي 1946).

عبر المؤلف في هذه الدراسة، عن انتقاده الشديد للهجة للسياسة الاستعمارية التي دأبت فرنسا على نهجها بالمغرب في عهد الحماية، كما أنه فضح بكل صراحة عمل المرشال ليوطي، باعتباره الشخص الذي بادر إلى تدشين هذه السياسة التوسعية العدوانية الغاشمة.

في كل كتاباته وكل المقالات التي حررها بالفرنسية قبل سنة 1945 والمنشورة في أعداد من مجلة المغرب (باريس 1932 - 1936) وفي جريدتي عمل الشعب وإرادة الشعب (فاس 1933 - 1934 بالنسبة للأولى، و 1937 بالنسبة للثانية)، وفي الدفاع

(1) كفاح وطني مغربي، تأليف محمد حسن الوزاني، جزءان، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1989.

(فاس 1937)⁽¹⁾، ظل محمد حسن الوزاني يبرز الدور الذي اضطلع به ليوطي في إرساء قواعد الاستعمار بالمغرب، وفضح كذلك نواياه الحقيقية التي مضى بيئتها لإخضاع الشعب المغربي إلى النفوذ الفرنسي، وما راح يضمه من خطة لطمس الشخصية المغربية، بنهجه سياسة «الابتسامة وفنجان الشاي».

أما المواطنون الذين لم ينخدعوا، فقد أجمعت كلمتهم على التنديد بسياسة ليوطي إذ حملوه مسؤولية استعمار بلدهم وحرمانه من حريته وسيادته ووحدته، ثم إنهم لم يشاطروا قط الموظفين الفرنسيين رأيهم ولا رأي تلك الطائفة المغرورة من المغاربة الذين وصفوا هذا الضابط الفرنسي بأنه «صانع المغرب الحديث».

كان الوطنيون يلومون ليوطي بدون هوادة إذ يؤاخذونه بما ارتكبه من عمل اعتبروه ضاراً بمصالح الإيالة الشريفة، معربين عن معارضتهم الشديدة - لكن بدون جدوى - لنقل رفاته من بلدة طوري (فرنسا) حيث توفي عام 1934⁽²⁾ إلى الرباط، في أكتوبر 1935.

وفي هذا الصدد، رفعت لجنة العمل المغربي إلى جلالة السلطان، وإلى المقيم العام وإلى وزير خارجية فرنسا، مذكرة بقلم محمد حسن الوزاني أعرب فيها عن احتجاجه على نقل رفات المرشال إلى المغرب. وفيما يلي نص المذكرة:

(1) حرب القلم، الجزء الأول، محمد حسن الوزاني، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1981.

(2) في عام 1961، أعيد تابوت رفاته إلى فرنسا حيث دفنوه بضريح كبار أبطالهم، المسمى «ليزانفليد» (Les Invalides; Paris).

«إن موقف المغرب من هذه المسألة معروف لدى الجميع، ولا سيما لدى الأوساط الرسمية. لو أن المرشال وافاه الأجل بالمغرب، لما كان لأحد أن يعيب مواراته بأرض هذا البلد، ولكن الأمر على خلاف ذلك، إذ أن المرشال توفي بفرنسا بعد أن قضى بها عدداً من الأعوام مرت على مغادرته المغرب.

ليس هذا مقام نقد سياسته، لكن سعيها لدى السلطات العليا يهدف إلى إشعارها بما خلفه مشروعها من تدمر عارم في أوساطنا وتنبهها إلى العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن وضع المشروع موضع التنفيذ، في حين أن الظروف الحالية تستلزم تفادي أسباب سوء التفاهم وتفاقم الأوضاع.

لا يستهدف المغاربة بموقفهم هذا المس بشخص المرشال، ولكنهم يعتبرون نقل رفاته إلى وطنهم رمزاً يجسد عهداً تاريخياً، ليس من حسن السلوك السياسي التذكير به ولا استحضاره بواسطة أعمال غوغائية غير لائقة واحتفالات سياسية - كاثوليكية في بلد إسلامي يوجد تحت الحماية.

وبالفعل، فهل نحن في حاجة إلى تذكير السلطات العليا أنه يتعين على فرنسا أن تمسك عن مشروعها الذي سيواكب تنفيذه احتفالات دينية غير مرغوب فيها في بلد التزمت رسمياً في شأنه باحترام دينه الإسلام ومقدساته الدينية الأخرى؟ وقد يترتب عن عملها إن هي أقدمت عليه، مثل ما تترتب من الأخطاء الخطيرة عن المؤتمر القرباني المسيحي الذي انعقد بمدينة قرطاج (تونس) والمؤتمر الكاثوليكي الذي انعقد بفاس في أكتوبر 1934، ولن

ينجو تنفيذ ذلك المشروع من إثارة أسوأ العواقب في نفوس المسلمين وضمائرهم أينما كانوا.

ولهذا، ينبغي كذلك التفتن إلى أن شخصية المرشال السياسية قد تجعل من قبره مزارة يحج إليها المعجبون به، وقد يعقد لها من الاحتفالات ما يعرض الأمن العام للخطر، خصوصاً إذا ما قوبلت هذه التظاهرات بأخرى معاكسة لها، سواء من جانب بعض الأوساط الفرنسية أو من قبل المغاربة أنفسهم.

وإذا ما أردنا أن نطلع على الأسباب التي كانت من وراء هذا المشروع، فسوف نجدها تتلخص في عاملين أو احتمالين أساسيين هما:

1 - إما أن الفرنسيين يعتبرون المغرب بلداً تم غزوه، وفي هذه الحال، يجب - في نظرهم - الإشادة والاحتفال بالغزو، والعمل على تخليد ذكرى المرشال لأنه بطل ورمز سياسة الغزو والاحتلال.

واعتراضنا على هذا الافتراض ينبني على أن المغرب، بوصفه واقعاً تحت الحماية، لا يجوز بأي حال اعتباره بلداً تم غزوه، لأن عمليات تهديئة الأوضاع فيه، ليست وليدة إرادة غزوه، ولكنها تتويج فقط لاتفاقية سياسية مبرمة بين المغرب والدول العظمى. ويجب التذكير في هذا المضمار، أن المرشال ليوطي كان من بين أشد المعارضين وأقواهم للذين سوّلت لهم أنفسهم تمثيل الحماية بالغزو، وهو أمر لا يعد فحسب خرقاً خطيراً للمعاهدات المبرمة بين المغرب وفرنسا من جهة، وبين هذه

الدولة وباقي الدول العظمى من جهة أخرى، ولكنه يعد كذلك إهانة لروح المرشال الراحل.

2 - وإما أن الفرنسيين يرغبون في تحقيق آخر أمنية أعرب عنها الراحل وهو على فراش الموت. وإذا كان هذا الافتراض على جانب من الصواب، فإننا ننبه الحكومة إلى أن واجبها يقضي قبل كل شيء بوضع مصلحة الدولة الفرنسية فوق مصلحة الأفراد مهما كان مقامهم ومهما كانت مراتبهم، وأن تتلافى اتخاذ قراراتها السامية بإيحاء من مخططات تعصبية أو طموحات عائلية.

ومهما وجب الوفاء بما يتمناه كل من يتهيأ للموت، فإننا نظن أن الظرف ملائم لكي نشير إلى أن الحكومة الفرنسية تجاهلت تنفيذ آخر رغبات موتى آخرين لا يقل مقامهم رفعة عن مقام المرشال.

لذا يتعين على الحكومة الفرنسية العدول عن تحقيق هذا المشروع الذي لا يوجد ما يدعو إليه بالحاح، خصوصاً وأنه يتعارض مع السياسة المتبصرة، لما يحمله من قدرة على الإخلال بالأمن العام وإزعاج لراحة روح الفقيد.

بعد ذلك، اعتنى روبر لونغوي (Robert Longuet) في باريس بطبع المذكرة في صيغة رسالة عنوانها كما يلي: «المغرب يحتج» ثم أرسلها إلى كافة النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الفرنسيين، وقد تصدّرها التقديم التالي:

إلى السادة النواب والشيوخ الفرنسيين:

«إن لجنة العمل المغربي لتشعر بالشرف وهي تحيطكم

علماً بفحوى الوثيقة المنشورة أسفله .

إن لجنة العمل المغربي، بوصفها مؤهلة للتعبير بصدق عن المشاعر الطبيعية للشعب المغربي المسلم، والراغبة في الحيلولة دون وقوع السلطات الفرنسية في الزلات السياسية والشعورية على السواء، حيث إن أقل ما توصف به هو تهورها وإسرافها في الأخطاء، حرصتُ على رفع احتجاج إلى جلالة السلطان، والمندوب المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالمغرب ووزير خارجيتها، وذلك قبل أن يتخذ قرار نقل رفات المرشال ليوطي إلى الرباط، وقد تمت مبادرة الاحتجاج خلال شهر مارس المنصرم، حيث تضمنته المذكرة التي نتشرف اليوم بموافاتكم بنصها الكامل، وهو:

«بعدما تقرر رسمياً نقل رفات المرشال إلى الرباط في نهاية هذا الشهر، ولا أحد يعلم أي اعتبار قابلت به الحكومة الفرنسية مختلف الأسباب الموضوعية والمقنعة التي تطرقت إليها المذكرة لتبرير الاحتجاج الذي تقدمت به لجنة العمل المغربي، فإن هذه الأخيرة لترى من واجبها، في الظروف التي نجتازها، أن تناشد السادة النواب، أن يقدموا لحكومتهم رؤية صادقة واضحة عن مصالح فرنسا والجمهورية. وإن اللجنة لتأمل أن يتفهم ممثلو الأمة الفرنسية المحترمون هذا النداء الصادق والمشروع الموجه إليهم، عسى أن يبرهنوا على الاستحقاق لكامل الثقة الموضوعية فيهم، خدمة للتفاهم الفرنسي - المغربي».

بعد مرور سنة على إرسال هذا الاحتجاج، وبتاريخ 24

يوليو 1936، وجّهت كتلة العمل الوطني إلى جلالة السلطان والمقيم العام والحكومة الفرنسية، رسالة تحتج فيها على الاحتفال في المغرب، بالذكرى الثانية لوفاة ليوطي، وقد تمّ استنساخ هذه الرسالة في صيغة منشور وتوزيعه بين جميع الأوساط المغربية. وفيما يلي نص الرسالة:

«باحترامنا عام 1935 على نقل رفات المرشال ليوطي إلى المغرب، قلنا إن موقع مواراته سيشكل إطاراً لتظاهرات سياسية - كاثوليكية دون مراعاة لحساسية الرأي العام الإسلامي في هذا البلد وفي غيره من البلدان. وقد بلغنا مؤخراً أن سلطات الإقامة العامة أعطت تعليماتها بتنظيم تظاهرات يوم 27 يوليو في جميع أرجاء المغرب، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لوفاة المرشال. وفي الرباط، ستقام تظاهرة يحضرها سعادة الصدر الأعظم وأفراد من حاشية المخزن والقواد المغاربة. ويضيف بلاغ رسمي صدر في هذا الموضوع، أن المقيم العام يحرص على أن تعطى هذه المناسبة كل مدلولها بإشراك السكان المغاربة في الاحتفال بها. وتمّ فعلاً نقل رفات المرشال إلى المغرب، وستخلّد هنا ذكرى وفاته رغم إرادة السكان.

لا غرو أن القوى الرجعية والأوساط الاستعمارية ستغتني هذه الفرصة لاستعراض تنظيماتها المشاغبة، إحياءً لفترة زمنية ليس من اللباقة السياسية التذكير بها.

ترى كتلة العمل الوطني أن الاحتفالات التي يجري التحضير لها هذه الأيام على تراب هذه الأرض الواقعة تحت الحماية، لا

تمت بأي شيء إلى الصواب زد على ذلك أن الحكومة الفرنسية لم تحتفل بالأبطال المغاربة ولم تشارك في التظاهرات المنظمة تكريماً لهم.

من أجل ذلك، نعرب عن احتجاجنا الصارم على مبادرة الإقامة العامة كما نستنكر إحضار حاشية المخزن وأعضاء الهيئة القضائية وباقي الموظفين المغاربة، إلى الكاتدرائية والضريح. نريد عموماً تراجع إدارة الحماية. عن دعوة هؤلاء المغاربة إلى مراسيم كاثوليكية حتى لا يشاهدتهم الناس وهم يحاكون النصارى في قعودهم وقيامهم أثناء صلواتهم بالكنائس، وهم لا يفقهون ما يصنعون.

نطالب أيضاً ألا تتقدم أية شخصية دينية مسيحية بطلب لمقابلة جلالة السلطان، كما فعل الكاردينال فيرديني عندما توقف بالمغرب، في طريق عودته من السينغال حيث ترأس مراسيم تدشين كاتدرائية بداكار».

وغداة استقلال المغرب، نقل النصب الذي يمثل ليوطي على فرس، من ساحة النصر حيث كان منصوباً - وهي إحدى كبريات ساحات الدار البيضاء - إلى حدائق قنصلية فرنسا المطلة على نفس الساحة».

يجب على المغاربة استحضار الأحداث حتى لا يغتروا بموسم كالذي نظم في شهر يوليو من عام 1988، ببلدة طوري الفرنسية، إحياءً لذكرى ليوطي، بل ينبغي للدراسة التي ننشرها أن تفهمهم بأنه لا يجدر بالعلاقات المغربية الفرنسية أن تقوم على هذا

النوع من التظاهرات، ولكن على القيم السامية التي أرادت فرنسا أن تنزعم المناداة بها، وهي قيم العمل والمساواة واحترام حقوق الإنسان والشعوب، تلكم القيم التي تدور حولها معركة ضارية متواصلة بقيادة محمد حسن الوزاني مؤلف كتاب «الحماية، جناية على الأمة».

إن مؤسسة محمد حسن الوزاني، إذ تقبل على نشر هذا الكتاب، لتأمل أن تقدم للقراء تحليلاً مشفوعاً بشهادة أدلى بها شاهد أمين فذ، ألا وهو محمد حسن الوزاني⁽¹⁾، للتعبير عن رأي مغربي صادق، في موضوع الحماية عموماً، وفي عمل ليوطي خصوصاً.

يجد القارئ في هذا العمل وثيقة جديدة بأن تضاف إلى موضوع الجدل الذي لا يزال الخوض فيه وقفاً على أدب القداسة وبالأخص منه ما تنتجه الأقلام الفرنسية.

وإذ ينشر الناشر النص الأصلي لهذه الشهادة، فإنه لم يضيف إليها إلا عناصر تكميلية مرجعية ومختصرة، ولكنه اعتبر من الصواب أن يضيف إليها وفي صيغة ملاحق، دراسة أنجزها المؤلف تحت عنوان: كيف تدخلت فرنسا في المغرب، ونصوصاً تعالج موضوع الإطاحة بمولاي عبد العزيز والاعتراف بمولاي عبد الحفيظ وبيعته، وهي نصوص أساسية في تاريخ الأسباب التي أدت إلى الحماية الفرنسية. وأخيراً، فإن ذيل الكتاب يحتوي على سيرة مختصرة للمؤلف محمد حسن الوزاني.

مؤسسة محمد حسن الوزاني

(1) انظر خلاصة ترجمة المؤلف في نهاية هذا الكتاب.

الفصل الأول
مَا مَعْنَى الْحَمَايَةِ

ما معنى الحماية

الحماية «اختراع شيطاني» تستعمله الامبريالية الاستعمارية لفرض حكمها الغاشم على الشعوب المستضعفة التي تستعبدتها سياسياً وعسكرياً لاستغلالها والاستيلاء على أراضيها والانفراد بخيراتها. وبعبارة أخرى، فإن الحماية ليست سوى صيغة تستخدم لإخفاء الحقيقة عن الشعب المقهور وعن العالم الخارجي، فيما يتعلق بالمناورة الاستعمارية التي تقوم بها دولة امبريالية، كما أنها ليست سوى حيلة لتقديم القبح الاستعماري في صورة مزينة لكي يصدقها شعب يوجد بلده وثرواته محط الأطماع. الحماية ليست إذن سوى تغطية وتزوير، ونفاق وإساءة مقنعة وجوياً أو لأغراض. تلك هي الحقيقة المفضوحة والتي لا مرية فيها والمعبر عنها بكل نزاهة وصدق، بدون مراوغة ولا تمحك ولا تنقيص فكري ولا آراء خفية.

ولكن، إلى جانب الواقع، توجد نظرية «رسمية» و«تصور نظري» للحماية لا تخلو منهما كتب القانون الدولي العام، ذلك لأن الحماية تسربت على حين غفلة ومن الطريق الخفي، إلى حرم

العلم القانوني فاتته كرامته، ولطخت شرفه وزيفت مبادئه
وقللت من فضائله، وها نحن نأتي ببعض الأمثلة:

كتب أحد الفرنسيين من أساتذة القانون يقول: «إن الحماية
ضرب من الوصاية حسب القانون الدولي، تقيم بين دولتين
منظومة من الحقوق والواجبات المتبادلة، إذ أن دولة ضعيفة
تفوض لدولة أخرى أقوى منها، بعض حقوق السيادة، مقابل
التزام الدولة المستفيدة من التفويض، القيام بحماية الدولة
الضعيفة من الأخطار التي تهدد كيانها، ومساعدتها على تطوير
مؤسساتها والحفاظ على مصالحها».

يمكن اعتبار هذا التعبير تقليدياً نموذجياً، ولكن ما هو إلا
إيهام من العقل وخليط من الحقائق المضادة ونسيج من ضروب
الغباء، حتى أن مجموع ما يحتويه لا يقام له وزن عند التحليل.
فلنحاول تعريته للكشف عن حقيقته الكاملة.

نبدأ بالقول إن للوصاية عدة دلالات؛ فهناك مثلاً الوصاية
القانونية والشرعية، وهي التي يتم إقرارها وممارستها في ظل
الشروط التي يتطلب القانون المدني توفيرها. إنها تحتوي أيضاً
على ضمانات ولكنها محدودة في المكان والزمان. أما تبريرها
فيرجع إلى عجز المحجور، وبالتالي فإنها ترمي إلى تحقيق ثلاثة
أهداف، أولاً: السهر الجدي على سلامة شخص المحجور،
ثانياً: تدبير شؤونه وأمواله بطريقة سليمة. وأخيراً: النيابة عنه في
أعمال الحياة المدنية. وهكذا فالوصاية حماية حقيقية وصيانة
نافعة وتدبير محض، وهي ليست لا متناهية كما أنها ليست لا -

محدودة، بل بالعكس، فإنها تنتهي بمجرد ما يبلغ المحجور سن الرشد أو حين يُعترف له بالتمييز.

فهل يا ترى يتطابق مدلول الوصاية أو الحماية كما ورد في القانون الدولي - كما عرضناها - مع مفهومها في القانون الخاص؟ نقول لا، بكل صراحة، إذ يمكن أن تكون للوصاية الاستعمارية، من الوجهة النظرية بالخصوص، بعض التشابه مع الوصاية في القانون الخاص. ولكن في الواقع، لا تجمع بينهما نفس البواعث ولا نفس الشروط ولا ضمانات واحدة، بل إنها وصاية مفترضة وليست حقيقية، ولا يقصد من وراء تلطيف المصطلح سوى التستر على عملية سطو تقوم بها دولة استعمارية في حق شعب مستضعف مرغم على التبعية للدولة الاستعمارية، والتستر أيضاً على ما خولته لنفسها من سلطات تمارسها على هذا الشعب رغم رضاه وعلى حساب مصالحه الحقيقية الوطنية. وعلاوة على هذا، فإن الوصاية الاستعمارية تدعي أنها ستدوم دوام الأيام وتخطط لاستمرار بقائها بإقامة نظام محكم من وسائل الدفاع والإغاثة، يتعمد الطغيان ويمارس سياسة فظيعة قوامها الخداع.

ألم يذهب ليوطي إلى القول في شأن المغرب: «هل من بلد آخر غير المغرب، يصلح له نظام الحماية، وهو نظام ليس بمؤقت، ولكنه نهائي؟» (وقد وضع خطأً في نص الخطاب تحت هذه العبارة الأخيرة). ألم يؤكد ليوطي هذا القول في سياق شرحه أمام السلطان للخطاب الذي تلقاه من الحكومة الفرنسية بتاريخ 7 دجنبر 1919 حيث قال: إن مبدأ نظام الحماية، مع ما يترتب عنه من عواقب، سيستمر جارياً بصفة نهائية؟ وباختصار، ليس في

الوصاية الاستعمارية، أي الحماية، بالنسبة للدولة التي تمارسها، سوى الامتيازات والمزايا والتمتع بالسلطة، في حين أنها لا تتضمن بالنسبة للمستضعف اليتيم المستغل، والمحكوم عليه بالبقاء تحت الحجر أبد الدهر، سوى تجريده من حقوقه ومسه بالحرمان والتحرير. إن هذا النظام الذي تقره دولة غاشمة لتفرضه على شعب من ضحاياها، لنظام أكثر بطلاناً وأشد نفاقاً وإجراماً.

وفي سياق مواصلتنا لتحليل التعريف الرسمي للحماية، نرى أن الأستاذ الفرنسي في الحقوق والذي تقدّمت الإشارة إليه أعلاه، إذ يقول: «إن الحماية هي إقرار منظومة من الحقوق والواجبات المتبادلة»، يعني من وراء هذا أن الدولتين المتعاقدتين في هذا الشأن، أي الدولة القويّة والدولة الضعيفة، تتعاملان بالتساوي بينهما، وتلتزم كلتاها بالأداء تقوم إحداهما بإلحاق أي ضرر بالأخرى. وهذا أمر غير صحيح على الإطلاق، لأن السعي وراء حصول الحماية، عمل لا تقوم به الدولة القوية إلا لتحقيق أشنع الأغراض في تحصيل أكثر الامتيازات وضمن أرباحاً غالباً ما - إن لم نقل دائماً - تكون على حساب الضعيف الذي يصير شخصه وتصير أمواله تحت رحمة سيده وظالمه.

ويضيف الأستاذ الفرنسي: «إذ أن دولة ضعيفة تفوّض لدولة أخرى أقوى منها، بعض حقوق السيادة». في نظر هذا المؤلف، أن الحماية وضع ترغب فيه دولة ما، عن طواعية وترضاه بكل حرية، ويعني هذا أن الدولة التي تطلب الحماية، تتخلّى بمحض إرادتها عن جزء من سيادتها إلى «الدولة التي تحميها». لكن يوجد بين أيدينا التاريخ العام للاستعمار وهو يفنّد هذا الإدعاء ويبيّن

بالأعمال الحقيقية أن الحماية لم تكن في يوم من الأيام أمراً «مرغوباً فيه»، بل تفرضه من الخارج بإرادتها وقوتها الدولة الإمبريالية. وبعبارة أخرى، تكاد الحماية تنطلق دائماً من هجومات تشنها دول قوية. بهدف الإحتلال العسكري لمواقع استراتيجية في البلد المهدد والمطموع فيه. وهكذا تصبح الحماية أمراً ملموساً قبل أن يعلم العالم رسمياً أنها تتويج لمعاهدة ملققة اسمها «عقد الحماية».

وينطبق هذا الوضع على المغرب حيث إن الحماية التي فرضت عليه، تمخّضت عن عمليات تحضيرية سابقة استغرقت ردهاً من الزمن، سياسياً ودبلوماسياً، ذلك أن احتلال وجدة بات يندر بما سيتلوه، وأعقبه فعلاً احتلال الدار البيضاء ومدن داخلية وأقاليمها وهكذا إلى أن اختتم المسلسل بعقد التمليك لصالح فرنسا، وهو ما يسمى بعقد 30 مارس 1912.

والملاحظ أن ما من حماية إلا وتسببها أحداث، كالحوادث الدبلوماسية مع الدول المتنافسة، وافتعال الدسائس داخل البلد المطموع فيه. ثم سياسة الأبتزاز المنظم ضده، قصد إثارة الفتن والشغب على حدوده الدولية، وإثارة النزاعات الداخليّة، واستحداث أكثر ما يمكن من القلاقل والأوضاع الغامضة، مع تذكية نار الأزمات الداعية لتدخل القوات الأجنبية المسلحة. وكل هذه أسباب يقول المستعمر الذي كان من ورائها، إنها تبلور مدى عجز البلد «القابل للحماية» عن الدفاع عن نفسه، وتسيير شؤونه. والمستعمر في كل هذا إنما يخشى أطماع البلدان القوية المجاورة التي تتنافس على الفوز بالبلد المستضعف، فيشنّ ضد هذا البلد

عمليات انتقامية عقابية، في سعيه الحثيث عن التحصين الذاتي ضد الأضرار التي قد تترتب عن مجاورة قطر يدعي «أن الفوضى تسود في ربوعه»، وأن للبلد المستعمر إرادة مساعدة هذا القطر الضعيف على اتخاذ التدابير الإصلاحية والتنظيمية العصرية، إلخ.

فما من شيء إلا وتراه الدولة الغاشمة صالحاً لتدخلها، ولا شيء يهمل من جانبها لدفع المستضعف إلى الرضوخ لما تبتغيه الدولة القوية. وهكذا يتم اقرار الجريمة في واضحة النهار ويتم إخضاع رقبة الغنيمة بالتواطؤ مع الأمم وحكوماتها، ويبقى الشعب الضحية في مواجهة مع الدولة - الجلادة التي يسمي بوسعها أن تتصرف معه حسب أهوائها. فهل ينوي قطاع الرقاب مساعدة الضحية على «تطوير مؤسساتها وصيانة مصالحها؟» أم أنه سيكرس جهوده لـ «حماية» ضحيته من الأخطار المحدقة بها؟ ولكن هل لنا أن نعرف ما هي هذه الأخطار؟ أوجد خطر أفضح وحماية أكثر شؤماً من هذا «النظام الجديد» الذي يترسخ في البلد المستعمر وينبج بكلكله على الشعب الذي وقع تحجير، ومشت عليه الأقدام، وأخضع للاستغلال؟

أهذه هي الحماية؟ بل هي النظام السياسي الذي لا مثيل له في التشوّه وفي التفتّع الذي يخفي أوحش وأشرس المغالاة في تسخير القوة لخدمة الإمبريالية الاستعمارية الجشعة الظالمة. ويا أيتها الحضارة، فما أكثر الجرائم الكبرى وما أكثر الفظائع التي ترتكب باسمك!

الفصل الثاني

لماذا الامبريالية الاستعمارية
اخترقت نظام الحماية وأعماله

لماذا اختلقت الإمبريالية الاستعمارية نظام الحماية وأعملته؟

سيُفضّل أحد الخبراء في المسائل الاستعمارية بالإجابة عن هذا السؤال. إنه مؤلف مجهول لكتاب أصدرته عام 1934 مجلة باريسية كبرى عنوانها «موركور دو فرانس»، يقول هذا المؤلف في كتابه الذي عنوانه: الحقائق الاستعمارية، في تنبيه يوجهه للقارئ، إنه التزم من حيث الواجب والمبدأ، ألا يهتم إلا بالحقائق واجتناب الكذب، هذا الافتراء الأقنومي الذي وحده يمكن أصحابه من التصورات العبقرية والامتداح الخالي من أي احتشام. يقول المؤلف إذن:

«عندما يكون عدد الأهالي مرتفعاً إلى درجة يستعصى معها عملياً استئصالهم عن آخرهم - وهذا حال الهندوستان المدعو بالإنجليزي - يتخذ في شأنهم قرار بتركهم يدبّرون نظرياً قضاياهم بأنفسهم: وهذه رؤية عن الحماية، رؤية واهمة ملائمة لا تخلو من النفاق والكذب، ويظهر أنها النظام الأفضل إلى حين تحدث المفاجأة ويظهر على الساحة أحد مثل غاندي أو أن تثور إحدى

المستعمرات... ويقال: «إنها حرب الانفصال!» ص 14.

ثم أضاف المؤلف في جهة أخرى:

«ابتدع الإنجليزي سياسة الحماية ووضعتها موضع التطبيق. ودأب الفرنسي دأبه، فقلد هذه السياسة وطبقها في بعض الأحيان إما ضرورة، وإما لسبب تخلفه إذ يبقى الفرنسي أولاً وبالخصوص، رجل الإدارة المباشرة. وتلكم هي طريقه الطبيعية، الطريق التي تلائم مزاجه وقدره.

«وأكثر من الإدارة المباشرة، سيكون الاستغلال بلا حياء كما كان جارياً في العهد القديم، وما الأرض الاستعمار «إلا أرض يمتلكها الملك» وتعد بمثابة «ضيعة»، وهكذا يتفتح نظام الامتياز المنفرد» (ص 15).

وفي الصفحات الموالية، يوضح المؤلف كلامه بقوله: «إننا لن نتخلص قريباً من الأوهام الأفلاطونية. وفي نظر الفرنسي المتوسط - أي الذي يحكم ويمارس الملك - إن «المستعمرة» تعني قبل كل شيء، بلداً غنياً، جد غني، تُجنى فيه بدون تعب ولا حركة، المنتجات النادرة للغاية، ولا ضمير أن يرسل إليه كافة أولاد الأسر الذين لا شأن لهم، وكل الصعاليك، ليكتسبوا هناك عقلاً وأموالاً.

وإلى «قصة الكهف» تضاف حكاية المستعمرة. فكيف يا ترى يمكن محاربة مثل هذا الوهم؟» (ص ص 22 - 23).

وإذ يقول المؤلف إن عدد الأهالي يحول دون استئصالهم جملة وتفصيلاً، نعقب على ذلك بقولنا إن الاستعمار لا يسعى إلى

هلاك ما يطمع فيه ومن يمكن أن يقوم بخدمته . فما من مستعمرة أو محمية إلا وتشكل في الواقع بالنسبة للدولة المستعمرة (بكسر الميم) «حقلاً منغلقاً» شاسعاً ترعى وتنام فيه حيوانات الخدمة، هذه الأنعام البشرية التي يتألف منها كل شعب وقع تحت الاستعمار أو تحت الحماية . زيادة على هذا، فإن الدولة المستعمرة تبحث من خلال الاستعمار إلى تحصيل سياسة الاعتبار والهيبة، وتعمل على أن يتوفر لديها احتياط كبير من الثروات البشرية تغترف منها ما تحتاج إليه من جنود للصفوف الأمامية وغيرها أثناء العمليات الحربية .

وأخيراً، علينا أن نسجل حقيقة وهي أن السياسة الاستعمارية الإنجليزية تحررية أكثر من غيرها، إذ تسمح للشعوب المحجورة بالتقدم والتطور بأكثر ما يمكن من السرعة، وبالتحرر من الوصاية الأجنبية، حيث تتحوّل علاقاتها مع أوليائها السابقين إلى اتفاقيات مبرمة بكل حرية بين الطرفين . وأصدق دليل على ما نقول، هو ما نعرفه عن أحوال مصر والفيليين .

الفصل الثالث
كيفَ وقع اقرار الحماية الفرنسية
على المغرب

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100



كيف وقع إقرار الحماية الفرنسية على المغرب؟⁽¹⁾

Initiation au Maroc!

(1) يحيل المؤلف، فيما يتعلق بهذا الفصل، على مجلة «مغرب» الصادرة بباريس من عام 1932 حتى عام 1936 وإلى المؤلفات التالية: مبادئ التعرف على المغرب (بالفرنسية)، ص 202، مطابع مدرسة الكتاب، 1932، الطبعة الثانية، ثم Van Oest، 1937، ص 380، الطبعة الثالثة، 1945، ثم كتاب المغرب ضد الحماية ألفه محمد حسن الوزاني بالفرنسية، وهو مجموعة من المقالات عن الحماية، كتبها المؤلف عام 1933 الطبعة الثانية. منشورات حزب الشورى والاستقلال، 1946، 54 صفحة. أما مقالات المؤلف المتعلقة بموضوع الحماية والمنشورة في مجلة «مغرب» وعمل الشعب وإرادة الشعب فقد تم نشرها في كتاب: كفاح وطني مغربي، لمحمد حسن الوزاني، جزان، نشر مؤسسة محمد حسن الوزاني 1989.

الفصل الرابع
الحماية، قوتها ومكرها

الحماية، قوتها ومكرها

سبق أن بيّنا فيما تقدم، أن الحماية ليست سوى حجاب يستتر الاستعمار خلفه، إما بدعوى ضرورة وإما لعامل انتهازي، وآتينا بالمناسبة بالشهادة التي أدلى بها فرنسي خبير في المسائل التي تتعلق بالاستعمار، مؤكداً أن الحماية نظام يرجع في الأصل إلى المخيلة الإنجليزية التي ابتدعتها وأن الفرنسيين استعاروه من الإمبريالية الإنجليزية، علماً أن في الواقع، لا يتلاءم وذهنهم ولا مع مزاجهم ولا مع قدرهم، أو بتعبير آخر، فالفرنسي إنما هو رجل الإدارة المباشرة.

الإدارة المباشرة تنتكر إذن في صفة الحماية، وهذه واحدة من الحقائق الأكثر بدهاة، وتوجد إلى جانبها حقيقة أخرى لا تقل عنها بدهاة وهي أن نظام الحماية يقوم على القوة ولا يستمر في البقاء إلا بالقوة. والواقع، فإن انتحل اسم المستعمرة أو اسم الحماية (أو المحمية)، «فالتوسع الاستعماري، كما قال جول هارماند⁽¹⁾ (Jules Harmand)، حاكم سابق للمستعمرات، لا يمكنه

(1) (التسلط والاستعمار). Jules Harmand: Domination et Colonisation, p.32.

أن يعتمد إلا على وسيلة واحدة، هي القوة... وبالفعل فإن القوة هي أساس الحق بنفسه... «إن الحق، هو القوة التي تستمر» (جوستاف لوبون) - «الحق، هو استقرار القوة». «القوة هي التي تبدي رأيها في الحق» (إميل فاكي). «Emile Faguet». «أما الحق الذي يتم الاعتراف به على أنه حق، فإنه يتجلى هو أيضاً كقوة عظيمة».

هذه وجهة نظر نفر من الفرنسيين، وليسوا فرنسيين من الطراز العادي. لكن هذه الإشادة بالقوة، وهذا التقديس للعنف، يتبوان عموماً مرتبة مرموقة لدى كل دعاة الاستعمار وخدامه. من بين هؤلاء وأولئك، نجد أن ليوطي، ذلكم الاستعماري وعميل الحماية، كان هو أيضاً يناصر بحماس بالغ، اللجوء إلى القوة لتحقيق ما كان يتطلع إليه بلده من توسع استعماري. وليس هذا الحكم بتهمة ملفقة يطيب لنا أن نثقل بها ضميره - إن أرواح الموتى لن تهتز في قبورها استنكاراً لما تسمعنا نفضحه من حقيقة - لم يكن ليوطي في حياته ولا خلال عمله الاستعماري، مناصراً للقوة فحسب، ولم يكتف باستعمالها، بل مضى بأقواله وأفعاله يحث على اللجوء إليها، وإليكم، على سبيل المثال، مقتطفات من الخطاب الذي ألقاه يوم 12 يوليوز 1907، بالثانوية الفرنسية بوهران، وهو يترأس حفل توزيع الجوائز المدرسية، فقال متوجهاً إلى التلاميذ:

«إياكم إن تكونوا إقليميين، ولكن اسعوا للحصول على هذا اللقب الجميل وهو الاستعماريون، فترينوا به في هذه الفترة بالخصوص حيث توجد طائفة من القوم تبدو وكأنها تنكر عظمة

وإيجابيات المجهود الاستعماري الذي تبذله فرنسا⁽¹⁾. ويدعون أنه: يجب على الفرنسيين إذا أرادوا أن يكون بلدهم هو الأقوى وعلى استعداد للتصدي لأخطار المستقبل، ينبغي لهم الانطواء على أنفسهم وأن يسعوا إلى التقليل من مجهودهم الاستعماري. يا له من خطأ فادح!

«فأنا لست مؤمناً بالاستعمار، حباً في المغامرات والأسفار فقط، بل إنني لن أفك عن الأمل أن النسخ الاستعماري العائد من الأطراف الجانبية نحو المركز، يأتي حاملاً القوة، وهي القوة التي لا يمكن لأي جسم الاستغناء عنها، وإنها تكون وستبقى دائماً هي الملجأ الأخير والشرط الأول للاستقلال والحياة حتى بالنسبة للشعوب. وسعيًا وراء الحفاظ على الوحدة الوطنية ورغبة في السير قدماً وبكامل الحرية، في طريق تحقيق التطور المجتمعي المحتوم والذي كُنّا دائماً رواده، فلا يكفي أن يكون الإنسان مسموحاً له بالعيش على وجه الأرض، ولا حتى أن يكون في حالة تسمح له بالدفاع عن نفسه، ولكن يجب عليه كذلك أن يستطيع فرض حقوقه وألا يتردد أبداً في التأكيد عليها. وهذا ما لا يمكن للإنسان القيام به إلا شريطة أن يبقى على سلامة وقوة حد السيف الذي يمسكه بمقبضه...».

إن الفكر الاستعماري وتقديس القوة، كلاهما شيء واحد، وكان ليوطي هو الإمام والمدافع عنهما حتى قبالة الشبان بين مواطنيه، في محاولة منه لإخصاب عقولهم الفتية بجرثومة مبادئه.

(1) ربما يشير المتكلم إلى المنافسات القائمة بين الدول العظمى في شأن المغرب.

ولو كانت كلمات ليوطي في حاجة إلى تعليق، لرجعنا
مسرورين إلى ما قاله في شأنه يومئذ، معاصره لويس بارثو، (Louis
Barthou، رئيس الحكومة سابقاً):

«وهكذا فإن الجنرال ليوطي لم يرسل إلى المغرب وهو في
أقصى الجهل عن المسائل الاستعمارية، إذ كان بوسعه أن يطبق
بحذافيره في هذا القطر ما تعلمه بحكم تجاربه السابقة طوال خمسة
عشر عاماً قضاها بين الطونكان ومدغشقر وإقليم وهران، وقد
اكتملت لديه معرفة الممارسة الاستعمارية، وليس هو الشخص
الذي سيلقى به مجرداً من كل شيء، في عالم جديد، بل إنه على
أهبة ليطبق بين عشية وضحاها، المواصفات والمناهج التي أبانت
عن فعاليتها في جهات أخرى...».

تقدم ليوطي إذن إلى المغرب بوصفه منظماً للحماية، وفي
جعبته كثير من أسرار المهنة التي تمت صياغتها ووضعت موضع
التنفيذ في المستعمرات. وبالفعل، فإن ليوطي كان رجل
«المواصفات» و«المناهج» الخاصة بالسياسة الاستعمارية المسماة
الحماية. لكن الحماية التي ظلت بناء على التعليمات الصادرة من
والها ومنظرها الأول، قائمة على سياسة «الابتسامة وفنجان
الشاي»، والتي ما باتت المغاربة يرون فيها إلا مهزلة كبرى
وخداعاً، ذلك ما يفسّر من جانبهم ثبات عدم ثقتهم وموقفهم
المعادي لها وقد فطنوا لما يتربص بهم، فلم ينخدعوا ولم يقعوا
في الفخ، بل أدركوا ووعوا حقيقة نظام الحماية الذي كان وسيبقى
- رغم ما مضى يتقنّع به - نظاماً استعماريّاً ذا مدلول مزدوج،

بمعنى واقعي ومعنى قدحي، أو بعبارة أخرى، فإنه النظام التوسعي الاستعماري، قوامه قوة الطغيان والمخادعة.

وإذا كان الأمر يقتضي أن نأتي بمثل لهذه الحقيقة التي لا غبار عليها، فإننا نقول: «وأي برهان لنا أكثر وضوحاً وأكثر إقناعاً من أن المغرب لا يزال في أغلب مناطقه خاضعاً لحالة الاستنفار، وأن السياسة المعبر عنها «بالسياسة الأهلية» لا يزال يحتكرها قوم تابعون لإدارة ذات طابع عسكري وبوليسي؟».

الفصل الخامس
المغرب يناهض الحماية

المغرب يناهض الحماية

أصدرنا، فيما تقدم، حكماً على الرأي الذي يشيعه أصحاب الأقلام من دعاة الاستعمار، في مختلف الأوساط الاجتماعية والسياسية والذي مفاده أن نظام الحماية قد يكون في بعض الأحيان «مرجواً» لدى شعب من الشعوب، وأن إقراره رسمياً يمكن أن يتمخض عن مفاوضات تجري بكامل الحرية بين طرفين متعاقدين.

وعلى كل، فإن تبني هذا الرأي لا يعني المغرب الذي كان موقف شعبه وعاهله من نظام الحماية دليلاً قاطعاً على أنهما يرفضان الاحتلال والاستعمار. سبق لنا كذلك أن قلنا، كما سنقول دائماً، إن النظام المسمى «بالحماية»، ما هو إلا نظام تفرضه دولة قوية على دولة ضعيفة كرهاً وقسراً بواسطة جهاز سياسي وترسنة عسكرية هدفهما ضرب الحصار على الدولة المستضعفة لتبقى سجيناً طوق محكم مدعم بالسلاح.

نعرف أن إقرار الحماية الفرنسية بالمغرب جاء في أعقاب مراحل أزمة دبلوماسية عمّرت أعواماً طويلاً بين فرنسا والدول

الاستعمارية التي تنافسها، الأمر الذي جعل الحماية وقتئذ تدخل في مرحلة أخرى ظل المغرب يناهضها بكل قواه ويحارب الدولة التي تجرأت على احتلاله؛ وهذه مسألة يجب التطرق إليها وتبيانها.

إن ما يسمّى بغير صواب «عقد الحماية»، كان فعلاً بمثابة الشرارة الأولى التي أطلقت العنان لجهاد المغرب ضد الحماية. فبأي شيء اتّسمت إذن الأوضاع التي سادت البلاد بمجرد ما فرضت عليها «الحماية»؟

أصبحت فرنسا تتوفّر على وثيقة مزيفة تخولها امتلاك المغرب، - وهي الممضاة في مارس 1912 - وتحمل تلك الورقة بين سطورها. منح فرنسا حرية التصرف مع تزكية حاصلة لها من طرف الدول التي كانت إلى أمس القريب لا ترى بعين الرضى ما تتأهب فرنسا لارتكابه. وبفضل هذه التزكية الدولية الصامتة تأتّى لفرنسا أن تستكمل تنفيذ خطة احتلال واستعمار المغرب.

وفي هذا السياق يقول لويس بارثو:

«... أي قيمة حقيقية لعقد يتجاهله الموقعون عليه، وفي غياب تزويد الشخص المكلف بالسهر على تنفيذ بنوده، بالوسائل الضرورية لأداء مهمته في أحسن الظروف؟ إن الجنرال ليوطي صرّح بما يجب قوله في هذه المسألة يوم خاطب تلاميذ ليسي وهران، عام 1907. وهكذا كلامه: «يتعين على المرء أن يتوفّر على الوسائل التي تمكّنه من فرض حقه على الغير».

وكم كان يبدو سهلاً أن يتمكّن القوي من «فرض حقه» على

الضعيف . هذا شيء يدعو للضحك، إذ متى كان بوسع الحمل أن يربع الذئب الذي يتأهب لافتراسه؟

في شهر مارس 1912، وجد المغرب نفسه وحيداً، وقد نبذته جميع الدول، إلا أنه لم يكن في وضع الحمل أمام الذئب، بل بدا كالثور أمام الجزار، أو الصقر أو الليث أمام القنّاص، فرفض الاستسلام السهل لمن أراد به شراً، وإذا به يجمع قواه ويعبىء قدراته، ثم يثب وثبة عظيمة ظل معها زمناً يصارع عدوه بقرنيه، وبمنقاره وبمخالبه .

ولنتطرق الآن إلى مجريات الأحداث .

السلطان مولاي حفيظ الذي يعتبره الناس طرفاً وضع إمضاءه على عقد الحماية المزيّف، رفض كلّ تعاون مع فرنسا في إطار مضمون هذا العقد واتخذ من النظام الذي أتى به الأجانب موقفاً معارضاً .

ويقول بارثو:

«سلك المقيم العام سلوكاً يتسم بمناهضة الموقف العدائي الذي ظل السلطان مولاي حفيظ ينهجه . إن هذا الذي وقع على عقد، الحماية أنكره وسعى إلى نقضه بحرصه الشديد على عرقلة تطبيق بنوده، بدلاً من تيسير تنفيذه . وما من صعوبة طفت على الأحداث إلا وتذرّع بها السلطان وهدد بتقديم استقالته»⁽¹⁾.

وأضاف بارثو:

(1) لويس بارثو: ليوطي والمغرب، ص 46 و 47 - نشر لوبوتي باريزيان - باريس .

«دون شطط في الكلام، نقول إن من الحقائق التي لا مرية فيها، يبدو جلياً إن السلطان لا يكن لنا عطفاً ولا يقيم لنا وزناً. لذلك، التزم الجنرال ليوطي الحصافة المشوبة بالجفاء، أثناء أول خطاب ألقاه بين يدي السلطان، حيث قال: «وليكن هذا احتفاء ودعاء بالصحة لعاهل هذا البلد، جلالة السلطان، وقد أنيطت بي مهمة مساعدة جلالتم على تدعيم سلطتكم وإقرار النظام والأمن، وسوف لن أبخل على جلالتم بإخلاصي ووفائي».

كان الدعاء للسلطان بالصحة، كان إلى البروتكول أقرب منه إلى الطابع الودي الحماية إذن تعاون:

«لكن التعاون يقتضي وجود طرفين معاً، وبعدها كان التعاون سارياً بين الطرفين في الفترة المتراوحة بين 13 ماي و 12 غشت، أخذ أحدهما يرفض مواصلة التعاون»⁽¹⁾.

نسجل بكل فخر واعتزاز اعتراف بارثو بالموقف العدائي الصريح الذي كان العاهل المغربي الأسبق يقابل به الحماية. ورب امرئ يتساءل لماذا يعارض العاهل المغربي الذي يقال عنه إنه ذيل عقد الحماية بتوقيعه، ويضع العقبات في تنفيذ مضمونه ويرفض التعاون بشأنه. ويهدد بتقديم استقالته.

إننا نعرف الآن مشاعر مولاي حفيظ تجاه الحماية وردود فعله في شأنها. طبعاً، لم يكن السلطان ليسعد بمقابلة الحماية بالرضى، بل بالجفاء والعداء ونبذ التعاون مع العدى. وكيف إذن

(1) لويس بارثو: ليوطي والمغرب، ص 99 Lyautey et le (L, Barthou: Lyautey et le 99

.Maroc)

يمكن تفسير موقفي السلطان المتناقضين؟ وهنا لا بد من طرح هذين السؤالين: «هل صحيح أن السلطان أمضى عقد الحماية؟ ألا يكون توقيعه قد انتزع منه غضباً؟ فإذا ما سلمنا بصحة توقيع السلطان على العقد المشؤوم، فلا يمكن إلا أن نستغرب رفضه التعاون مع الغزاة وإضمار العداة لهم. أما موقفه الملموس من الاحتلال، فلا يمكن شرحه وتبريره إلا في حالة كون السلطان وقع مرغماً على عقد الحماية.

يستنتج وجوباً من هذه التطورات أن توقيع العقد كان من جانب واحد، الجانب الفرنسي، ذلك ما دعا العاهل المغربي إلى اعتباره «مجرد ورقة لا قيمة لها». وبالفعل، فإن الحكومة الفرنسية لم تر في العقد المذكور سوى ورقة من هذا القبيل، ولا شيء آخر، غير أنها راحت تتمسك بها، باعتبارها «كالجواز» الذي أظهرته للملأ عند اقتحامها أبواب المغرب لتوطين رعاياها به. وبعبارة أخرى، فإن العقد المذكور، رغم ما يحمله من العيوب الكافية لإبطال العمل به، كان وثيقة تمليلية. لذا، فلم يجد الجنرال ليوطي بداً من التصدي لمقاومة السلطان وإكراهه على البقاء ملكاً، حتى لا يصبح العاهل يوماً ويستغيث ضدّ الباطل ويفضح فرنسا أمام الشعب المغربي وأمام الرأي العام الدولي، فيفسد عليها تحقيق أهدافها.

نعتقد أننا قلنا ما فيه الكفاية عن «الاستقبال الرديء» الذي خص به سلطان المغرب عقد الحماية. ولننظر الآن كيف استقبله الشعب من جانبه.

انطلقت الثورة الشعبية من فاس عاصمة المملكة، وكان يوم 17 أبريل 1912 يوماً مشهوداً حيث رفضت كل عناصر الجيش المغربي المتواجدة بفاس الامتثال إلى أوامر المرشدين العسكريين الفرنسيين، فانقضوا عليهم وقتلوهم. ولما علم السكان الخبر، انتفضوا بدورهم انتفاضة شعبية تعرف في حويلات الحماية بـ «أيام فاس الدامية»، وقد تحدّث عنها بارثو قائلاً:

«جميع الأوساط والهيئات المحلية شاركت في الانتفاضة، واتسمت العمليات بعنف لم يشهد له مثل وبعد معارك دامية، استطاعت قواتنا أن تسيطر على الوضع، بفضل تظافر جهود القوات التي كان يقودها الجنرال بريلاز وقوات الكولونيل موانيني. لكن عشرين ألفاً من البرابرة المسلحين نزلوا من جبالهم وتهيأوا للدخول إلى المدينة قصد تعزيز صفوف السكان. فلم يكن لنا من الوقت ما نتركه يضيع، بل وجب علينا استعمال الحديد والنار للحيلولة دون وقوع كارثة، ولو حدثت لترتّب عنها من العواقب ما يجعل مساعينا تذهب مهتّب الرياح، وينتهي كل شيء بصورة لا رجعة فيها. . . . وفي يوم 24 ماي، كان ليوطي بفاس، وفي ليلة ذلك اليوم، تسرب العصاة [أقرؤوا الوطنيون المجاهدون] إلى المدينة. . . . ولم يتم إجلاؤهم عنها إلا بعد ثلاثة أيام من المجابهات، أعقبتها معارك أخرى طاحنة بضواحي المدينة. وكان يقود هذه العمليات الجنرال غورو، فحقّق سلسلة من الانتصارات، واستطاع بذلك تأمين جوانبنا، وتمكّن من تشتيت الحشود التي تجمّعت بالضفة اليمنى لوادي السبو - وقضي على الحركة العصيانية المحلية، وصارت المنطقة الممتدة من

الرباط إلى فاس آمنة، وهي المنطقة الحساسة والأساسية لحرية المواصلات بين وَحَدَاتِنَا... وهكذا، وبعد الأيام الحالكة القاسية، وبعد مرور العواصف والأعاصير، استرجعت السفينة توازنها».

لكن بارثو نفسه يضيف قائلاً:

«إن تحرير فاس وإبعاد الخطر عن مكناس، مهما كان لهما من أهمية وتأثير على الجو العسكري، فإنهما لا يسويان إلا واحداً من جوانب المشكل المغربي».

صحيح أن استكمال العمل الفرنسي لن يتحقق ما لم يتم التغلب على عداء السلطان. وهذا «سر الغُصَص التي باتت تمتلئ بها» روح ليوطي. ووصلت الأزمة ذروتها يوم 12 غشت، حيث أُعلن فيه عن تنازل السلطان مولاي حفيظ عن العرش، وقد أبى أن يواصل مهامه بممارسة الملك على شعبه وهو يحمل لقب «سلطان الحماية»، وباسم المحتلين الأجانب ولحسابهم - وقد ظن ليوطي، بعد أن أزاح عن طريقه السلطان الذي كان يضايقه، أن الأمور ستجري على شكل أحسن من ذي قبل.

لكن الثورة التي أخدمت في الشمال بالنار والحديد، أفرزت أخرى في الجنوب، تحت قيادة المجاهد الهبة بن ماء العينين. وعن هذا الموضوع، كتب بارثو:

«إن الحركة المهدوية التي انطلقت، نفذت إلى أفئدة أعداد هائلة من الأنصار المتحمسين للجهاد، حتى إن أولي الأمر بمراكش وأهاليه لم يكونوا على علم بالتغيير الذي طرأ على

العرش، ذلك لأن الهبة دخل إلى عاصمة الجنوب بصفته سلطاناً، وبحافز من هذا الفتح الذي استقطب به العديد من القبائل، تقدم بجنوده نحو الشمال قصد بسط نفوذه على الشاوية. إنه تحرك عظيم، له من المفاجآت، والتلقائية والعنف وسرعة الانتشار، ما بعثر كل التنبؤات»⁽¹⁾.

لكن فلول المجاهدين انهزموا بسيدي بو عثمان، لأسباب كثيرة. وأمام هذه الكارثة، انسحب الهيبة من المعركة وعاد إلى تارودانت، حيث كان هو سلطان الجنوب وخليفة السلطان بأكادير. وتمكنت القوات الأجنبية من احتلال مراكش يوم 7 شتنبر 1912.

أما عن أهمية معركة سيدي بو عثمان، فإن ليوطي قال: «يوجد في تعاليق القيصر، حكايات شبيهة بهذه القصة، وهذا شيء جميل للغاية. واليوم... اليوم تقرر مصير منطقة الشاوية بالمغرب».

نعم، تقرر مصير منطقة الشاوية بفعل وبقوة الحديد والنار، وهو المنهج الذي طالما أشاد به ليوطي أمام مستمعيه الفتيان بليسي وهران، عام 1907 (وجوب فرض الحق بالقوة)، لكن، رغم الانتصارات العسكرية التي كانت تحققها قوات الاحتلال، فإن المغرب واصل مقاومة هذه القوات، بكل ما في ذلك من

(1) راجع كتاب: العمليات العسكرية بالمغرب، وهو يضم مجموعة من المقالات نشرتها المصلحة التاريخية التابعة للقيادة العليا للجيش الفرنسي، بمناسبة معرض منتوجات المستعمرات الذي نظم ليوطي بباريس عام 1931. (كتاب صادر بالفرنسية).

تفاوت في العدد والعتاد، عملاً منه على صيانة استقلاله واسترجاع حقوقه الضائعة.

فلنقرأ ما كتبه بارثو:

«لم يغرّر الجنرال ليوطي، المحنك، بالانتصارات التي كان يحققها جنوده، بل كان يتحفظ من اعتبار المعركة انتهت بنصر تام... إذ بين «كل شيء ضاع» و «كل شيء أنقذ»، يوجد تقدير عادل تأمر به الحكمة والتبصر...»

وأثناء اجتماع انعقد بمدرسة العلوم السياسية بباريس، خلال دجنبر من عام 1912، قال الجنرال ليوطي:

«بفضل ما تتوفر عليه أمتنا من موارد، قلّما نخسر كل شيء. لكن الأوضاع الصعبة والحرجة لا يمكن الخروج منها بالانتصار دفعة واحدة وفي أول مجابهة.»

يترجم هذا الخطاب بدقة بالغة الانطباع الذي كان يخلفه المغرب يومئذ في النفوس، وكان الانتصار على المغرب، أولوية الأولويات.

«إن العمليات الحربية الرامية إلى إخماد الثورة والعصيان» وتهدئة «الأوضاع، تتطلب جهوداً كبيرة متواصلة ونفساً طويلاً، ولا يتحقق فيها النصر إلا بعد سنين طويلة.»

ورغم تفوقها الكبير في الأسلحة والجنود، فإن قوات الاحتلال ما فتئت تصطدم عبر البلاد بمقاومة لم تر لها فرنسا مثيلاً، في الشدة والعنف، وهي حسب قول بارثو، دليل على «تمسك المغاربة باستقلالهم وسيادتهم إلى درجة العبادة، مهما

كلفهم ذلك من ثمن في الأرواح وغيرها»، وقد شكلت هذه المقاومة فعلاً، خطراً على القوات الفرنسية، كان بمثابة تلکم «الموجة العارمة العاتية التي تبتلع كل شيء بأمر ربها».

تأثر الجنرال ليوطي بما لحظه من شدة المقاومة المغربية فبادر يوم 10 يونيو 1912، بإعطاء التعليمات إلى جيوش الاحتلال «كي تكتفي وإلى حين صدور أمر جديد، بالتمركز في المناطق التي تحتلها، مع القيام بضمان الأمن فيها، وتنظيمها سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً» ثم «استخدام جميع الوسائل لجعل الهجمات الآتية من المناطق الأخرى غير ذات جدوى».

ليس علينا في هذا المقام أن نتحدث عن مجريات ما يسمى «بالتهدئة»، يعني غزو واحتلال المغرب النافع أولاً، ثم المغرب كله. إن «معركة المغرب»⁽¹⁾، هذا الصراع المسلح غير المتكافئ الذي قام به المغرب المستقل ضد نظام الاحتلال والاستعباد، كان من أقوى المعارك التي خاضها المغاربة، وأكثرها مجداً. إنه صراع استغرق زهاء 27 سنة، بدءاً بإنزال جيش الاحتلال بالدار البيضاء عام 1907 إلى شهر مارس 1934 حيث انتهت العمليات العسكرية الاحتلالية. ولكن قبل هذا التاريخ الأخير، انطلقت المعارضة الوطنية المدنية بالمغرب، وهي تجسّم رد الفعل السياسي وروح المقاومة التي تحلّى بها الشعب المغربي، معبراً

(1) عبارة مستعارة من عنوان كتاب لصاحبه لويس بارثو، وهو: «معركة المغرب»، باريس 1919، عدد الصفحات: 124.

عن التطور المتّجه توّاً نحو الاستقلال الذي أخذ المغرب يطالب به منذ 11 يناير 1944 .

يتجلّى إذن من خلال هذه التطورات وبعد مضي 38 سنة على الاحتلال العسكري الذي واكبته كل أنواع الجور والطغيان، أن تقديس الاستقلال لم يمت بالمغرب حيث إن جيل اليوم ليس أقل استحقاقاً من أجيال الأمس الذين ضحّوا بالنفس والنفيس في سبيل إنقاذ الوطن المغربي ومجده .

الفصل السادس
الأسباب الكبرى لأزمة الحماية

الأسباب الكبرى لأزمة الحماية

العلة الأولى لهذه الأزمة تشكلها روح المقاومة التي واجه بها المغرب الغزاة وهي التي ترتب عنها ما اصطُح على تسميته «بعبادة الاستقلال الشرسة»، وهي العبادة التي سكنت المواطنين المغاربة، أكانوا من أهل السهول أم من أهل الجبال. وإن روح المقاومة لدليل قاطع على مدى حيوية الشعب المغربي وماله من وعي بالكرامة الوطنية وبواجباته وحقوقه، وكذلك كان الأمر ضد البرتغال والأسبان في القرنين 15 و 16، إذ رغم تمكن هاتين القوتين من احتلال بعض المواقع على الشواطئ المغربية، فإنهما لم تستطعا أن تتوغلا داخل التراب المغربي وذلك بفضل مقاومة كل احتلال أجنبي في المغرب. وإلا فبماذا يمكن تبرير عجز البرتغال عن التوغل داخل المغرب «الذي كان غزوه مرهوناً ببذل الجهود الجبارة»، مع العلم أن البرتغال هو الدولة التي فتحت آفاقاً وعوالم جديدة للحضارة الغربية والديانة المسيحية؟.

وتجدر الإشارة إلى ما كتبه هانري طيراس (H. Terrasse) في هذا الشأن: «وأمام غزو البلاد من طرف الكفار، كان رد فعل

المغرب عنيفاً. ذلك لأن العديد من شيوخ الطرق الدينية، والشرفاء والأولياء الصالحين، الذين كانت تزخر بهم البلاد في هذه الظروف أكثر من غيرها، راحوا يدعون ويحرضون مريديهم وأنصارهم إلى الجهاد... وهكذا فإن الصراع المسلح ضد البرتغاليين كان بالخصوص بمبادرة من هؤلاء الشرفاء والصالحين: طبعاً، كانت المقاومة المسلحة محلية جهوية، متقطعة، ولكنها كانت فعّالة».

وفي سياق ما كتبه عن الدولة السعدية وهي في فجر عهدها، قال طيراس:

«ها هم فريق من الشرفاء يقودون الجهاد، استطاعوا أن يستميلوا تدريجياً إلى حركتهم منطقة سوس كلها ثم الجنوب المغربي بأكمله، فдал إلى سلطانهم أهالي تلك المناطق قاطبة. وما كان من تحرير أكادير على أيديهم (1541) ثم إجلاء البرتغاليين على آسفي وآزمور (1542) إلا زيادة في شهرتهم ومجدهم».

وشهدت سنة 1578، معركة الملوك الثلاثة الشهيرة «التي وضعت حداً للمغامرة المجنونة التي قام بها ملك البرتغال ضون سياستيان». ولم تبق إلا الجديدة بأيدي البرتغال.

وخلفت الدولة السعدية الدولة العلوية. ويواصل طيراس كلامه: «إن سياسة مولاي إسماعيل الخارجية، سياسة وطنية بكل معنى الكلمة. كان هذا السلطان يحارب بدون هوادة كل دولة أجنبية تحاول احتلال جزء من البلاد أو تهدد سلامة حدوده. من

بطولاته أنه بسط نفوذه على طنجة التي جلا عنها الإنجليز (1684)، وتوفّق في طرد الإسبان عن العرائش وأصيلا ولكنه رغم كثير من الجهود، لم يستطع استرجاع سبتة ومليلية. كان شديد الحقد على أوروبا، ولم يتعامل معها برضى النفس وطيب خاطر - حارب الأتراك شرق البلاد. وبصفته سلطان المغرب، ظلّ شديد الحرص على أن تكون له السيادة كاملة على تراب مملكته، ولربما داعبه حلم المرينيين، فتمنى أن يكون كذلك سلطاناً على جيرانه الواقعين شرقاً... وعلى كل، فإن دبلوماسية العلويين نجّحت إلى حدّ ما، في إرجاء أكثر ما يمكن، التدخلات الأوربية في شؤون المغرب».

أما احتلال الجزائر من طرف فرنسا، فإنه وضع هذه البلاد الغازية في حالة نزاع مستديم مع المغرب، نزاع تارة مسكوت عنه وتارة مفضوح، ذلك لأن فرنسا أمست راغبة في إخضاع المغرب إلى نفوذها ليكون امتداداً «لمستعمرتها».

وبعد واقعة ايسلي (1844)، شاءت الأقدار الربانية ألاّ يسقط المغرب في شباك الاستعمار، إذ تدخلت بريطانيا العظمى دبلوماسياً لدى باريس لإنقاذ المغرب. ولنذكر أن بريطانيا العظمى كانت يومئذٍ من الدول الاستعمارية التي لا تغمض لها عين على الأهداف التوسعية الفرنسية.

وقال طيراس:

«في منتصف القرن التاسع عشر، أخذت الدول العظمى تتجهج بكل جدية سياسة ترسيخ ثوابت نفوذها الاقتصادي

والسياسي وتثبيت أقدامها حتى في عمق البلاد، وذلك بفرض مشروعية الحمایات التي كانت تمنحها لبعض المواطنين المغاربة. أما احتلال تطوان عام 1860 من طرف إسبانيا، فإنه إشعار من هذه الدولة الأخيرة بأنها لم تبق محايدة مما يجري في موضوع المغرب، وفي هذه الظروف، كانت سياسة الدولة العلوية ثابتة في وجه التدخلات الأجنبية، هدفها ربح ما يمكن من الزمان مع أعمال كل الوسائل ودفع أطماع الدول المهددة لسلامة المغرب للتعارض فيما بينها».

ومع إطلالة القرن العشرين، أخذت معالم أطماع أوروبا تتضح أكثر فأكثر بفداحتها وخطورة حجمها، وهذا ما يفسر تنافس الدول الأوروبية العظمى التي أضحت تتشوف للاستيلاء على المغرب في جو من الاضطراب الدبلوماسي الذي يهز العواصم الأوروبية، تتخلله المساومات على حساب المغرب. واعتباراً لهذه الحسابات وللتفانيات السرية بين الدول الأوروبية، أخذت هذه الأخيرة تلازم جانب الحياد وتعذر عن اهتمامها بالمغرب، ثم تركت المجال مفتوحاً لفرنسا وحدها لكي تتصرف كما تشاء، وتدعي ما تشاء من المبررات، تمهيداً للاحتلال وفرض «الحمایة» على المغرب.

وأمام إعراض الدول الأوروبية عنه، عزم المغرب على مواجهة تحالفها ودسائسها الغاشمة بشن حرب يائسة كتب الله فيها الشرف والمجد للمواطنين الذين خاضوها بشجاعة كبرى. وفي كل مراحلها اصطدمت العمليات الحربية الاستعمارية التي طالت 38 سنة، بمقاومة بطولية لم يعرف لها تاريخ الاستعمار نظيراً.

أهم شوط قطعه المجاهدون في مقاومتهم الشعبية العارمة لأطماع الغزاة، يتجسّم في ثورة الريف الهائلة التي قادها المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي، هذا البطل الفذ الذي يذكّرنا ببطل آخر اسمه بوليفار (محرر الفينزويلا من الاستعمار الإسباني في منتصف القرن 19). لقد عارض بطل الريف تحالف الجيوش الفرنسية والإسبانية وعرقل تحركاتها لبضعة أعوام، لم ينهزم عسكرياً إلا بعد أن لجأت الدولتان الاستعماريّتان إلى استعمال أسلحة متطورة (ومنها الأسلحة الجوية والكيميائية التي لم تستخدم في الحرب العالمية الأولى).

إن المقاومة المغربية تترجم حقاً ما سماه بارثو «بالعبادة الشرسة للاستقلال». ولولاها لما أدركت القوات الاستعمارية هذا الجانب من المزاج المغربي. نعم، «إن ضربة المخلب تكشف عن طبيعة صاحبها الليث» كما يقول مثل لاتيني. ونشير إلى أن المجابهات الدامية، أي ما يسمى «معركة المغرب» لم تنته لفائدة الغزاة بسبب قلة المجاهدين بل لعدم توفرهم على مثل الأسلحة المتطورة والفتاكة التي كان العدو يتوفّر عليها.

وهكذا نكون قد قمنا بتحليل لأول سبب من الأسباب الكبرى لأزمة الحماية، وما هذا السبب إلا «المقاومة المغربية ضد الجور». ولنعالج الآن الأسباب الأخرى.

في الحقيقة، لم تتوقف المقاومة، بل تحولت من حالتها العسكرية إلى صيغة أدبية وسياسية. ولم يفلح غزو الأرض، ولا استعباد الشعب، ولا السياسة الصارمة والانتهازية، في استدرار

تعاطف القوم مع الغزاة، وإن غزو الأفئدة والعقول لم يقع ولن يحدث أبداً، وبقي هذا الشعب الذي فقد أرضه وحرية واستقلاله، محافظاً على سلامة عقله وضميره، كما أنه بقي متشبهاً بكامل إيمانه بالله القوي العزيز الذي لا يترك الضعيف لقمة سائغة للقوي. إن إرادة الله نافذة في المغرب كما في غيره من الجهات، ولكل شيء أجل، ولا يحدث شيء قبل أجله. ﴿إن الله مع الصابرين﴾ (قرآن).

وما قيمة غزو الأرض دون غزو الذوات والعقول؟

قال تارديو (Tardieu):

«إن اللجوء إلى القوة بكيفية متواصلة، يرغم الخصوم على الاستسلام ولا على استمالتهم طواعية. أما الدرس القاسي الناتج عن استعمال المدافع، فإنه يفرض نفسه على الأجسام ولا صولة له على الذوات».

أما ليوطي، فإنه قال:

«لا شيء يدوم قائماً إذا اعتمد على القوة».

ثم أضاف:

«إن أحسن الوسائل لخدمة فرنسا في هذا البلد وتأمين متانة عملها في ربوعه، هي أن يقابله الشعب الفرنسي بالمودعة وأن يتعامل معه بقلبه وروحه... إن السعي الأكثر شرفاً وسمواً وصفاءً وجدارة بفرنسا وتقاليدها، هو أن تشرك شعباً في مصيرها، ليس شعب واقع في العبودية، ولكن شعب ينعم بحمايتنا، ويفضلها يتمتع بكامل حقوقه الطبيعية وبمساعدها يستطيع أن يلبي رغائبه وحاجياته المعنوية كلها».

يشكّل هذا الخطاب نسيجاً من التناقضات ولا يعني شيئاً، بل هو فقط نموذج من التشدّد الكلامي كان يطيب لليوطي أن يتفوّه به ويسمعه للشعب المغربي الذي نراه اليوم، كما رأيناه بالأمس، لا يبالي بهذا الكلام ويشكّ في صدقه لأنه قرز ألا يحكم على الأشخاص والأنظمة، إلا من خلال أعمالهم، ولا من خلال أقوالهم المعسولة ومظاهرهم الزائفة التي يغرّرون بها الأبصار والأنام.

وبهذا الصدد، ننقل إلى القارئ ما كتبه جول هرماند في كتابه «التسلط والاستعمار»⁽¹⁾:

«من الحمق أن يفكّر المستعمر أنه سيكون محبوباً، ومن العمى أن يظنّ أن المجتمع المغلوب على أمره سيخضع لحكمه راضياً مرضياً، وسيعامل معه بكامل الثقة وطيب الخاطر...».

ولا نريد أن نضرب مثلاً - ومن الشجاعة في الرأي الاعتراف بأن هذا المثل غير موجود - شعوباً وقعت بلدانهم تحت الاحتلال، وتفصل بينهم البحار والقارات، وبالتالي، ليس لهم مع الذين غزوا بلدانهم أي رابطة جماعية يقبلونها بدون هدف خفي. مهما كان ضعف هذه الشعوب المغلوبة وتدنيهم الإنساني والحضاري، ومهما كان جانب القبح والخبث لدى رؤسائهم الطبيعيين، أو على عكس ذلك، مهما كان مستوى حضارتهم الخاصة بهم، أو كانوا أذكاء أو أغبياء لا يعرفون للأخلاق معنى أو للوطنية حساً، وسواء كانوا مخلصين أوفياء لنظامهم الإقطاعي أو لعقيدة دينية، تشريفاً

(1) جول هرماند: التسلط والاستعمار، ص 154.

لأمرائهم، وفي أي حال تصورهم الإنسان، فإنهم يعتبرون دائماً أن ذهاب حكم غربائي وإبعاده عنهم، خلاصاً لهم، ويمكن القول إنهم جميعاً أو أكثرهم يرون أن تعويض حاكم أجنبي بآخر، نوع من التحرر والخلاص».

«...» يكفي للغازي أن يكون غازياً وأجنبياً، وأن يسلك مسلك الأرسطراطية في هيئة متميزة وبوظائف مخصوصة لها. أما حكومته التي من طبيعتها السعي إلى جعله يقوم بواجبه أحسن قيام، لا يمكن أن تكون إلا حكومة مسيطرة إطلافاً، تتمتع بكل صلاحيات السلطة التنفيذية، وتنعم بكامل الحرية السياسية، لأن هذه الحرية ليست سوى مظهر للمساواة. فالغازي يكون دائماً هو «الطاغي المتميز»، ومهما يصنع، فإنه يبقى أرسطراطياً ومغتصباً».

ومهما يصنع، فإن الغازي المستعمر، «الطاغي المتميز»، لا يستغني أبداً عن استعمال القوة في علاقاته مع البلد الذي غزاه. لذلك، فإن القوة المتحالفة مع الانتهازية هي الأساس الذي يقوم عليه كل غزو استعماري. إن قبضة القوة ومفعولها لا يتجاوز المادة، والخير لا يتولد عن الشر. وبالتالي، فيستحيل على كل سياسة استعمارية، مهما كانت ماهرة ومسترة، أن تكون لها السيطرة على الذوات المستعبدة وأن ترتضيها الضمائر التي تذهب ضحية العنف والعدوان.

إن المقاومة التي مارسها المغاربة بالسلاح أولاً، ثم أدبياً وسياسياً، والفشل الذريع الذي لحق غزو الذوات، كل هذا يشكل

سببين رئيسيين للأزمة المحتومة التي زعزعت أركان الحماية ومقوماتها.

وقع المغرب قهراً تحت الحماية عندما بدأت الشعوب المغلوبة والمستضعفة تستيقظ وتطالب بالحرية والاستقلال، تخلصاً من الاستعمار. زد على هذا أن من تساقطت الحرب العالمية الأولى، ما تم التصريح به على لسان ويلسون، وما أتت به المعاهدات من تنصيب على أن لكافة الشعوب، الحق في الحرية وتقرير المصير. كان هذا كافياً لتوجيه الضربة القاضية إلى الاستعمار الغاشم.

وفي هذا الموضوع، كتب ألبير صارو يقول عام 1931:

«ذلكم هو الوضع، ولا فائدة في تجميل الحقيقة: أزمة الاستعمار اندلعت في كل جهة. والمشكل مطروح، وعلى أوروبا بالخصوص، وفي الظروف المحزنة للغاية. إن مصيرها دخل حتماً في الدوام التي أنشأتها والتي أمست عبدة لها بعدما كانت لها السيادة عليها»⁽¹⁾.

ثم أضاف بعد ذلك قائلاً:

«إلى حد الآن، لم أعالج إلا واجهتين من الخطر الكامن وراء انتفاضة الأجناس الملونين، وهي الانتفاضة التي تشكل تهديداً لأوروبا، إذ سيؤدي إلى تدنيها سياسياً وتردي أحوالها

(1) ألبير صارو: المجد الاستعماري وتبعاته، ص 219. باريس 1931. 288 صفحة.

المادية بسبب فقدانها السند الاستعماري والاقتصاد القائم على فوائد الاستعمار. وإلى هذين الواجهتين، تضاف واجهة أخرى، يجسّمها التمرد العدواني الذي ستعلنه هذه الأجناس المتضامنة فيما بينها للانقضاض على الموقع الأوربي ومحاصرته، وستهاجمه في قعر داره وشوارعه الترايبية».

الشعوب التي وقعت غصباً في شباك الاستعمار، أخذت تنفض عن نفسها غبار الخمول ودخلت في مرحلة من التطور صار معه كبح جماحه أمراً مستحيلًا، إذ أنها توجه كل عنايتها ومجهوداتها إلى الإنعام بتقرير المصير. وأمام هذا الإصرار، تضاعفت أزمة الاستعمار وازدادت تفاقماً. وجدير بالإشارة أن سياسة الانفتاح والتحرر التي تنتهجها بريطانيا العظمى، سياسة سليمة وأقوم، وقد ظهرت بوادرها قبيل الحرب العالمية الأولى وتواصلت جدياً بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حيث أبدت الدول الاستعمارية الكبرى كل استعدادها لمنح الحرية والاستقلال إلى مستعمراتها التي باتت إلى الأمس القريب تعد جزءاً من الامبراطورية البريطانية - فصارت الدول المستقلة حديثاً تؤلف مع بريطانيا العظمى تلك الكتلة المعروفة بالكومنويلث البريطاني وهي كتلة حرة متضامنة.

ترتب عن الحرب العالمية الثانية التي وضعت أوزارها مؤخراً، توحيد الصفوف وتوثيق العلاقات الودية وتدعيم التعاطف والصدقة بين العالم العربي والكتلة الأنكلو - ساكسونية. إنه لحدث عظيم للتطور والتحرر الفعلي والكامل للأمم العربية التي تؤلف الآن كتلة شماسكة، هي الجامعة العربية التي جعلت أحد

أهدافها الكبرى إعمال جميع الوسائل لتحرير كل الشعوب العربية،
تحريراً كاملاً ونهائياً من ربة الاستعمار الأوربي. هذا فضلاً عن
كون هذه المؤسسة الدولية الجديدة، ستكون ولا شك عاملاً لتقدم
وحرية كل الشعوب المستضعفة.

تضافرت كل المعطيات، وأخيراً دق جرس نهاية الاستعمار
المحكوم عليه من الآن بالزوال، ولم يبق من عمره إلا أيام
معدودات.

سيكون للثورة الأدبية والسياسية التي تهز حالياً أركان
المغرب، في خضم الأحداث الجارية، مستقبل زاهر. وعلى غرار
مصر والعراق، وسوريا ولبنان، سيسترجع المغرب، إن عاجلاً أو
آجلاً، حرية وسينتزع استقلاله إن اقتضى الحال، بجميع الوسائل
الملائمة والناجعة. ولن يكون المغرب وحده في هذه المعركة
النبيلة الحاسمة، إذ أن العالم العربي الحر والذي نظم صفوفه
ورتب بيوته، يقف متضامناً معه، وقد تبنى القضية المغربية
وسيعرف كذلك كيف يؤدي واجبه نحو أمّتنا وسيقوم بمهمته
أحسن قيام، وهو الذي أقسم أن يجعل الأمة العربية جمعاء
- وأينما وجدت - تتمتع بالسيادة والاستقلال.

الفصل السابع
الحماية والإدارة المباشرة

الحماية والإدارة المباشرة

نورد فيما يلي أقوالاً جاءت على لسان ليون باريتي، رئيس سابق للفرق البرلماني الفرنسي المهتم بالمغرب، متحدثاً عن المذهب الرسمي للحماية :

«إن الحماية هي النظام المطبق على بلد محمي يبقى محتفظاً بهويته وبخصائصه الروحية، أي بدينه وأخلاقه وعاداته وأعرافه. إنها صيغة النظام الذي تطبقه الدولة الحامية على الدولة المحمية، مستبعدة النظرية الاستعمارية التي تنبني عليها الإدارة المباشرة. ولكن الدولة الحامية هي التي تسيّر الشؤون وتنعش الأمور وتعرف ما ينبغي أن تسلكه من سبل لترقية البلد المحمي إلى مستواها.

«أما عن السياسة المتبعة نحو الأهالي، فإنها تتمثل في الاختراق الاقتصادي والمعنوي لشعب من الشعوب، لا عن طريق استعباده وإخضاعه كرهاً إلى قوتنا، ولا حتى إلى حرياتنا، ولكن عن طريق إقرار شراكة وثيقة بيننا وبينه وإقامة تعاون متبادل في هذا المضمار، إذ بفضل هذه الشراكة، نقدم على تدبير شؤونه في جو من السلم، وذلك بواسطة مؤسساته الحكومية الخاصة، طبقاً

لأعرافه وحرياته التي يرتضيها لنفسه» .

أقول بكل صدق وصراحة، إني لم أصادف تعريفاً كهذا يحمل من التشابه والتنافر في الدلالات ما يجعله يميز النظام الذي يشرحه كما ورد ذلك على لسان ليون باريتي . إنه تعريف ضرب في التناقض والغموض والخروج عن المعنى ما ضربه من قياس . وفي نظري، إن هذا التفسير لنظام الحماية يرجع إلى كون هذا النظام، في حد ذاته، يفتقد الأصل والأصالة ويخلو بناؤه من أي قاعدة شرعية .

الحماية، حسب قول «الفقيه» ليون باريتي، تنبني على صيغتين متلاحمتين وكأنهما «أختان متلاصقتان»، صيغة خاصة بالبلد «المحمي» الذي يحتفظ بتراثه الأدبي والروحي، أي بكل ما لا يستطيع البلد «الحامي» أن يدخل عليه تغييراً . وهذا الجانب من تعريف الحماية هزيل وتافه، ليس فيه سمن للبلد الحامي ولا استحقاق يرجي من ورائه . أما الصيغة الأخرى فإنها خاصة بالبلد الحامي الذي لا يرغب في أي تدخل متطفل، ولكن مع ذلك، فإنه لا يفتأ ينهج نهج المتطفل الذي لا تخفى عليه صغيرة ولا كبيرة من شؤون البلد المحمي، ويفعل ما يريد وما يستطيع .

هل يعني هذا شيئاً آخر غير انتهازية الاستعمار ونغولته إلى أعلى درجة؟ وهل السياسة «الأهلية» التي يدعو إليها باريتي سياسة ذات معيار مغاير لما يتصف به الاستعمار؟ فالمثل يقول: «إن الابن سر أبيه، وإن الطيور على أشكالها تقع، وما طبيعة الفاكهة إلا من طبيعة شجرها» .

وما معنى السياسة الأهلية؟ إنها حسب قول باريتي،
الاختراق الاقتصادي والروحي. ولكن، هل يأمن الشعب الذي
اخترق مادياً ومعنوياً المحافظة على «خصوصياته الروحية»، أي
على دينه وأعرافه وعاداته التي تجعل منه ما هو وما ينبغي أن يكون
وما يستمر عليه من حال؟

السياسة الأهلية، تعني في نظره أيضاً، عدم - الاستعباد
والخضوع إلى قوة البلد الحامي، وبالتوازي مع ذلك، عدول هذا
البلد عن السماح للبلد المحمي أن يتمتع بنفس الحريات التي ينعم
بها هو والتي تجعل منه ذلكم الكائن المتميز ارسقراطياً،
والمتفوق في السيادة، والذي يتبوأ الدرجة الأعلى من بين البشر.

وجملة القول، ليست الحماية غير صيغ وأساليب متناقضة
تترجم حقائق تارة متعارضة وتارة متراكمة بعضها فوق بعض تقوم
بخدمة الدولة الحامية على حساب الدولة المحمية.

كان نظام الحماية، رسمياً، وحسب ما ينص عليه مذهبه،
نظاماً يستبعد الحكم المباشر. ولكن من يعمن النظر جيداً وبكل
تدقيق في الأمور، يلاحظ حيناً أن الواقع يخالف منصوص هذا
المذهب وأن هذه المخالفة ملموسة وحقيقية وظاهرة للعيان في
«محميات» فرنسا، مثل المغرب.

ولا عيب في التذكير بما نقلناه في البداية (راجع الفصل
الثاني)، من أن الحماية كانت أصلاً نظاماً ابتدعته المخيلة
الإنجليزية، ثم تبناه الفرنسيون، فلم يتوقفوا في تطبيقه حسب
مفهومه الإنجليزي. ولهذا، لاحظ الكاتب الاستعماري المجهول

- والذي نقلها عنه سابقاً، أن: «الفرنسي، هو قبل كل شيء، رجل الإدارة المباشرة، وتلك هي طريقه الطبيعية التي تتلاءم أحسن وميزات ذهنه ومزاجه ومصيره».

فلننظر إلى هذا التعريف على ضوء الأحداث التي شاهدها الساحة المغربية منذ إقرار الحماية، علماً أنه تقدّم لنا الحديث عن الأزمة التي ضربت الحماية وهزت كيانها في بداية عهدها، على إثر ما اصطدمت به، حسب تعبير أساطينها، من عداء فعّال قابلها به السلطان مولاي حفيظ من جهة، والثورة الشعبية المغربية من جهة أخرى، والتي شهرت سلاحها على «النظام الجديد». وللأزمة علة أخرى مرجعها غطرسة «حزب غلاة الاستعمار» الداعي إلى محو نظام الحماية واستبداله بنظام «الإدارة المباشرة المطلقة».

ويشكل هذا التطور حدثاً يستحق أن نمنحه وقفة نصرها في شرحه وتفصيله، تذكراً وتبياناً للقراء.

ما معنى الحماية؟ إنها نسق يتركب من عدة صيغ وأساليب، وبالتالي فهي نظام بروتوكولي ونظرية أفلاطونية - ولكن، إذا نظرنا إلى الأمور بعين الواقع، نلاحظ أن لفظة «حماية» لا توجد في نص العقد الزائف المؤرخ بـ 30 مارس 1912، الذي يقتصر بنده الرابع على الإشارة فقط إلى عبارة «نظام جديد للحماية». وفي موضوع هذا النظام الجديد، وموضوع الحماية، يقول لويس بارثو:

«في نظري، لا يوجد بين مدلول «الحماية» ومدلول «النظام»

الجديد للحماية» سوى فرق بسيط، ولكنه فرق له مع ذلك قيمة كبرى. وإذا لم أخش الوقوع في لحن التعبير، أظن أن الذين كانوا من وراء تحرير العقد ووضعه في صيغته النهائية، تعمدوا ولا شك، عدم استعمال لفظة ربما يكون من شأنها أن تصدم المغاربة، من البداية، فتجرح حساسيتهم وتكون مدعاة لحسد الدول الأجنبية»⁽¹⁾.

لكن علينا نحن أن ننبّه القوم إلى الإغفال المقصود طواعية في إعمال لفظة «حماية» التي لا يتضمنها العقد الزائف لعام 1912، إذ بين لفظتي «حماية» (protectorat) وحمى (protection). يوجد فرق سياسي كبير في مدلول كليهما، وإن هذا الفرق يحمل كثيراً من الدلالات، حتى إن واضعي نص العقد الزائف، وهم الفرنسيون طبعاً، نقلوه بحذافيره عن النص الوارد في عقد باردو- الذي فرضت بمقتضاه «الحماية» على تونس ثم فرضوه على المغرب فرضاً من جانبهم وحدهم، مع إمساكهم المقصود عن تضمين وثيقتهم للفظ «حماية» لأنهم اعتبروها لفظة يهدد مدلولها مصالحهم، وخطيرة عليهم، ولا تتوافق مع التزاماتهم الدبلوماسية.

إذن، فليس اعتباراً للمغرب ولا للقوى الأجنبية تمّ تفضيل عبارة «نظام جديد من الحماية» التي تعني حمى في ظاهرها على كلمة «حماية» وحدها، عند تحرير العقد الزائف، ولكن ذلك نُفِّدَ بحكم التزام دبلوماسي. وبالفعل، فإن جميع العقود والاتفاقات

(1) لويس بارثو: المصدر المذكور سابقاً، ص 103.

المبرمة بين فرنسا والقوى الأخرى بشأن المغرب، لا تشير من قريب أو من بعيد إلى مصطلح «حماية» بمدلولها السياسي باستثناء الاتفاقية الفرنسية - الألمانية المبرمة بتاريخ 4 نونبر 1911 والتي تتضمنه. لكننا نعلم أنّ الحماية لا تحمل معنى «الحمى» ودلالاتها ومداهها. هناك إذن فرق في المدلول، له قيمته، وذلك باعتراف لويس بارثو، رئيس الوزراء سابقاً، وقد كان أيضاً عضواً بارزاً في الأكاديمية الفرنسية، يعني أنه أحد كبار رجالات الدولة وكاتب مرموق له شهرة كبرى في فضاء العلوم الإنسانية، ذلك ما يجعل هذه الشخصية السامية تتوفر على تأهيل مزدوج لتقدير وتقييم المصطلحات اللغوية والسياسية. وعلى كلّ، فإن المعاجم الفرنسية ذات الوزن الهام في ميدان اللغة، تؤكد ما ورد أعلاه من ملاحظات تتعلق باللفظتين. وبالفعل، مصطلح «الحمى» يفيد حسب ما جاء في قاموس لاروس (Larousse)، من الأعداء، الامتناع عن أي شيء مضرّ، والمعونة والإغاثة. ويأتي لاروس كذلك بأضداد «الحمى»، ويقول إنها: ظلم، طغيان، عداء.

وعن لفظة حماية بمعناها السياسي protectorat، اتفقت القواميس اللغوية الفرنسية، التي نذكر أهمها وهي «كبي»، «روبير»، «لاروس» وغيرها، على تعريف الحماية (سياسياً) بأنها «نظام يسمح لدولة قوية بفرض مراقبتها على دولة ضعيفة، وتشارك في تدبير شؤونها وتستاثر بشؤونها الخارجية».

لذلك، فإن عبارة «النظام الجديد للحماية» الواردة في عقد 30 مارس 1912 - والذي يشوبه التلفيق والخداع والتزوير شكلاً ومضموناً - لا تعني في حدّ ذاتها سوى الظلم والطغيان والعداء.

ومن أجل ذلك أيضاً، نعتقد أن الفرنسيين الذين حرّروا عقد مارس 1912 تحاشوا عمداً كلمة «حماية» بمعناها السياسي ولم يضمّنوه إلا ما يفيد أنه «حِمَى» (ورعاية وإجارة) لأنها هي الوحيدة التي كانت تتوافق مع الالتزامات التي جعلها النظام الدولي للمغرب والذي كان العمل جارياً به، ملزماً لفرنسا.

وهكذا نرى أن الفرنسيين تركوا جانباً كلمة «حِمَى» (protection) وعوّضوها عملياً وسياسياً، متجاوزين القانون، مخالفين المنطق والمشروعية، بكلمة «حماية» (protectorat) وهي وليدة اختلافهم وابتداعهم، لا يوجد على الأرض من يغترب بها وبأبعادها.

وإذا ما تساءلنا الآن هل المغرب الذي يزرع تحت طغيان «الحماية»، مستعمرة بالفعل نجد الجواب على لسان ليوطي الذي قال:

«إن نظرية الحماية تعني أن بلداً يحتفظ بمؤسساته ويمارس حكمه ذاتياً ويدير شؤونه بنفسه، وذلك بهيئته ومؤسساته الخاصة تحت مراقبة دولة غربية تنوب عنه في مجال التمثيل الخارجي وتتولى عموماً إدارة جيشه، وشؤونه المالية وتباشر قيادته في طريق نموه الاقتصادي. والأمر الذي يسود هذه النظرية ويطبعها بطابعها الخاص، هو أسلوب المراقبة المتعارض مع أسلوب الإدارة المباشرة».

يستخلص من هذا التعريف الذي يشكّل نموذجاً من الترهّات التي يحلو للجنرال ليوطي أن يتشدّق بها ويجتربها، أن الحماية لا

تعني سوى مراقبة أجنبية محدودة في ثلاثة ميادين، هي: العسكري والمالي والاقتصادي. لذا، فإن الموافقة بين نظام الحماية ونظام الإدارة المباشرة، أمر مستحيل إذ أن كليهما لا يستسيغ الآخر.

ولكن هذا التعريف لا يتضمن إلا الكذب والبهتان والتأدب المصطنع لأن الحماية، بحكم الواقع الملموس، ليست إلا نظاماً استعمارياً يقوم على الإدارة المباشرة. وتمسكاً منا بالنزاهة، لا نذهب إلى القول إن المغرب صار مستعمرة بكل معنى الكلمة. أما تعليل ذلك، فهو أن فرنسا وجدت نفسها عام 1912، «أمام مملكة عريقة في التاريخ مستقلة و متمسكة بحريتها أيّما تمسك، تآبى كل تبعية وعبودية، وكانت إلى حدود السنوات الأولى من القرن العشرين، تتصف بكل ما تتصف به قانونياً الدولة القائمة الأركان والكيان، يخضع موظفوها إلى سلم الترتاب، ولها سفاراتها في الخارج ومؤسساتها الاجتماعية».

ولما لاحظت فرنسا أن حرية عملها في المغرب محدودة ومقيدة بترسنة من المعاهدات الدبلوماسية، لم يكن بوسعها في هذه الظروف، وعلى الصعيد العلني والرسمي أن تجعل من المغرب مستعمرة على غرار المستعمرات الأخرى - لكن فرنسا أمتت تتطلع، من وراء الحماية، إلى تمديد مستعمرتها الجزائرية فنظرت إلى المغرب نظرة المستعمر لمستعمراته والمالك لممتلكاته، ثم مضت تحت غطاء الحماية، تدير شؤونه إدارة مباشرة. وزيادة في تدقيق الأمور، ليس من نافلة القول ذكر ليوطي مرة أخرى وهو الذي كتب في التقرير الذي رفعه إلى حكومته بتاريخ 16 دجنبر 1916.

«بعد سنتين ونصف من اندلاع الحرب العالمية، كل ما صنعته وأجتهد في إنجازه يهدف بالدرجة الأولى إلى إبقاء المغرب تحت النفوذ الفرنسي، ليس فقط لأنه بلد امتلكناه، وشيء اكتسبناه، وريح كامل حققناه، ولكن كذلك لأنه يشكل مصدراً لجميع الخيرات. عملي ينبع إذن من الاهتمام الذي أوحى إلي القرار الذي رأيت يومئذ اتخاذه أمراً واجباً».

هذه الكلمات تفتح أبصارنا بكل وضوح على المقاصد الحقيقية التي يرمي إليها نظام الحماية بالمغرب. لم يكن هذا البلد يعتبر في نظر الدولة «الحامية» والمنظمة لـ «الحماية» غير أرض امتلكتها وريح ووفرة محققة وخزان للموارد البشرية والطبيعية.

أين يكمن الفرق إذن والحالة هذه، بين «محمية» بهذا المفهوم وبين مستعمرة؟ وأي مصداقية يمكن منحها لمقتضيات عقد قيل عنه إنه «نظام جديد للحماية» يرمي إلى خدمة الشعب المغربي؟ وما يمكن أن تؤول إليه التعريفات والضمانات التي جاءت على لسان ليوطي في موضوع نظام الحماية؟ ويؤكد مرة أخرى قائلاً:

«لا يوجد نظام سياسي مثل الحماية يضمن لنا ولفائدتنا المزيد من الامتيازات عن طريق المؤسسات والهيئات المحلية وتطوير مواردها. إن الحماية تدر علينا كل مزايا النظام الأكثر مرونة».

هل هذه حماية؟ أم خرافة؟ أم أسلوب متأدب؟ أم خدعة؟

إن ليوطي يغدق علينا كلاماً لا قيمة له ويقدم لنا القبيح في صورة جميلة!

قال لويس بارثو:

«يوجد في شأن السلطان، كلمات وألقاب سامية ينبغي اتقان استعمالها ولا شك أن المقيم العام لم يغفل هذه القوة... وقد برهن الجنرال ليوطي على استطاعته حسن استعمالها باحترام ماهر يعد من قبيل السياسة السامية ومن جميع النبرات العذبة للكلام الملائم والمتدبر...»⁽¹⁾.

إنها والله، صورة للمهارة العالية التي يتوفّر عليها الجنرال ليوطي للاستفادة بتبصّر كبير، من القوة السياسية والاجتماعية والدينية التي تقدمها له سلطة السلطان. وإذ ينحني أمام هذه السلطة، فيزيده ذلك شرفاً وتعظيماً، وإذ يعمل على إعادة إقرار وبسط نفوذ السلطان، فإنه كان في نفس الوقت يضاعف من نفوذه الشخصي. وكان في كل مكان وفي كل مناسبة يؤكد على احترامه لرمز تقليدي، ويصوغ لنفسه أداة للعمل والدعاية والمقاومة، فاجأت الناس بما حقّقه في مدة وجيزة من نتائج كبيرة»⁽²⁾.

ويزيد بارثو في بيانه، في موضع آخر⁽³⁾، أن ليوطي كان يضيف إلى هذه الكلمات الموجهة إلى السلطان، «حركات ملائمة تبرز فيها «طريقته التعاملية» بكل جلاء ووضوح... وعندما

(1) لويس بارثو: ليوطي والمغرب، ص 100.

(2) المصدر، ص ص 108 - 109.

(3) نفس المصدر، ص 102.

يستقبل من طرف السلطان، كان ليوطي يتقبل تبعات التشريفات السلطانية، برضى ورحابة الصدر التي يتميز بها قائد عظيم يرى في تحمّل التكاليف أمراً طبيعياً. ما كان الجنرال قط يرغب عن أداء التحيات الثلاث النظامية بفارق من الزمن يتلاءم وجلالة الموقف، كلما مثل أمام السلطان. وعندما تنتهي المقابلة ويشرع في الخروج، يمشي القهقري دون أن ينسى أداء التحية التي سنتها الأعراف المخزنية. وبمسايرة هذه التقاليد، لم يقم الجنرال بعمل لبق فحسب، بل إن سلوكه هذا سياسة، وهي أحسن السياسات... (1).

«إنه كلام على جانب من الحذاقة والتدبّر. وفيما يلي نقدم نموذجاً آخر منه فاه به ليوطي ذاته، في إحدى المناسبات وهو يخاطب السلطان: «إن كل ما نبذله من جهود، أنا والمتعاونون معي، ستصرف لمساعدة جلالتم على بسط نعم السكينة والأمن والعدل، بين ربوع مملكتكم الجميلة الكريمة... ويمكن لجلالتم أن تكونوا واثقين من المساعدة التي أصبحت حكومة الجمهورية عازمة على بذلها لكم - طبقاً للاتفاقيات السابقة - من أجل بسط السلام في مملكتكم، وتنمية خيراتها وترقية مؤسساتها، وذلك في نطاق الاحترام التام لتقاليدنا ودينها» (2).

وفي سياق تعليقه على هذه الأقوال، كتب بارثو:

«ليس ممكناً أن تمارس الحماية» بأكثر من اللباقة واللباقة

(1) لويس بارثو: المصدر المذكور: ص 100 - 107.

(2) كذلك، ص 101.

والمهارة حيث تلتقي المراسم التشريعية والسياسية في أكمل الانسجام... وليست الكلمات وحدها تحمي السلطان...»⁽¹⁾.

وإذ نعدل عن كل إلحاف في هذا الجانب، نورد فقط هذا الرأي قصد الإعلام والاطلاع على ما تساويه وما تعنيه، وبما أننا بيّنا وشرحنا بما فيه الكفاية مسألة «الحماية»، سنعالجها الآن من جانب علاقتها بالحكم المباشر.

رأينا سابقاً أن الأطروحة الرسمية تنفي نية الحكم المباشر. لكن الواقع ينفي ما تروّجه هذه الأطروحة.

إن الفرنسي رجل الإدارة المباشرة، حسب قول الكاتب المجهول الذي أشرنا إليه أعلاه. وهذا ما قاله مرة أخرى لويس بارثو:

«قبل نهاية الحرب العالمية [الأولى] كان بفرنسا وبالمغرب نفر من الرجال لا يستهان برأيهم، يقولون إنه بعد أن تنتهي الحرب، ينبغي إسقاط الواجهة المرئية قصد التعجيل باستبدال نظام الحماية بنظام الإدارة المباشرة. ولقد تقدم، عام 1916 - بمناسبة إقامة معرض فاس والاحتفالات بعيد المولد التي تمت بحضور السلطان - «موظف فرنسي سام» أن أعرب عن هذا الرأي إلى الجنرال ليوطي»⁽²⁾.

وتضمّن التقرير الذي رفعه ليوطي إلى حكومته بتاريخ فاتح دجنبر 1916، رأي ذلكم الشخص. وجاء في التقرير ما يلي:

(1) كذلك، ص 112 - 113.

Ibid, p.114

(2)

«منذ أيام قلائل أتاني البرهان القاطع على رأي عدد من الفرنسيين من بين مواطنينا الذين حلّوا بفاس بمناسبة إقامة المعرض... وأقول صراحة إنهم لم يخفوا اندهاشهم المشوب بالاستنكار الذي ترجموه إلى أقوال يمكن تلخيصها على لسانهم كما يلي: «نعتقد أننا نفهمكم، إذ أنكم تخضعون لما تقتضيه ضرورة حرب مفاجئة، ولكن تفكيركم يماثل ما نفكر فيه، وهو أن حالة كهذه لا يمكنها أن تستمرّ بعد انتهاء الحرب، وأن كل هذه المؤسسات التي لا تسير روح العصر وتعرقل العمل الجدي، يجب أن تذهب مهتّب الرياح لتترك المكان إلى ولايات رائعة وإلى تنظيم إقليمي متين الأركان وإدارة تستمدّ نظامها من التشريع الفرنسي».

وهكذا وبعد نهاية الحرب، صار أنصار الإدارة المباشرة يتكاثرون شيئاً فشيئاً، إلا أن طالبوا بالحكم المباشر إلحافاً، حتى إن مساعهم أمسى مدعاة للقلق، الأمر الذي دفع ليوطي إلى الرد عليهم يوم 24 نوبر 1919، بقوله:

«... نظام الحماية ليس بمسألة شخصية، ولا محلية، ولا فرنسية. إنّه واقعة ضبطتها المعاهدات، وتكفّلت الاتفاقيات الدولية بضمانها، وليس باستطاعة أي واحد منا ولا بمقدور الحكومة الفرنسية أن تغيّرها. ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها، ولكنه يبقى تحت سيادة السلطان، وله دستوره الخاص...»⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق، ص 114.

غير أن أنصار الحكم المباشر ما انفكوا يرفعون أصواتهم مطالبين جهراً وإلحاحاً، فرد عليهم ليوطي مرة أخرى بمناسبة تدشين ميناء الدار البيضاء:

«... ليس السلطان والجهاز الذي يحيط به، والمخزن، والاحتفاظ بالمؤسسات التقليدية، أقول، ليس هذا واجهة وسوف لن يُغيَّر منه شيء»⁽¹⁾.

وفي الواقع، لم يجد ليوطي نفسه فحسب في مجابهة مع الحزب القوي الذي ظل يطالب بالإدارة المباشرة، بل كان عليه أن يواجه كذلك مزاج الفرنسي، رجل الإدارة المباشرة بالخصوص وقبل كل شيء. وماذا كان يستطيع أن يصنعه لمعاكسة الغلاة؟ لا شيء أو يكاد. ولهذا السبب، تحول «نظام الحماية» إلى إدارة مباشرة رغم النوايا المعبر عنها والردود الصادرة في شأنها.

وهل كان تطور آخر ممكناً؟

كان ليوطي متمسكاً بعقد الحماية الزائف وكان هو المنظم الأول للحماية، فمضى يستأصل تدريجياً، خلال ولايته، مؤسسات حكومة الدولة المغربية. أليس هو الذي قال عن المخزن في تقريره المؤرخ بفتح دجنبر 1916:

«الحماية صارت غير فعّالة بالنسبة لكل ما لا يخضع لاختصاصها... وفيما يرجع اختصاصه بحكم الواقع إلى الدولة الحامية (مثل الحرب، والدبلوماسية، والميزانية والأشغال العمومية). لكن من الضروري أن تبقى الحكومة صادقة الوعد في

(1) كذلك، ص 115.

كل ما يهم الضمير ووضع المسلمين: الشؤون الدينية، التعليم، التنظيم القضائي، إدارة الأوقاف والمؤسسات الخيرية الأهلية؟

غير أن كل هذه الميادين التي تبقى وفقاً على الحكومة المغربية تأثرت بالتدخلات والمراقبة الواسعة من طرف إدارة الحماية الفرنسية، الأمر الذي يتباين مع الالتزامات القاطعة المنصوص عليهما في عقد 1912 والواردة في العهود والتطمينات الرسمية التي أعطيت إلى الشعب المغربي وحكومته في كثير من المناسبات.

نلاحظ في آخر المطاف أن الحماية التي تم التنظير لها كمجرد أسلوب للمراقبة، دون المسّ باستقلال الدولة المغربية، وسيادة السلطان وحكومته والمؤسسات التقليدية والدينية للبلاد، سرعان ما تحولت إلى إدارة مباشرة لها أكثر ما يمكن من مواطن الشبه مع أي إدارة استعمارية غيرها. وكتب باريتي يقول في شأن نظام الحماية:

«إن الحماية تترك للأعيان من الأهالي، شوارع السلطة، وتضع في مفترقات الطرق الاستراتيجية، الموظفين الأوروبيين الذين تمنحهم هاتين الوسيلتين: حق المبادرة وحق الاعتراض والرفض، وهما يكفيان لممارسة الحكم»⁽¹⁾.

فطن ليوطي لهذه الحالة وفضحها في التقرير الذي أعده عام 1920، حيث قال فيه:

(1) ليون باريتي: فرنسا في المغرب، ص 113 (Léon Baretty: la France au Maroc)، باريس، 1932، ص 241.

«كل التدابير الإدارية تتخذ باسم السلطان، فهو الذي يوقع الظواهر. ولكن، عملياً، ليست له أي سلطة حقيقية، وليس له اتصال إلا مع مستشاري المخزن (وهم موظفون فرنسيون) يراهم كل يوم، ولا يستشار ولا يعطي رأيه إلا شكلياً.

«إن الصدر الأعظم وباقي الوزراء لا يشاركون في أي مداورات تتعلق بالأمور الهامة التي تعالجها المصالح الفرنسية وحدها، دونهم وفي غيبة عنهم ويكاد لا يوجد أي تقرير عن العمل أو عن الأمور بين رؤساء المصالح الفرنسيين والوزراء المغاربة. لذا فإن المخزن الذي لا يجد أي وازع للعمل، يوشك أن يغرق في النوم الهادى».

إن الأمر على تمام الوضوح وفي غنى عن أي تأكيد آخر. وربما شعر ليوطي بالندم على ما كسبت يدها، فسارع إلى فضح ما آل إليه النظام الذي أراده للمغرب وحكومته! إنه هو المسؤول الرئيس عن كل ما حدث، وما هذه العشرات من التعاريف التي فسّر بها نظام الحماية، والتصريحات التي ألقاها في العديد من المناسبات، إلا أعمال تكتسي طابعاً من الخطورة كفيلة بمحاكمة صاحبها ومحاكمة هذا النظام الفاقد للأصالة، والانتهازي أمام قضاء التاريخ والضمير العالمي.

ونعود مرة أخرى إلى ليون باريتي لنقرأ ما كتبه:

«من يوم لآخر، يتزايد تدخل الضمير العالمي في الشؤون الاستعمارية، ويدّعي أن له حق مراقبة الأساليب المستعملة وحق مراجعة النتائج المعنوية والسياسية المحصّلة. وهذا الضمير هو

الذي أملى على المتفاوضين المجتمعين بمدينة فرساي،
الفصل 22 من المعاهدة، وهو الفصل الذي أدخل في القانون
الدولي النظرية الجديدة للانتداب»⁽¹⁾.

إن نظرية الانتداب المشار إليها هي التي تضمن - في نظر
القانون الدولي - للشعوب التي تنطبق عليهما، التطور السريع نحو
الحرية والاستقلال؛ أقول، إن هذه النظرية أصبحت اليوم متجاوزة
إلى حد كبير وحلت محلها النظرية الأمريكية الجديدة التي توصي
بأن تسيّر الشعوب المستعبدة والواقعة تحت الاستعمار أو الحماية
أو الانتداب نحو الحرية والاستقلال وذلك تحت المراقبة الدولية.

(1) ليون باريتي: المصدر السابق، ص 112.

الفصل الثامن

السياسة التي طبعتها الحماية في المغرب

السياسة التي طبقتها الحماية في المغرب

نذكر مرة أخرى أن ليوطي أعلن في جمع من بني قومه بوهران عام 1907، أن سياسة الحماية تقوم على فرض «الحقوق بالقوة». فما كان من المغرب، لما جاء دوره، إلا أن قابل هذه الفكرة الاستعمارية بالمقاومة ولجأ إلى استعمال السلاح ضد قوة فلول الاستعمار المجهزة بأحدث الأسلحة الفتاكة ووسائل النقل والاتصال المتطورة التي لم يتوفر على مثلها يومئذ إلا جيش عصري التكوين والتنظيم. أما الجيش المغربي، فكان سلاحه قوة إيمانه بالله ومشروعية كفاحه وتشبثه الخارق باستقلاله، فما ضعُف أبطاله الشجعان وما استكانوا أمام العراويل الجمة التي كانت تعترضهم، فتحملوا المتاعب والمشاق بصبر وعزم، وضحووا في سبيل الحرية والاستقلال، بالغالي والرخيص، وبالنفس والنفيس.

ومن جملة ما كتبه بارثو في هذا الصدد، نقرأ ما يلي:
«كانت معركة المغرب تدور بين جيش الاحتلال الفرنسي المدجج بالسلاح وبين مقاومة مغربية قوية عنيفة قام بها «السكان

الرافضون للاحتلال، المستعدون للقتال، الذين لم يفقدوا الأمل يوماً في طرد الغزاة»⁽¹⁾. . . «وهي المقاومة التي تداعت لها جميع الجبهات المغربية أثناء الحرب العالمية الكبرى»⁽²⁾.

ثم يضيف بارثو:

«ومهما يكن الجانب الذي ننكبُّ من خلاله على دراسة هذه المعركة، فإنها ليست ضرباً من الوهم والخيال وليست رسماً وضعت خطوطه على الورق، بل إنها كانت واقعاً حامياً ومحتملاً بالأخطار، يشكل أحد مخلفات الحرب الكبرى»⁽³⁾.

وبينما توقفت الحرب العالمية التي كانت رحاها تدور فوق الأراضي الأوربية، فإن حرب المقاومة تتواصل فوق الأراضي المغربية، بكل ضراوة وقوة، ذلك ما دعا الجنرال الفرنسي، قائد أركان قوات الاحتلال، إلى إصدار أمر يوميّ إلى جنوده، يوم 21 نوفمبر 1921، قال فيه على الخصوص:

«اعلموا أيها الجنود أن مهمتكم لم تنته بعد، ما دام عدوكم بهذه الأرض يحمل السلاح في وجوهكم؛ إنه لعدو في تمام الجهل لما حصل في أوربا. . . إن الدعايات المغرضة التي تؤلِّبُه علينا منذ أربعة أعوام، أعمت أبصاره، ولكنه لم يدرك بعد أن القضاء نزل به وأن مصيره تحدد بدون رجعة، فلا يمكن أن يضيع أي شيء من بين أيدينا وقد خرجنا منتصرين من الحرب الكبرى

(1) لويس بارثو: المصدر السابق، ص 62.

(2) كذلك، ص 72،

(3) كذلك، ص 78.

- لذا ينبغي لكم أن تصمدوا في وجه عدوكم، مهما كانت الظروف».

عززت فرنسا جيش الاحتلال بفيالق كاملة من جنودها الذين شاركوا في الحرب الكبرى، وهكذا «علموا هم أيضاً أن للمغرب حربه وأنها حرب ضارية كذلك»⁽¹⁾.

أما ليوطي الذي كان موجوداً بفاس، فقال يوم 30 أكتوبر 1921: «إن جيش الاحتلال لا يحارب في المغرب بدافع من المتعة، واللهو، ولكنه يقوم بعمليات عسكرية ترمي إلى إسداء أفضل الخدمات إلى وطنه، ويعمل على تشخيص المغرب النافع وتنميته، دون أن يسعى إلى التوغّل في مجاهل البلاد ودون أن يستهدف الانتصارات في مغرب غير ذي نفع، ليس فيه ما هو قابل للاستغلال والإنتاج»⁽²⁾.

غداة الهدنة التي أبرمتها الدولة المتحاربة في أوربا، خاطب ليوطي الجالية الفرنسية المقيمة بالمغرب قائلاً:

«إن مضاعفة الموارد الاقتصادية التي تستفيد منها فرنسا وستواصل الاستفادة منها أكثر فأكثر، تتوقف أساساً على إنجازاتكم واستنفاذ برنامج المهمة المنوطة بكم»⁽³⁾.

ثم قال بمناسبة أخرى:

«سوف يعمّ الأمن أرجاء هذه البلاد، وسيعمّها العدل، وذلك مع احترام دينه ومؤسساته».

(1) لويس بارثو: المصدر المذكور، ص 78.

(2) كذلك، ص 80.

(3) كذلك ص 73.

لكن المغاربة لم يغتروا بالكلام المعسول الذي وعد فيه صاحبه بالأمن والعدل واحترام المقدسات. وأي شيء يقصده هذا المتكلم باسم فرنسا الاستعمارية من أمور لا تمتلك الدولة الغازية التحكم فيها؟ وحتى في هذه الميادين، وضع التدخل الفرنسي بمراقبته بصمات فضوله عليها.

وهل يمكن أن يكون الأمن الموعود شيئاً آخر غير الطغيان الذي تتعامل به دولة قوية مع دولة ضعيفة؟

أما العدل، فكيف يمكن الحديث عنه لفائدة مواطن مغربي يخضع للجبروت والاستغلال من طرف أسياد يلجأون إلى قوانين الغاب لفرض سيطرتهم ونفوذهم على ضحاياهم؟

وهكذا بعد تجربة تمرّ بنا منذ ثلاثة وثلاثين عاماً عشنا فصولها في ظل وطأة تعسّفات ما يسمّى «بالحماية»، يحقّ لنا أن نجزم بأن السياسة الاستعمارية، بالنسبة للشعب المغربي، ما هي إلاّ نظام بيروقراطي - دركي أجنبي يشخص ويضع موضع التنفيذ مبدأ «الحماية» الأساسي وهو: فرض «الحقوق» بالقوة، والشعب المغربي على دراية من هذا.

وبعد هذا المدخل الوجيز، نتقل إلى تبيان التفاصيل.
إن السياسة الاستعمارية التي مضت فرنسا تنتهجها في إطار «الحماية» المزعومة، تتميز بجانبين متناقضين، أحدهما إيجابي والآخر سلبي. أما الأول، فإنه أضحى من نصيب الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة، إذ جعل بين أيديهم مفاتيح الامتيازات من جميع أصناف النعم وضروب الخيرات، حتى إن هؤلاء الأجانب

أمسوا يشكّلون في هذا البلد طبقة أريستقراطية أوربية، في حين باتت السلبيات من نصيب الشعب المحروم، ينال منها عدّة أضعاف مما يناله من الإيجابيات التي نخص منها بالذكر بعض المنجزات ذات الطابع الاجتماعي، مثل المدارس والمستشفيات، وترميم الآثار التاريخية، وإنشاء مؤسسات للتعاون والتأمين، وإدخال إصلاحات - طفيفة بالطبع - على تسيير صنف من المؤسسات الدينية أو التقليدية (كالمؤسسات الخيرية، والمحاكم الشرعية، والتعمير الأهلي العصري).

وما من شك في أن الهيكل المادي والاقتصادية المغربية تغيّرت بفضل بناء شبكة طرقية، ووضع السكك الحديدية وإنشاء الموانئ والسدود والمعامل العصرية وغير ذلك، كما عرف ميدان التعمير، بناء أحياء عصرية خاصة بالأوربيين، أضف إلى ذلك، الاستثمارات المحليّة واستغلال المناجم.

ينبغي الإشارة إلى أن هذه الأشغال لم تنجز خصيصاً للشعب المغربي. بل إن الحاجيات وضروريات العيش اللازمة للاستثمار والاستغلال العام للبلاد هي التي أملت على المستعمر، تبريراً لعله وجود وأهداف كل مؤسسة استعمارية. إذن، لم يستفد الشعب من هذه المنجزات إلا من باب الاتفاق والبخت. لذا وجبت علينا الدقة في الكلام بحيث يتعيّن القول والاعتراف بأن الأعمال التي أنجزتها فرنسا بالمغرب، تمّت على حساب مصالح شعبنا الذي تحمّل تبعاتها والتضحيات من أجلها.

ذلكم هو! ظهر الخلفي للميدالية، الظهر الذي قلّمنا برق في

وجهننا نحن المغاربة، ولكننا أينا إلا أن نشير إليه حتى لا تصفنا
أسنة النقاد بعدم النزاهة والتشهير المجاني.

وإذ نظر إلى هذا الخلفي ونعالجه بالتحليل، وننبه القارئ
باديء ذي بدء أننا لا نعترم القيام بمرافعة شافية وافية ضد مؤسسة
«الحماية»، من وجهة النظر المغربية، لكننا نريد فقط أن نتبين،
انطلاقاً من بعض الأمثلة الملموسة، كيف وفي أي جانب ظهرت
هذه المؤسسة ضارة للغاية، عقيمة رجعية، وقمعية زجرية. لذا
يتعين علينا أن نوضح تفاصيل واقع العمل الاستعماري في الميادين
العامة أكثر، والهامة أكثر، ولن يتجاوز هذا العمل حدود النظرة
الإجمالية، بدون تعمق ولا توسع في الموضوع، ونؤكد أن هذه
النظرة لا تتضمن الكذب والتزوير، بل إنها سوف تسلط الأضواء
الكاشفة على سمات الصورة، فتجسم لنا بذلك خلفيات القضية
التي نعالجها.

1 - العمل على المستوى السياسي والحكومي:

إن عقد الحماية المزعوم الذي استغلّه النظام الجديد كأداة
يستلهم منها في البداية مقاصده، نلجأ إليه كذلك في هذا الباب،
بغية شرح وتفصيل ما لنا من أفكار في الموضوع.

نشير قبل كل شيء إلى أن بنده الأول يقول إن النظام الجديد
«سيضمن تنظيم مخزن شريف على أساس إصلاحية».

ما أطفها من عبارات وما أذكاهما! فما يعني مصطلح
«إصلاح» بوجه عام؟ لعلنا نجد الجواب في معجم لاروس الذي
يقول: «الإصلاح معناه: إعطاء صيغة أحسن، أي قوّم وصحّح

- مثلاً: إصلاح القوانين (أي استبدالها بما هو أحسن)، وتصحيح أو تقويم الأخلاق. ثم يضيف لاروس: إلغاء ما هو ضار: القضاء على تعسف.

إن العبارة الواردة في العقد والتي مفادها أن النظام الجديد «سيضمن تنظيم مخزن شريف على أساس إصلاحية»، لكفيلة بأن توهم الذين ليسوا على بينة من حقيقة أمر الحماية أن يظنوا أن حكومة الدولة المغربية ستألق في ظل النظام الجديد وأنها ستخرج للعالم في لباس جديد من العظمة.

والواقع، أن الحماية ليست مؤهلة لتفهم ماضياً وحاضراً الإصلاح الذي زعمت أنها ستدخله على هياكل الحكومة المخزنية التي لم تر لحد الآن من الإصلاح إلا الكلام؛ فلا يمكن الحديث في هذه الحال عن حكومة أصلحت وأخرجت للناس في ثوب قشيب، بل الأمر بالعكس، فحكومة المغرب باتت ترزح تحت وطأة نظام من الحماية، بعيد كل البعد عن الإصلاح وتشذيب ما يضر بالنمو والاقتصاد والتطور. وإذ نشطت الحماية، ففي تجريد الحكومة المغربية من حقوقها وسلبها اختصاصاتها لصالح مؤسسات ابتدعها «النظام الجديد» الدخيل. ونتيجة لهذه التحويلات الجذرية، لم تعد الحكومة المغربية تحتفظ بشيء ما عدا اسم بدون مسمى، والرمز، والعلامة، والهيكल العظمي... والجملة، ذلك لأن حكم إعدام الحكومة، قرار تضمّنته مقدمة المعاهدة المشؤومة (1912) التي نصّت على وجوب «تأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام»، بعد ما أشارت في بندها الأول إلى ما

أوردناه أعلاه، بخصوص تنظيم المخزن الشريف .

لكننا نعلم الآن أن الضحية الكبرى والأولى لهذا «الحكم المنظم» ولهذه «السكينة الداخلية» ولهذا «الإصلاح الأساسي» أو قل لهذا الفخ، كانت وستبقى هي الحكومة المغربية التي تم تدنيها عمداً إلى الدرك الأسفل من التهميش . وأغرب الأمور في هذا الصدد، يبقى هو ما تدعيه الجمهورية الفرنسية «أن تبذل لجلالته الشريفة تأييداً دائماً ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه أو سيقلق راحة إيلاته، وستقدم كذلك نفس التأييد لو ارث العرش ولتابعيه من بعد» .

إن الاطلاع على هذا البند يكشف عما يحمله من خداع ونفاق وكذب وبهتان، قد بلغ من الوقاحة أعلى الدرجات حيث يوكل إلى السلطان صلاحية الإمضاء على القرارات القاضية بالموت والتي حررتها وأصدرتها حكومة الدولة «الحامية» التي احتكرت جميع الاختصاصات واحتفظت لنفسها بحق المطالبة بكل ما تريده (البند 5)، وإصدار الأوامر ورفض ما يبدو لها مخالفاً لمصالحها .

يزعم الفرنسيون أن :

«معاهدة فاس تنصّ على التعاون بين الحكومتين الفرنسية والمغربية . . . ويستنتج إذن عن هذا، حسب مبدأ مذهب الحماية ذاته، تشكيل حكومة مطعّمة، حكومة مخزنية شملها الإصلاح ويرأسها السلطان من جهة، ثم إلى جانبها مؤسسات جديدة يكون على رأسها المقيم العام، النائب عن الجمهورية الفرنسية من جهة

أخرى، ومكّلف بتأمين تنمية البلاد ومراقبة المخزن...»⁽¹⁾.

إننا فضحنا أعلاه ماذا تحمله من معان هذه المفاهيم المعبر عنها بـ: التعاون، الحكومة المطعّمة، المخزن الذي شمله الإصلاح، تنمية البلاد، مراقبة المخزن. ففي عام 1912، كانت الحكومة المغربية تعمل تحت إشراف السلطان، وتتألف من الصدر الأعظم (رئيساً للحكومة ووزيراً للداخلية) ووزير الحرب (الوزير العالّف) ووزير الشؤون الخارجية (وزير البحر) ووزير العدلية والشكايات ووزير المالية (أمين الأمان).

وجاءت الحماية بإصلاحاتها لتعمل على تقويم الحكومة وتجريدها من صلاحياتها كاملة أو كادت، حيث إنها ذهبت بجميع الوزارات أدرج الرياح ولم تُبقِ منها إلا على الوزارة الأولى ووزارة العدلية ومصلحة للدولة هي الأوقاف، التي صارت وزارة من بعد. أما التعليم الإسلامي فإن مقاليدَه آلت إلى وزارة العدل، كما تم تعيين مندوب للصدر الأعظم في التعليم، لتمثيل الحكومة المغربية لدى المديرية العامة للتعليم العمومي.

لا يمكن اعتبار هذه الهيئة المصغّرة المتفكّكة الأوصال جهازاً حكومياً، فلا وجود إذن لحكومة مطعّمة، بل هناك هيئتان إحداهما تتمتع بجميع السلطات، والأخرى خاضعة لها وتحت مراقبتها، وهي هيئة صورية فقط، تتعرض للتعسف حتى فيما أُسند لها من مهام رمزية، ومثلها كمثل المحجور إذ يقع تحت وصاية

Initiation au Maroc, p. 206.

(1)

(مؤلف هذا الكتاب مجهول، ولكن إدارة الحماية هي التي تولّت نشره).

واص متجبر أثيم أو كخادم له سيد طاغ جبار. وتلك هي الحماية!

2 - العمل على مستوى الإدارة العامة:

اقتسمت سلطات الحماية ومصالحها الإدارية «تركة» الحكومة والدولة المغربيتين، كما استولت على معظم حقوقهما الطبيعية ووظائفهما التنظيمية، الأمر الذي جعل السلطان، وهو محاط بجهاز حكومي مصغر للغاية، يملك ولا يحكم، إذ أن السلطة والصلاحيات صارت بين أيدي الفرنسيين، حسب التوزيع التالي:

في قمة الهرم السياسي والإداري يوجد المندوب المقيم العام ممثلاً لفرنسا ويجمع في نفس الوقت، بين صلاحيات وزير الداخلية ووزير الحرب ووزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية، وله كذلك اختصاصات ما يسمى بالسياسة الأهلية. تساعده في تدبير شؤون هذه الوزارات، مديريات تقنية كبرى تابعة مباشرة لسلطته. لذا، فإن المندوب المقيم العام، بصفته مؤتمناً على جميع سلطات فرنسا بالمغرب، ومكلفاً بالقضايا التي تهتم الجالية الفرنسية والأجانب، يمتلك سلطة تنظيمية يمارسها عن طريق ما يصدره من قرارات مقيمة. وبجانب المقيم العام، يوجد موظفان ساميان، أحدهما يحمل لقب المفوض بالإقامة العامة، ينوب عن المقيم العام أثناء غيابه ويقوم مقامه عند فراغ المنصب، والموظف الثاني هو الكاتب العام للحماية، الذي ينسق بين جميع القضايا المدنية والإدارية.

أما الربط في العلاقات بين الإقامة العامة والسلطان، فإنه موكول إلى موظف فرنسي سام يحمل لقب مستشار الحكومة الشريفة، ويراقب هذه الحكومة في نفس الوقت.

ويمارس الفرنسيون هذه السلطات الهامة العظيمة وهم متذرعون بدعوى «عدم وجود الأطر المغربية المقتدرة لتقلد هذه المهام الجسيمة الجديدة، مما جعل اللجوء إلى العناصر الفرنسية أمراً لا مناص منه. أما المصالح الجديدة التي أنشئت، فهي ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي مثل الأشغال العمومية، والفلاحة والتجارة والتعمير، والتعليم والفنون الجميلة والصحة العمومية، الخ...»⁽¹⁾.

وباختصار، فإن الإدارة العامة المغربية غدت فرنسية ويريد القائمون عليها أن تبقى فرنسية، يسيرها جمهور من الموظفين يثقلون كاهلها برواتبهم التي تخل بالميزانية العامة لفائدتهم وعلى حساب الشعب المغربي.

وتفرعت عن الإدارة المركزية إدارات إقليمية تضطلع، على المستوى الجهوي، بجميع اختصاصات ومهام الإدارة المركزية، وعلى رأسها مسؤول يحمل لقب رئيس الناحية، ويوجد على رأس كل دائرة من الدوائر التابعة لها، مراقب مدني. وتنقسم الدائرة إلى مقاطعات حسب الأهمية الجغرافية لكل دائرة، ويوجد على رأس المقاطعة حاكم عسكري أو مدني خاضع بالطبع، في السلم الإداري، إلى المراقب رئيس الدائرة.

(1) المصدر السابق، ص 209.

إن الثنائية الناجمة عن تطبيق مبدأ الحماية، تتميز بكونها جعلت إلى جانب الأجهزة الإدارية الفرنسية موظفين مغاربة: الباشا في الحاضرة، والقائد في البادية. وكان من المفروض أن يتولى كل من الباشوات والقواد مسؤولية الإدارة في المدن والبوادي، ولكنهم لبثوا في الواقع خاضعين لأوامر ومراقبة الحكام الفرنسيين الذين كانوا يترأسون المصالح الإدارية ويسيرونها حسب ما تمليه عليهم السياسة الاستعمارية. وما كان هؤلاء الموظفون المغاربة إلا أعواناً لرؤسائهم الفرنسيين أو قل إنهم كانوا همزة وصل بين الأجهزة الفرنسية المحلية والمواطنين المغاربة. أما الباشوات، فإنهم باتوا يخضعون لمراقبات متعدّدة، ذلك لأنهم بوصفهم حكاماً، كانوا يراقبون من طرف مندوبي الحكومة وهم أعوان فرنسيون، وبوصفهم رؤساء البلديات، كان بجانبهم رؤساء المصالح البلدية الذين كانت لهم صلاحية المصادقة بتوقيعاتهم على قرارات الباشوات، ويمكنهم أيضاً أن يتولّوا جزءاً من اختصاصات هؤلاء الباشوات. ولئن كانت للباشوات السلطة التنظيمية، فإن قراراتهم لا تسمي نافذة إلا إذا حصلت على موافقة الكاتب العام للحماية.

وليس للحكومة الشريفة حق وصلاحية الاتصال المباشر بممثليها وأعوانها في الأجهزة الإدارية الداخلية. ولذا، فإن المراسلات الإدارية التي تتبادلها الحكومة مع القواد والباشوات، تمرّ عبر القنوات التالية:

«يقدم مشروع رسالة الصدر الأعظم إلى المصلحة التي

تسمى قسم الدولة، بالإقامة العامة، وجميع موظفيه مستعربون. بعد المصادقة على المشروع، تعاد كتابة الرسالة، وتوجه في ظرف مغلق مع نسخة منها إلى قسم الدولة الذي يسلم بدوره النسختين مع ورقة الإرسال إلى السلطة المكلفة بالمراقبة محلياً، فتطلع على فحوى الرسالة، فتحتفظ بنسختها وتبعث بالنسخة الأصل إلى العون الموجهة إليه - ونفس الطريقة يتبعها الرد على هذه الرسالة، من الشخص المعني بالأمر إلى الصدر الأعظم»⁽¹⁾.

وهذه هي حقيقة «الحماية» على جميع مستويات الإدارة، عامة أو محلية. إنها لا تختلف في شيء عن نظام الحكم المباشر الذي تدينه النظرية الرسمية التي تتكرر بدون انقطاع على لسان أساطين الاستعمار.

3 - العمل على مستوى تمثيل المصالح العامة:

تتوفر المصلحة المركزية للحماية على جهاز استشاري يدعى مجلس الحكومة والذي يتألف من قسم مغربي وقسم فرنسي، ويجتمع دورياً لتدارس الأحوال المالية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد المغرب كله، ويخرج عن صلاحياته، النظر في القضايا التي تتعلق بالسياسة والتشريع اللذين يبقيان من اختصاصات الإدارة المركزية ذات التوجهات الاستبدادية، لأنها لا تقوم على مبدأ حرية التعبير ولا تسمح لممثلي الشعب بأن ينتقدوها.

(1) بالفرنسية: محاضرات فرنسية - مغربية، جمعها مالبو (Malbot)، الجزء 2، ص 144، وهي مجموعة من المحاضرات ألقىت بمناسبة معرض الرباط والمعرض الفرنسي المغربي الذي نظم بالدار البيضاء - جزآن - باريس، 1917.

يجتمع مجلس الحكومة بدعوة من المقيم العام الذي يرأس الاجتماعات مُحاطاً بمدير المصالح التقنية ورؤساء الجهات العسكرية والمدنية. وهذه المجموعة هي التي تشكل الحكومة الحقيقية للمملكة المغربية.

ولا غرابة أن يكون القسم الفرنسي لهذا المجلس هو الذي يؤدي الدور ذا الشأن الأكبر والأهم عموماً، في دراسة ميزانية المغرب العامة ودراسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد، ويعتمد في هذه المهام، على لجنة للميزانية التي أنيطت بأعضائها مهمة وضع مختلف أبواب وفصول الميزانية.

تستغرق اجتماعات القسم الفرنسي عدة أيام، وتكون مناقشاته حادة في غالب الأحيان حيث يعبر المجتمعون عن آرائهم بكامل الحرية، في كل ما يتعلق بالشؤون الإدارية والحياة الاجتماعية بالمغرب، خصوصاً وأن الإدارة المركزية تقدّم في كل مناسبة، تقارير عن أنشطتها الماضية وعن مشروعاتها المستقبلية. ورغم أن هذا القسم ليست له صلاحية مناقشة أعمال الإدارة المركزية، فإن هذه الأخيرة تأخذ دائماً بعين الاعتبار، انتقادات المندوبين الفرنسيين، والرغبات التي يعربون عنها أثناء مداولاتهم.

مندوبو القسم الفرنسي هم في نفس الوقت رؤساء ونواب الرؤساء للغرف الفرنسية للفلاحة والتجارة والصناعة، وقد تم انتخاب أعضاء مكاتب هذه المؤسسات بكل حرية من طرف المعمّرين والتجار وأرباب الصناعات، زيادة على مندوبين من

الهيئة الثالثة التي تضمّ ممثلين عن المستهلكين وأصحاب الحرف الحرة.

يتبيّن من خلال ما سبق، أن جميع شرائح الجالية الفرنسية تشارك بكيفية فعّالة في مجلس الحكومة، عن طريق ممثليها المنتخبين وكأنهم نواب برلمانيون. ولولا تخوّف فرنسا من ردود الفعل الدولية، لمنحت للجالية الفرنسية حق انتخاب أعضاء في البرلمان وفي مجلس الشيوخ، لكن منذ انتهاء الحرب العالمية [الأولى]، أي منذ أوائل سنة 1920، تشكّل فريق في البرلمان الفرنسي مؤلف من 125 نائباً، يعرف بالفريق البرلماني للمغرب، يتكلّم باسم الجالية الفرنسية، وقد تعزّز بـ 15 عضواً من مجلس الشيوخ عام 1923. وحتى نعطي للقارئ فكرة عن نشاط هذا الفريق، نترك الكلمة لرئيسه ليون باريتي الذي قال:

«من يوم تأسيس الفريق، ونحن نقوم بزيارات للمغرب، ونقضي فيه، فنجري اتصالات مع شعبه [يعني الجالية الفرنسية]، ونطلع على منجزاته الاقتصادية، الفلاحية منها والصناعية. يرافقنا في هذه الرحلات بعض زملائنا من مجلس الشيوخ، فيكتسب المغرب كل مرة أصدقاء جدداً ذوي خبرة يدافعون عنه».

وعند كل فترة نيابية ترتفع أصوات هذا الفريق، فتخاطب وتساءل الحكومة في موضوع مصالح الجالية الفرنسية.

وقال ليون باريتي أيضاً:

«إن الفريق النيابي أظهر ماله من حيوية وحماس بتدخلاته في البرلمان حول القضايا المغربية».

نعتقد أننا قلنا ما فيه الكفاية عن القسم الفرنسي في مجلس الحكومة وعن الفريق النيابي الذي يتكلم في باريس باسم الجالية الفرنسية. فماذا عن القسم المغربي في نفس المجلس؟.

إن الدعوة لا توجه إليه إلا بعد أن ينتهي القسم الفرنسي من أشغاله ومناقشاته، ويكون قد حدد مواقفه وتوجهاته، فيجتمع المغاربة في جلستين أو ثلاث ليطلعوا على ما قرره الفرنسيون في قسمهم، فتمر الجلسات في جو هادئ، حيث لا يناقشون ما تقرر في غيبة عنهم، وإن أعربوا عن ملاحظاتهم، فمن باب الشكليات فقط، وكأنهم لا يجتمعون إلا لتزكية ما قرره الفرنسيون.

يتألف القسم المغربي من ممثلين تعيّنهم الإدارة المركزية من بين أعضاء الأقسام المغربية في غرفتي التجارة والفلاحة، الذين عيّنهم الإدارة كذلك في هذه المناصب، بدون انتخاب ممن تهتمهم شؤون الفلاحة والتجارة. ويضاف إلى هؤلاء المندوبين الصوريين، ممثلون صوريون مغاربة يتم تعيينهم من بين الموظفين أو من بين هيئات نظامية. وخلافاً لأعضاء القسم الفرنسي، فإن «مندوبي» القسم المغربي يفتقدون عادة صلاحية إبداء الرأي والمناقشة الحرة، ذلك لأن أغلبهم أميون لا يفقهون شيئاً عن الدور الذي أُسند لهم في هذه المؤسسة. وحتى في حالة ما إذا كان أحدهم على جانب ما من الفهم والوعي، وسوّلت له نفسه أن يحاول الإعراب عن رأيه منتقداً، قمعوه وهم منذرون، باسم الانضباط وحرمة المقام.

ويأتي هذا القمع على لسان المقيم العام أو أحد رؤساء

مصالحه، للإتيان بالشرح الذي يتطلبه الموضوع، دافعاً به انتقاد المتكلم الذي «ليس له تبرير» مبيّناً للعُنْصُر الطَّائِشِ أنه أخطأ عندما أقدم على رفع صوته أمام الملاّ بغية انتقاد السلطة.

فما هو مبرّر هذا الموقف العدائي الصادر عن السلطات الفرنسية التي تتصدى للمغاربة كلّما أرادوا أن يناقشوا وينتقدوا ما يعرض عليهم؟ تدّعي السلطات الفرنسية، بسلوكتها هذا، أنه من واجبها «إرجاع الأمور إلى نصابها» حفاظاً على الهيبة مع اعتبار السلطة - أي سلطة القمع - معصومة عن الزلل أمام المغاربة الذين يكفيهم أن تكون لهم أعين لا يبصرون بها، وأذان لا يسمعون بها، وألسنة لا يتكلمون بها، فلا يقوون على النطق بما لا يرضي الأسياد الحاكمين، وأن تكون لهم أفئدة لا يفقهون بها، وضمائر جامدة لا تستطيع الحكم على الأمور والتقدير، بل ينبغي أن تكون لهم أياد يصفقون بها للحكام على ما يقولون وما يطلبون، وبعبارة أخرى، فإن الحكام لشديدو الحرص على تحويل المغاربة إلى أكباش خاضعين تمام الخضوع إلى إرادتهم، وأن يمثلوا لنزواتهم، في كل وقت وحين.

وهذا ما يحدث بالفعل أثناء جلسات مجلس الحكومة، كلما طلب الكلمة أحد المندوبين المغاربة - إن هو تجرأ على ذلك - وحتى لا نقول إن المغاربة لا يتدخلون أبداً في المناقشات - ليفوه بعبارات نقدية، فتعتبرها الإدارة جَارِحَةً خارجةً عن الصواب، فيتصدى المسؤولون الفرنسيون لهذا المغربي الوقح، فيعدونه غير مرغوب فيه، ثم يخلعونه ويعوضونه بعنصر آخر أكثر منه طاعة وامثالاً. وهكذا تقتل في المهد كل حركة نقدية أو احتجاجية،

تلافياً لعدواها بين المغاربة، وستستعيد السلطة هيبتها التي زرعها أحد الفضوليين بعض اللحظات.

ما جاء أعلاه يجعلنا ندرك تمام الإدراك الأسباب التي تضافرت لجعل المشاركة المغربية في مجلس الحكومة، مشاركة رفاق اختيروا للأبهة والبهرجة، فحضروا المهرجان بأجسامهم لا بعقولهم، حتى إذا ما تكلموا كان منطوقهم فارغاً لا فائدة فيه، ووجودهم في الجمع وجود مائلين، أغلبهم على المقاعد يتشاءبون أو ينامون، ولربّما كانوا في ذلك على صواب وهم لا يعلمون. يبقى أنهم يؤدّون دور الممثلين الصامتين، وهو الدور الذي وقع من أجله عليهم الاختيار ليؤدوه بصدق وأمانة.

ولنتنظر بعدَ هذا العرض الإجمالي، كيف يسير القسم المغربي في مجلس الحكومة.

إن أول ما نفتتح به هذا العرض التفصيلي، هو إبراز مكانة المقيم العام الذي يُقدّم ليرأس الجلسات بمعية كبار رؤساء الأقسام الإدارية بالإقامة العامة، ورؤساء النواحي والجهات، من مدنيّين وعسكريّين، وكلهم فرنسيون بالطبع. أما الصدر الأعظم، فإنه يجلس بجانب المقيم العام، ويكتسي حضوره طابعاً رمزياً يشير إلى حضور المخزن في قاعة الاجتماع. ويحتشد «المندوبون» المغاربة في نصف القاعة، ويأخذون زينتهم عند كل جلسة وكأنهم في يوم عيد أو يوم احتفال عظيم الشأن. ثم يفتتح المقيم العام الجلسة الأولى بخطاب يتلوه على الحاضرين، يذكر فيه جدول الأعمال المخصص مسبقاً للقضايا المغربية التي تريد

الإدارة بمحض إرادتها أن تطلع عليها «مندوبي» الأهالي، ثم تناط بأحد أعوان الإقامة مهمة تلاوة ملخص بالعربية للخطاب المقيمي، عسى أن يوجد من بين المغاربة من يستطيعون إدراك شيء من كلام المقيم. وفي الواقع، ومهما كان مستواهم الثقافي ومهما كانوا يلمّون باللغة العربية، كتابة وقراءة، فلم يطلب من أحدهم أن يجتهد لكي يفهم شيئاً مما يقال - ثم يتناول الصدر الأعظم الكلمة فيطلب في الشكر والثناء على المقيم العام ويعرب له عن امتنان المغاربة بوجوده.

إلا أن ثلة صغيرة من «المندوبين» - ويكادون لا يخرجون عن الزمرة التي تعودت على التدخل أثناء الاجتماع - يتناولون الكلمة، مع التعبير عن فائق احترامهم وتقديرهم لممثلي السلطة، فمنهم من يقول إن أرضية الزقاق الذي يقطن فيه تحتاج إلى التعبيد والترصيف، ومنهم من يقول إن حومته تنقصها الإنارة العمومية، وإن حنفيات الماء بها معطّلة أو تحتاج إلى إصلاح. وترى آخرين يهمسون في آذان زملائهم المغاربة، وطائفة أخرى يتبادلون السلام والتحيات، كل على شاكلته وطيئته - وعلى هؤلاء وأولئك، يردّ رؤساء المصالح ليخبروهم بعدم مسؤولية المصالح الإدارية، ثم يعدونهم بدراسة رغباتهم. وعندها، يصب المندوبون وافر عبارات التقدير والامتنان على المسؤولين الفرنسيين الذين خاطبوهم، وينتهي الأمر بالإحساس بالرضى لدى كل من الطرفين.

ولم يستكمل بعد الدور الديكوري الذي يؤديه القسم المغربي، إذ وجب، حسب العرف الذي ابتدعه ليوطي، أن

تختتم «الدورة» بدعوة جميع الحاضرين إلى حفلة استقبال بالإقامة العامة، وتلك هي سياسة الابتسامة وفنجان الشاي.

وبعد تبادل الحديث على بخار فناجين الشاي المُنَعْنَع والمذاكرات الفارغة التي أرادتها الظروف، يقف الحاضرون أمام مدخل «دار فرنسا»، لصورة جماعية صارت عُرفاً. تلك هي السياسة المتّبعة من لدن المستعمر ليوهم المغاربة بأن الأحوال تغيرت وأن مجلس الحكومة يتميز بمشاركة ممثلين عن الشعب المغربي. إلا أن هذا الشعب الواعي، له من الفطنة والذكاء ما يجعله قادراً على الحكم الصائب والتفكير الثاقب، فلا يغرّه التغيير ولا يفتنّه بالسراب حتى يؤمن بهما. ولنقولنّ هذا بقوة ونكره مرات ومرات حتى يعلمه من هم في قمة المسؤولية علم اليقين⁽¹⁾.

وما قلناه أعلاه عن تمثيل المصالح على مستوى البلاد، ينطبق كذلك على مستوى المؤسسات المحلية، مثل البلديات، ذلك أنه في جميع المدن التي تحتضن بلديات، يوجد من جهة، مصالح بلدية ذات الطابع المدني ورؤساؤها هم بحق عمّد المدن، ومن جهة أخرى، اللجان البلدية المختلطة التي تتألف من قسمين، أحدهما مغربي، والثاني فرنسي.

كان من المفروض أن يتوفّر لمدينة فاس مجلس منتخب من

(1) راجع موقف محمد حسن الوزاني وحزب الشورى والاستقلال من مجلس الحكومة، وذلك في كتاب حدثني والدي، تأليف عز العرب الوزاني، ص ص 205 - 211 نشر مؤسسة محمد حسن الوزاني، عام 1990.

طرف الأهالي المغاربة. إلا أنه لا يختلف عملياً عن الأقسام المغربية بالمدن الأخرى.

وتتوفر الدار البيضاء على مجلس بلدي له سلطة تفريرية على مستوى مصالح المدينة.

الملاحظ أن الأقسام المغربية في البلديات تقوم بأدوار ثانوية بالنسبة للأقسام الفرنسية. وعلّة ذلك توجد في الطريقة التي يتم بها انتقاء الأهالي، إضافة إلى أنهم لا تتوفر فيهم عادة الشروط الملائمة، زيادة على احتكار الجانب الفرنسي للرأي والقرار وعدم سماحه للمغاربة بالتعبير عن آرائهم في إطار مناقشة حرة والمساهمة في مصير بلادهم.

4 - العمل على المستوى القضائي:

عندما أقدمت سلطات الحماية على إنشاء وتنظيم المؤسسات القضائية الفرنسية بالمغرب، أعطتها اختصاصات واسعة، على حساب المحاكم المغربية المدنية والشرعية، ويشكل هذا العمل الاستعماري إحدى الضربات التي وجهتها الحماية إلى السيادة الوطنية، بانتهاك اختصاصاتها ومقوماتها.

إلا أنه تحتم على القضاء الفرنسي أن يراعي الكرامة المغربية من حيث المظهر، فطلق يصدر الأحكام باسم رئيس الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان.

أما في الميدان المدني والتجاري، فالانتهاكات عديدة لا تحصى، لأن اختصاصات المحاكم الفرنسية تشمل المتقاضين المغاربة وهم لا يحمدون للنظام الجديد أن يحيلهم في بعض

الأحيان على هذه المحاكم الأجنبية .

المحاكم الفرنسية بالمغرب تنظر في جميع القضايا التي يكون فيها أحد المتقاضين فرنسياً، أو له حماية فرنسية أو مواطناً لدولة أوروبية تنازلت عن امتيازاتها في المغرب لفرنسا مع العلم أنه قبل الحماية المفروضة، لم تكن المحاكم القنصلية ذات الاختصاص لتمتد صلاحياتها إلى المغاربة إلا بطلب من المتقاضي المغربي نفسه. أما النزاعات القائمة بين الفرنسيين والمغاربة حول العقار المسجل، فإنها باتت من اختصاصات المحاكم الفرنسية، وبالتالي، فإن العقار المغربي تفرنس، إن صح التعبير، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمحاكمات التي تهم الدولة المغربية، فإنها أضحت من اختصاصات القضاء الفرنسي.

وفيما يخص الجنايات، فالمحاكم الفرنسية هي التي تحاكم المغاربة المتهمين في أحداث ضد الفرنسيين أو المحميين الفرنسيين أو مواطني الدولة المتنازلة عن امتيازاتها.

وفي كثير من المناسبات، يلاحظ أن القضاة الفرنسيين يصدرن أحكاماً جد قاسية ضد المغاربة، وهي أحكام عرقية، تمليها عليهم اعتبارات «الهيئة» الأوربية، والعقاب الرذعي، انصياعاً لاعتبارات مُشينة تعود إلى أحكام عنصرية، ويمكن لمن ينتقدنا أن يحتج علينا بقوله إن قضاة مساعدين مغاربة لدى المحاكم الفرنسية، يشاركون في مثل هذه المحاكمات، كلما كانت هذه المحاكم تنظر في قضايا جنائية تورط فيها مغاربة ضد عناصر من الأوربيين.

الجواب على هذه الملاحظة هو أن هؤلاء القضاة
المساعدين المغاربة يشكلون أقلية بالنسبة للقضاة الفرنسيين في
المحكمة، عند كل جلسة، وإنهم يكادون لا يفهمون شيئاً من
صك الاتهام ولا من مراحل التحقيق والمحاكمة التي يشاركون
فيها لذا، نقول إن المساعدة القضائية لا تفيد المتهمين المغاربة
الذين يساقون إلى المحاكم الفرنسية، ولا تضمن لهم شيئاً يذكر.

تعطي هذه الحال فكرة عن مدى الاختصاصات الواسعة التي
منحت للمحاكم الفرنسية وعن الحقوق الجسيمة التي تستأثر بها
على حساب القضاء المغربي وعن انحيازها الآثم ضد المتقاضين
المغاربة.

أما القضاء المغربي، فإنه لا يتعرض فقط إلى الانتقاص من
اختصاصه لفائدة المحاكم الفرنسية، بل يتعرض أيضاً إلى تدخل
المراقبة الشديدة المفروضة عليه من لدن الإدارة الفرنسية. وهكذا
يتواجد من بين أعضاء محكمة الباشا ومحكمة القائد، بكل حاضرة
وبادية، وكذا بالمحكمة العليا الشريفة عون فرنسي، مدني أو
عسكري، منتدب من لدن وزير العدل، ليقوم بمهمة مزدوجة،
إحداهما مراقبة سير الأمور بالمحاكم المذكورة، والأخرى تأدية
دور النيابة العامة.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى ما يسمى ظلماً وبهتاناً
بـ«المناطق ذات العرف البربري»، حيث الجماعات القضائية
المسماة بالمحاكم العرفية، يسيّرهما عملياً أعوان فرنسيون، وحتى
محاضر جلساتها وقراراتها يكتبها بالفرنسية كتاب الضبط

فرنسيون، أو متجنسون فرنسيون، أو مغاربة .

ولما كان المتقاضون الفرنسيون يتمتعون بجميع الضمانات، فالقضاء المغربي لا يمنح للمواطنين المغاربة المتقاضين أمامه، إلا القليل الأقل من الحقوق والضمانات. وتجد هذه الحال تفسيرها في كون القضاء المغربي يعد أداة للقمع بيد سلطات الحماية التي يتوسع استبدادها والتي تبنني سياستها المسماة «أهلية»، على المصلحة العليا وتهدف إلى تحقيق أغراض خفية .

5 - عمل الحماية الاستعماري :

عندما أقدمت فرنسا على تنفيذ الترتيبات التي رسمتها لـ «حمايتها» بالمغرب، كان هدفها جعل هذا البلد مستعمرة وامتداداً للجزائر. وفي خضمّ هذه الأحداث، شرع الفرنسيون يتساءلون: «هل سيكون المغرب مستعمرة للاستغلال أم مستعمرة للإسكان في ظل أي نظام أختير له؟

وأتى الجواب على لسان أحد المنظرين الاستعماريين إذ قال: «فيما يخصّ هذا الموضوع، لا مجال للسماح بالشكّ ليتسرّب إلى عقولنا وأذهاننا. لذا، وحتى يمكن للمغرب أن يحقق ثراء وافراً وأن يكتسب المزيد من القوة والعظمة، ما يجعل منه أنفس الجواهر في التاج الاستعماري الذي صنّعه فرنسا، يجب، تحقيقاً لهذا الهدف، أن يتهافت مواطنونا على هذا البلد قصد الإقامة به والإسكان، بالآلاف، ومئات الآلاف، ولم لا، حتى بالملايين إن استطاعوا، للمساهمة في تعمير المساحات الخلاء من أراضيه... وإذا كان بديهياً أن المناطق البربرية المتشكّلة من

جبال الأطلس والجهات المجاورة، تشكّل عقبة منيعة - بتضاريسها وظروفها البشرية - في وجه الإسكان الأوربي، فإن الأودية العريضة التي تتفتح بجانب الحواضر المنحدرة والممتدة من الهضبات الأطلسية إلى شواطئ المحيط الاطلنطي، ملائمة لاستقبال وإسكان المهاجرين الأوربيين الراغبين في الاستيطان بهذا البلد.

واعتباراً لهذه المعطيات، فإن المغرب مرشح ليصير قبلة لكل الأوربيين الذين يرغبون تعميره واستعمارها لأنه يفوق المستعمرات الفرنسية جمالاً وحظوة⁽¹⁾.

يفضح هذا الخطاب النوايا الحقيقية والمقاصد السرية الظلماء والأهداف البشعة الكأداء التي كانت تسترّ خلف الحماية التي ظلت تتربّص الدوائر بالمغرب، وهي ترتدي لباس التقوى، لتنقضّ عليه وتعبث بمصيره باسم «الحماية» المزعومة.

خطط الفرنسيون إذن مصير المغرب واستحسنوا وجوب تحويله من «محمية» إلى مستعمرة للإسكان والاستغلال، وهو جوهره لا مثيل لها من بين المستعمرات الفرنسية، لظروف طبيعية وغيرها، تؤهّله لاستقطاب مئات الآلاف من المعمّرين، وحتى الملايين منهم، يدفعهم الجشع والتلهّف وحبّ السطو على أراضيهم وخيراتهم. ولكن، أين يمكن إسكان هذا الجيش العرمرم من المعمرين والغزاة الذين سيتواردون عليه في أمواج بشرية متعاقبة، وقد صار فريسة بين مخالب الاستعمار؟.

(1) مالبو: كتابه المذكور.

ولأي شيء تصلح إذن السهول الشاسعة التي وضعها مالبو (Malbot) نصب عينيه؟ ولكن هذا المنظر شعر بشيء قليل من القلق. ولما ظن أنه وجد العلاج، أضاف، قائلاً:

«... ولتأمين مستقبل الإسكان الأوربي والتعمير، يجب إقرار ضمان حقوق الملكية العقارية لفائدة بعض الأسر الأهلية من بين الأغنياء والأقوياء، وهي عمليات حققت في الحين، إرساء قواعد ثروة كان السلاطين أو القبائل يتنازعونها. ومن فضائل هذه السياسة، أنها تفتح لنا المجال للاستحواذ على أغنى أراضي البلاد وأوفرها عطاء، وهي الأراضي التي لا يستغلها أحد والتي أهلتها قيمتها لتكون من نصيب الاستعمار الفرنسي».

على ضوء هذا الخطاب، المعاني والأبعاد التي يعطيها مالبو إلى عبارة «المساحات الخلاء من أرض المغرب، ويقصد بها خاصة السهول الشاسعة والأودية العريضة، وهي أجود الأراضي التي تحولت إلى أراض مفتوحة للاستعمار، أو قل ميداناً للمعركة، حيث إن القوي يفرض «حقه» على الضعيف، وحيث حق الغزو يمارس قوته العظمى، وحيث إن ما يتعلل به القوي هو الأفضل!

إن الآراء التي أفصح عنها مالبو، تضمنتها المحاضرة التي ألقاها يوم 31 أكتوبر 1961 بمناسبة إقامة معرض الدار البيضاء، كما ورد في غيرها من المحاضرات التي ألقيت بنفس المناسبة، والتي كانت كلها ترمي إلي:

«هدف إعلامي ووثائقي، كما يؤكد نص تقديم الكتاب المشتمل على مجموع المحاضرات المذكورة والذي يحظى برضى

الفرنسيين المقيمين بالمغرب ومن بين زوار المستعمرة».

ويذهب التقديم إلى حد التوضيح أن «هيكله المحاضرات وتنظيمها» يرجعان بالدرجة الأولى إلى تصورات الفريد دو طارد (Alfred de Tarde) الذي كان يومئذ يشغل منصب نائب الكاتب العام للحماية! لذا، كان للمحاضرات المذكورة طابع شبه رسمي ولم يبلغنا لحد الآن، أن صوت ليوطي ارتفع استنكاراً لها ولمضمونها المتناقض مع النظرية الرسمية للحماية. لكن لا يستطيع أحد أن ينفي مطابقة آراء مالبو لما كتبه ليوطي نفسه في تقريره إلى حكومته، وذلك بتاريخ فاتح دجنبر 1916، حيث قال:

«بعد سنتين ونصف من اندلاع الحرب العالمية، كل ما صنعه وأجتهده في إنجازهِ يهدف بالدرجة الأولى إلى إبقاء المغرب تحت النفوذ الفرنسي، ليس فقط لأنه بلد امتلاكناه، وشيء اكتسبناه وربح كامل حققناه، ولكن كذلك لأنه يشكل مصدراً لجميع الخيرات. عملي إذن ينبع من الاهتمام الذي أوحى إلي بالقرار الذي رأيت يومئذ اتخاذه أمراً واجباً».

في موضوع التعمير والاستعمار، اهتم الجنرال ليوطي منذ البداية بإحصاء الممتلكات العقارية. وفي هذا الصدد علق بارثو قائلاً: «إن الأمور لا تسير طبقاً لما تقتضيه المصالح الاستعمارية ولا تسير على ما تشتهيهِ الأنفس وترتضيه. وما فتى الجنرال ليوطي يقول للمعمرين: «انتظروا واصبروا، لكل شيء أجل». لكن جواب المعمرين كان جاهزاً على ألسنتهم، وكان الجنرال يتوقع ردودهم، بل يعرفها، وهي: «هل من حق الجنرال الذي

نعرف أنه لا صبر له على شيء حتى أنه ليظننا من الكسالى والمتماطلين، وهو الذي لا ينفك عن تحريض حاشيته على التحرك السريع والعمل الدؤوب، هل من حقه أن يدعونا إلى الصبر والتأني؟ إنما نعرف نواياه الخفية ونؤمن بأنه يشعر بالنفور تجاه المعمرين. وهذا كل ما في الأمر». ويقول الجنرال: «إني أعلم ما يختلج في صدورهم». وما كان ذلك ليغضبه، ومن البلاهة القصوى أن يذهب أحد إلى الظن أن الجنرال كان يكره المعمرين، إذ لولاهم لاقتصرت الحماية على إفراس أمن عقيم لا غير...»⁽¹⁾.

أما ليون باريتي، فإنه كتب يقول:

«إن ما يُوطَّد تواجد الأجانب بأرض ما، ويثبت أقدامهم بها، هو تعمیر وإسكان هذه الأرض بعناصر كادحة غير كسولة، وعلى أن يكون إسكانهم بها مبنياً على أسس متينة تجعله مطرداً متنامياً مع تنامي الأجيال. وفي هذا الإطار، فإن الثكنات العسكرية والمناصب الصغرى المتفرقة عبر تراب البلاد، لا تستطيع أن تؤمن لنا الاحتلال النهائي، ولكن الصناعات والمزارع والطرق الجميلة المغروسة جنباتها بالأشجار، والمستنبتات الفتية والبراري، هي التي تستطيع أن تضمن لنا مستقبلاً آمناً. لذا، يجب على المعمر الفرنسي أن يستقرّ بالمغرب... وهذا هو أحد الشروط الأساسية لترسيخ الحماية وتدويمها»⁽²⁾.

(1) لويس بارثو: كتابه المذكور: 144 - 145.

(2) ليون باريتي: كتابه المذكور، 213.

«وما الإسكان؟ إن هذا الذي يتكرّر الكلام في شأنه، هو القاعدة الأساسية لنجاح ودوام عملنا بالمغرب فلنحرص إذن على تزايد الساكنة الفرنسية هناك، وينبغي لنا أن نيسر لها أحسن الظروف للإقامة والاستقرار في هذا البلد⁽¹⁾».

يبدو جلياً أن «حماية» المغرب، تعني حسب هذا المنظور، استعمارها جغرافياً، في العمق، ومع الدوام، ويعني هذا أيضاً، بعد أن تتم عملية وضعه في حجر فرنسا، إطلاق العنان لتحقيق الأطماع الهادفة إلى الاستيلاء على أجود أراضيه وأخصبها، والسطو على خيراته. غضباً من أصحابها الشرعيين ولفائدة المحتلّين من بين فيالق اللصوص والصعاليك وقطاع الطرق وليس وجود هؤلاء وأولئك بنادر، بل إن وفرتهم جعلتهم يشكّلون طوابير تتزاحم لاقتحام أبواب المغرب، بحافز الطمع في كل الثمرات التي يزرع بها، وقد تلقوا الوعود بتحصيلها بكل سهولة، وكأنهم وعدوا خيرات فردوس مُنبسط على الأرض. وفي الكتاب الذي نشرته إدارة الحماية بهذا الصدد، ورد ما يلي:

«المغرب بلد واقع تحت الحماية، ولا ينبغي مبدئياً للفرنسيين أن يطالبوا بامتيازات اقتصادية، لأن المغاربة هم أصحاب الأرض ولأن الإدارة المركزية، خلافاً لما عليه الحال في الجزائر، لا تتوفّر على أراض شاسعة قابلة للتوزيع.

«لكن الإدارة.. لم تأل جهداً لانجاز عمل جبار... كان له الأثر الفعال والإيجابي على التعمير خصوصاً والاستعمار

(1) نفس المصدر، ص 231.

عموماً. . . أما العمل الذي يبقى علينا أن لا نتوانى في تنفيذه، هو إيجاد رصيد من الأراضي لتوزيعها على المعمّرين الذين ينتظر وصولهم، ونريد تحصيلها بطريقة قانونية. وقد اهتمدنا إلى هذه النتيجة بواسطة تنظيم نظام المحافظة العقارية والتسجيل - ومن جانب آخر، فإن الإدارة وضعت يدها على الأراضي المخزنية الشاسعة الأرجاء، المبنوثة عبر التراب المغربي، فمنحت منها لبعض المعمّرين قطعاً بالمجان، وفتحت باب الكراء إلى معمرين آخرين، بعد أن جزأت تلك الأراضي إلى قطع صغيرة ومتوسطة وكبيرة من حيث المساحة، وكل ذلك حرصاً من الإدارة على تلبية طلبات زبائننا من المعمّرين»⁽¹⁾.

وهكذا يتم تجريد المخزن وتجريد الأشخاص من أراضيهم، فتوزيعها على أجانب استقدمتهم سلطات الحماية لتعمير المغرب وتدعيم الوجود الفرنسي بدياره. إننا لم نورد هنا إلا صورة موجزة عن الاستعمار الرسمي الذي لجأ إلى السطو على مساحات هامة عبر مجموع التراب المغربي وقسمها إلى مقاطعات للتعمير والاستعمار في السهول والأودية، وعلى مقربة من المدن والقرى، والمحطات والثكنات العسكرية، وعلى طول الطرق البرية والسكك الحديدية، ثم أنعم بهذه الأراضي المغصوبة على كل أصناف المعمّرين ومن لف لفهم، ليكونوا أحسن مدافعين عن نظام الحماية كما تطبقه فرنسا، وعن سياستها الاستعمارية والاستغلالية والتوسّعية.

Initiation au Maroc, p.181.

(1)

«ولما كانت أراضي المخزن غير كافية لتلبية كل الطلبات رغم عددها الوافر ومساحاتها الكبرى، فإن السلطات الاستعمارية تحايلت على الشرع فتناولت على أراضي الأوقاف، وهي أملاك لا تسمح الشريعة بتفويتها للغير، على حساب المستفيدين منها الشرعيين كما لا يمكن تفويت ما يدخل في إطار المصلحة العامة»⁽¹⁾.

وهكذا أتلفت «الحماية» الأملاك الحبسية، وهي مؤسسات دينية شرعية، سبق لعقد 30 مارس 1912 أن التزم بحمايتها وصيانتها. لكن فرنسا استولت عليها بالحيلة والخداع والانتهازية، غصباً واغتصاباً، وحولتها عن اتجاهها المقدس، ثم سلّمتها لقمة سائغة إلى جحافل المعمّرين ولم يكن للحماية ضمير يؤنبها على صنعها، وليست هذه هي الجناية الأولى التي ترتكبها.

ثم إن الأملاك المخزنية والأملاك الحبسية أمست غير كافية معاً للاستجابة إلى متطلبات الاستعمار ذي الجشع المتصاعد والمتزايد مع مرور الأيام. ولن تتوانى الإدارة الاستعمارية في اللجوء إلى القبائل التي فرض عليها مجهول ضخم وتضحيات كبرى بتسليم دفعة من أراضيها إلى عملاء اللصوصية الذين تدعمهم الحماية رسمياً، وهذا ما يسمّى «تعبئة الأراضي الجماعية للقبائل». وكتب باريتي في الموضوع يقول:

«أهم الأراضي التي آلت للاستعمار، تتألف من الأراضي الجماعية، وذلك بفضل تشريع حديث (ظهر 27 أبريل 1919

(1) المصدر السابق، ص 182.

بالخصوص) يسمح بمصادرة أراضي القبائل إذا كانت مساحتها تفوق حاجيات تلك القبائل حاضراً ومستقبلاً».

هل قنع الاستعمار بهذا المصدر لإيجاد الأراضي التي رشحها للمصادرة؟ لا. بل لجأ إلى أساليب أخرى للاستيلاء على المزيد من الأراضي، إذ تمخّص عن تفكيره الاستغلالي «إنشاء مصلحة تدبير شؤون الماء»، هدفها الأساس هو الزيادة أضعاف مضاعفة في مساحات الأراضي الجماعية التي يمكن وضعها تحت تصرف معمرينا».

ومن جهة أخرى، تعرّض المغاربة إلى أنواع أخرى من الغصب والظلم عندما لجأت سلطات الاستعمار إلى إصدار قوانين جائزة كانت تتم بمقتضاها عمليات نزع الملكية، علماً بأن ليوطي أشار في تقريره المؤرخ بفاتح دجنبر 1916، إلى «ضرورة صيانة وضمان الملكية العقارية».

ثم أضاف باريتي:

«إنها أخطر القضايا التي تبعث القلق والخوف في نفوس الأهالي وهم مزارعون مثابرون على أشغالهم، مستقرون في أراضيهم، يشعرون بالغيرة عليها، متشبثون بها ويخشون أن يطردوا منها - كما حدث لغيرهم في عهد سابق بالجزائر - لفائدة المعمرين الأوربيين وبإشراف من الدولة الفرنسية...».

إلا أن هذه الأقوال لم تجعل العقار المغربي في مأمن من الغصب الاستعماري الذي تمارسه الإدارة الفرنسية. وفي كل جهة من جهات المملكة، تعرض الملاكون المغاربة إلى إجراءات نزع

الملكية بمقتضى «ظهير» ينزع الأرض من مالكيها المغربي
ويمنحها إلى المعمّر، ويتمّ هذا الأمر بدون وقاحة، باسم
«المصلحة العامة»!

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة لم تكثف بإرضاء رغبات
التعمير الرسمي بإعطائه الأراضي التي سلبتها غصباً وقهراً من
المغاربة، بل زادت على ذلك بمنحها للمعمرين كل التسهيلات
لاستغلالها حيث تقدّم لهم البذور والقروض المستخلصة من
الميزانية العامة للدولة، علاوة على المكافآت لتشجيعهم على
مكننة الفلاحة وتعمير الأراضي واستصلاحها.

والواقع أن التعمير الرسمي ظل دائماً وفي كل مكان هو
الطفل المدلل والمعلوف الذي ولدته الحماية.

«في ظرف عشرة أعوام من الحماية، منها خمسة استغرقتها
الحرب، زاد عدد المعمرين الذين استوطنوا المغرب على
الألف، يستغلون أكثر من 400.000 هكتار»⁽¹⁾.

«وفي عام 1932، أي بعد عشرة أعوام أخرى، صار عدد
المعمرين ثلاثة آلاف، منهم ثلاثة أرباع فرنسيون، وكانت مساحة
نموذج المزرعة المتوسطة، 300 هكتار»⁽²⁾.

وباختصار، فإن الاستعمار كان كارثة بالنسبة للمغاربة وآفة
لم يسبق لها مثيل. ورغبة منا في توضيح هذا النظرة الوجيزة عن
المؤسسة الاستعمارية أو مؤسسة الحماية، نظن أنه من المناسب

(1) لويس بارثو: مصدر مذكور، ص 143.

Initiation au Maroc, p. 182

(2)

ومن المفيد أن نقدّم وجهة نظر معمر فرنسي ينتسب إلى الاستعمار
الخصوصي، وهو آفة أخرى دخلت المغرب عن طريق الحماية،
وقد قام هذا المعمر بشرح رأيه خلال مذاكرة نقلها مارسيل هوميت
(Marcel Homet) في كتاب له يحمل عنوان: «أفريقيا الشمالية،
أرض الانتظار، الصادر عام 1935 بباريس (L'Afrique du Nord,
terre d'attente).

«- بلغني أنكم تلقّيتم كل أنواع المساعدات: الأراضي،
القروض، البذور...»

- أتريد أن تتحدث عن التعمير الرسمي؟ إنه عملية متميّزة
كلفت «الحماية» أكثر من مائتي مليون فرنك، سوف تكلفها ضياع
المغرب».

- كيف ذلك؟.

- إليك الجواب. لا يتضمن عقد الحماية أي فصل يسمح
للأجانب بالاستيلاء على الأرض. بل بالعكس، وجب على فرنسا
أن تحافظ على أموال المخزن، أي أموال الحكومة الشريفة
وممتلكاتها.

«إن الحكومة الفرنسية لا تبالي بهذا الموضوع، إذ حين أقدم
بعض المعمّرين من ذوي الضمائر الحية على اقتناء الأراضي
بأموالهم التي دفعوها نقداً، نجد معمرين آخرين أنعمت عليهم
الحماية بأراضٍ انتزعتها غصباً من أصحابها الحقيقيين. وكان هذا
بالفعل رجوعاً إلى أساليب الغزو القديمة حيث أن السيد المنتصر
يمنح إلى مقاتليه الأرض ومن عليها، جزاءً لأعمالهم وخدماتهم.

«لم يكن يهتم سلطات الحماية هل من سمّتهم معمرين لهم مهنة حقيقية أم لا، إذ كفى أكثرهم أن يكونوا من قدماء المحاربين، وأن يتقنوا استعمال العنف واستغلال اليد العاملة الأهلية.

«جاء إذن إلى المغرب، محامون لم يجدوا في وطنهم ما يأكلون، ومهندسون فاشلون، وموثقون غير نزهاء مع زبائنهم، ومحاسبون وآخرون كثيرون.

«ولوحظت أشياء فظيعة أكثر من هذا: إن هؤلاء الأشخاص الذين لم تكن لهم أية خبرة، ولم يروا سنبلة طبيعية غير التي رأوها مرسومة على الورق، والذين لم تكن لهم أي فكرة عن المغرب والمغاربة، لم تشترط فيهم اللياقة البدنية الضرورية لمزاولة الأعمال الفلاحية التي تتوقف على جهود متعبة للغاية؛ وكأني بسلطات الحماية تمنحهم قطعاً أرضية بناءً على «النقط التي حصلوا عليها في المباراة العامة»، ذلك أن:

«من كانت له رتبة رقيب في الجيش وأحيل على المعاش بعد أقدمية خمس عشرة سنة من الخدمات، يحصل على ست نقط، تضاف إليها نقطة أو نقطتان أو ثلاث، حسب عدد أطفاله. ولكن، ما يثير السخرية إلى أعلى درجة، هو عندما أعلنت السلطات الفرنسية بالمغرب أن قدماء المحاربين الذين حصلت لهم أكثر الأعطاب والعاهاات، سيحصلون على مكافآت أكثر وأهم مما يحصل عليها غيرهم. ولهذا الاعتبار أقبل إلى المغرب من أجل تعميره، كل من يعانون من الأمراض الخطيرة، ومنهم كذلك

الأعرج الذي له رجل من الخشب، ومنهم من له يد مبتورة وحتى المقعدون جيء بهم!.

السواد الأعظم من هؤلاء المعمّرين المحظوظين لم يغادروا يوماً مدينتهم أو قريتهم بفرنسا، فأعطوا قطعاً أرضية مساحتها مائتا هكتار، على أن يؤدّوا ثمنها إلى الحماية خلال خمس عشرة سنة، وهو اثنا عشر ألف فرنك للهكتار. ولكن الدولة تدفع لهم على الفور ونقداً، ستين في المائة من ثمن الأرض. ويقرضهم الصندوق الفلاحي عدة مئات آلاف الفرنكات لتجهيز المزارع بالآليات. وتجبر الإدارة أصحاب الأرض الأولين - أي مالكيها المغاربة المطرودين من أراضيهم - على خدمة الأسياد الجدد الذين يوظفون رئيساً حازماً على العمال، ثم يذهبون إلى الدار البيضاء أو الرباط أو فاس ليبدروا في المعاصي والفواحش الأموال التي تسلّموها.

«وعندما يصبحون فارغي الجيوب ولا يبقى لهم شيء، يحصلون على قروض أخرى».

توقف محاورى هنيهة، غاص خلالها في التفكير، ثم استأنف حديثه:

«الناس يجهلون كم يكلف فرنسا مثل هذا السلوك. إن هؤلاء المعمّرين الرسميين يحتقرون الأهالي، ويخصونهم بسوء المعاملة، ويُغلظون لهم القول ولا يؤدّون لهم إلاّ أجوراً مزرية، وقلما يؤدونها. يعيش هؤلاء المعمرون في ترف فاحش بينما الفقر والبؤس والمجاعة من نصيب العمال، أصحاب الأرض الشرعيين.

«فالتنتيجة واضحة، إذ في أقل من عشرة أعوام، بعدما كان صندوق الاحتياطي للحماية يتوفر على رصيد قدره ثلاثمائة مليون فرنك، صار عجزه يقدر بمائة مليون فرنك، في حين أن الدولة المغربية تدعم - مما تستخلصه من الفلاحين المغاربة - عمليات التعمير، بمبلغ لا يصدق، قدره خمسمائة وأحد عشر مليوناً من الفرنكات، تضاف إليها قروض فلاحية قدرها خمسمائة مليون فرنك. ومن البديهي أن هذه الأموال المقترضة تذهب هباءً منثوراً.

«لذلك، آل التعمير والاستعمار إلى الإفلاس، ومما يزيد في الطين بلة، أن الأهالي يترقبون، حسب بعض الأقوال، الفرصة المناسبة ليلقوا بنا إلى البحر، لأن ظروفهم، بعيدة كل البعد عما دفعتهم المعاهدات إلى الحلم به. ويذهب المثقفون منهم إلى أبعد من ذلك، إذ يزعمون أننا تراجعنا في ما وقّعنا عليه بدافع من مصالحنا الخاصة.

«والمصيبة أن الذنب كله ليس عليهم، لأن سلوكنا المتميز بالأخطاء يبرّر ما يقولون، ويظهر لي المستقبل قاتماً يا سيدي، بالنسبة للذين كدّوا مثلي طيلة الأعوام، دون أن نتلقّى أي مساعدة لتأمين حاجياتنا الضرورية».

وبعدما عدت إلى الرباط وانطويت على نفسي لأتأمل في الموضوع، فكّرت في الفلاح المغربي الذي ازدادت وضعيته تفاقماً بعد صدور ظهير فرضته إدارة الحماية على السلطان فأمضاه، وينصّ على مشروعية نزع الملكية من أصحابها كلما

اقتضت «المصلحة العامة». وباسم هذه «المصلحة العامة»، وقع تجريد الفلاح المغربي من أراضيه لفائدة المعمرين الأوربيين!

وقد يتقرر في يوم واحد الاستيلاء على ألف أو ألفين من الهكتارات وتخصيصها إلى المعمرين. عندئذ، تقوم الإدارة بتحديد المساحة المرغوب فيها على الخريطة، وهي من أجود الأراضي، ثم يكلف المراقب العام رئيس الناحية، أحد أعوانه بإطلاع الباشا - أو القائد - الذي يبلغ بدوره إلى الفلاحين الذين ستصادر أملاكهم، إجبارية بيع أراضيهم. ويحدد تاريخ الصفقة، وقد يكون ذلك، في حالات الاستعجال، خمسة عشر يوماً قبلها بعد الإعلان الرسمي.

هل يتصور أحد ما يصيب هؤلاء المستضعفين المظلومين من ذهول عارم وأسى بليغ وحزن عميق عندما يتلقون الخبر المشؤوم، وقد جبلوا على خدمة أراضيهم، ابناً عن أب، يتوارثونها منذ أجيال، وربما منذ قرون خلت؟ قبور أجدادهم وآبائهم، وحتى أبنائهم في بعض الأحيان، توجد منصوبة في زاوية ما من تلك الحقول، دائماً بنفس الموقع، يخدمون أراضيهم ويعيشون بريعتها. وفجأة، وهم ليسوا مدينين لأحد، وليست لهم أي سابقة قضائية، واتبعوا تعاليم النبي وأحكام الدين، وليس لأحد ما يؤاخذهم به، وفجأة أقول، يأتي من يطردهم من أرضهم...

ثم يقبل بعد خمسة عشر يوماً، من يقوم بحجز الأرض، فيحتجّ الفلاح ويطالب بحقوقه...

ثم يجد الشغل، ويا لسخرية الدهر! من مالك للأرض

سيتحول إلى عامل بها لحساب معمر سلبها منه!

ولا يعتقد أحد أن لهذا الفلاح المسكين طريقاً آخر في ظل نظام جوازات المرور الداخلية المطبق في الإيالة الشريفة، ذلك أن إدارة الحماية حظرت على أي واحد من الأهالي أن ينتقل من قرية إلى أخرى دون حصوله على رخصة المرور أو العبور من موظف فرنسي يعمل بإدارة متواجدة في الجهة التي يخضع لها إدارياً عنوان الأهالي الراغب في السفر والتنقل داخلياً. ويتلقى الموظف الفرنسي تعليمات لرفض الطلب، لأن الاستعمار الرسمي يحتاج إلى اليد العاملة. وإذا ما رفض المالك السابق أن يعمل لحساب المعمر، يلتقى به في السجن. ذلك هو القانون المنصوص عليه في «الكود الخاص بالتعامل مع الأهالي» والذي يلاحظ تطبيقه في جميع المستعمرات.

أما عن ظهير «المصلحة العامة»، فإن الفترة التي أعقبت الحرب الكبرى تميزت في المغرب، بالإسراف في اللجوء إليه. وهكذا فإن أجود أراضي الإيالة الشريفة انتزعت بصفة «قانونية» من أصحابها الشرعيين لتوزع على المعمرين الرسميين. فنتج عن هذا الغضب أن أمة من الفلاحين الصغار الذين كانت لهم أراضٍ يستغلونها، تحولوا بقدرة قادر إلى عمال فلاحين يتقاضون أجوراً لا تتجاوز مستوى الإغاثة من المجاعة، وهذا ما يسمّى «بالحضارة».

6 - العمل المدرسي والظلامية المطلقة:

قبل التوسع في الموضوع، نلقي نظرة خاطفة على مشكل

التعليم في إطار السيطرة الاستعمارية، ولعله من المفيد استعراض آراء بعض الكتاب من بين دعاة الاستعمار، نستشهد بشذرات من أقوالهم. مثلاً:

جول هارماند الذي احترف الدبلوماسية سابقاً وتقلد أسمى المناصب في بعض المستعمرات الفرنسية، قال:

«يشكل نشر التعليم لفائدة الأهالي في المستعمرات، أصعب القضايا التي تواجه الغازي في ممارسة سلطته، وأكثرها إثارة لحيرته. والجدير بالملاحظة أن هذه المسألة لم تكشف عن حدة صعوبتها إلا في أيامنا هذه...»⁽¹⁾.

«... حصل الإجماع تقريباً على المبادئ العامة التي ينبغي أن تتحكم في توجهات تعليم الأهالي، وما علينا إلا القول بأن من واجبنا ومن مصلحتنا، أولاً: تعليم الأهالي، ثانياً: تنظيم تعليمهم طبقاً لهذه الملاحظات، أي في المعنى «السياسي»، المادي، الواقعي والعلمي...»⁽²⁾.

«... ويجب على المستعمر أن يعتني بتجريد برامج التربية من كل ما هو متشعب بأعرافنا الاجتماعية، بماضينا وبتقاليدنا الفلسفية والكلاسيكية، وبخلافاتنا السياسية ومواقفنا من الدين، كما يجب عليه ألا يحتفظ، من برامج التعليم النظري، إلا بجوانبها «الإيجابية»، وبما هو مطرد وعام»⁽³⁾.

(1) جول هارماند (Jules Harmand)، مصدر سابق، ص 256.

(2) نفس المصدر: ص 236.

(3) نفس المصدر: ص 267.

ثم هناك قضية مهمة أخرى لا تفصل بتاتاً عن قضية تعليم الأهالي وعن السياسة التربوية التي تنهجها الحكومات المستعمرة (بكسر الميم)، ألا وهي قضية نشر لغة المستعمر وتسخيرها لنقل المعارف التي نريد تبليغها إلى رعايانا الموجودين بعيداً عنا. وما من شك، في أن استعمال لغة واحدة ضروري في مجال التجارة والأعمال⁽¹⁾.

شارلوتي (Charley)، المدير العام السابق لإدارة المعارف بتونس، كتب في تقريره حول أعمال المؤتمر الاستعماري الخاص بشمال إفريقيا، المنعقد عام 1908 (الجزء الثاني، ص 266)، ما يلي: «إن ما يجب التأكيد على وجوبه، هو أن يستعمل المعلم المعرفة التي يجب عليه تحصيلها من العلوم، ليؤثر بها على عقول التلاميذ ويلطبقها على بعض أشكال الحياة البيئية، فلاحية وصناعية».

الجنرال كاليني (galliéni) الذي ذاع صيته كمسؤول سام على رأس إدارة المستعمرات وكصاحب مذهب استعماري شهير، قال في موضوع تدرس أهالي المستعمرات:

«الأهم، هو تزويدهم ببعض المعارف كي يتعلموا مهنة يحترفونها وتؤمن لهم دخلاً وربحاً».

أما ادوارد هيريو (E. Herriot)، الذي يعد من أعظم رجالات الدولة الفرنسيين في عهد الجمهورية الثالثة، وهو أكثرهم تمسكاً بالديمقراطية، فإنه قال:

«تعليم شعب، يعني قبل كل شيء، تحريره».

(1) نفس المصدر: ص 277.

لكننا نلاحظ أن خطاب هيريو لا يختلف مطلقاً عن نظرية
غاليليني، لأن مذهب الأول ومذهب الثاني ينطبقان، فيما يقصدانه،
على صنف خاصّ من المتدرسين، ويتباين النوعان بالطبع كل
التباين.

إن التعليم، حسب المنظور الاستعماري، يتحرى الابتعاد
- وكأنه يفرّ من الطاعون - عن كل ما يمسّ من قريب أو من بعيد
تحرير شعب، أي شعب، يعاني من السيطرة الاستعمارية.
فالمدرسة المخصّصة «للأهالي» لا تهدف إلى تحريرهم، ولكنها
تقتصر فقط على تأهيلهم للتكيف بالجو الاستعماري مع كل ما
يتضمّنه من مؤثرات عليهم لحملهم على قبول العبودية والتأقلم
باستغلالهم السياسي والاقتصادي لفائدة الدولة المستعمرة. أما
تعليمهم، فإن المنظرين الاستعماريين يرونه مسألة صعبة، محيرة،
شائكة وخطيرة، وظنّوا أنهم وجدوا لها الحل الملائم بتجريد
البرامج التعليمية من كل ما قد يكون ضاراً ومعرضاً لسيطرتهم إلى
الخطر. وبعبارة أخرى، فإن تعليم المستعمرين (بفتح الميم) لا
ينظم لفائدتهم إلا بالتقدير، وبعدها تتم «تنقيته» من المواد
والعناصر التي يحرمها المستعمرون والقادة السياسيون والتقنيون
على المستعمرين.

وعلى ضوء هذا التمهد، نفتح باب الحديث عن قضية
التعليم الرسمي كما تنظّمه «الحماية» لفائدة المغاربة.

قال ليوطي أمام الجالية الفرنسية بالدار البيضاء، يوم 14
يوليوز 1914: «... وجب علينا من جهة استقدام المعلمين

لأبناء جالية أوروبية تتضخم أهميتها العددية باستمرار، ومن جهة أخرى، فتح المدارس لأبناء الأهالي لكي ننشئ بيننا وبينهم هذا الربط اللغوي الذي ينقل الأفكار ويشكل قاعدة متينة لعمل التقدم والحضارة، وهو العمل الذي لا يمكن إنجازه إلا عن طريق التعاون الوثيق والودّي بيننا».

ما أجمله من كلام! فلنبتعد عن «سحر» المفردات والجمل، لنقف عند الواقع فقط.

وقال أندري كوليز، في موضوع السياسة التعليمية التي انتهجها ليوطي:

«عندما دخل الجنرال ليوطي إلى المغرب، وبعدما أجرى تحقيقاً خاصاً وشخصياً حول الأوضاع التعليمية المحلية، قرر بكل جرأة الخطوط العريضة لبرنامج تعليم الأهالي، مع فتح أكبر عدد ممكن من المدارس الفرنسية - الإسلامية حيث يُلقن فيها إلى أبناء المسلمين، زيادة على اللغة الفرنسية، قليلاً من الحساب ومبادئ التعليم المهني الأولي. ولكن ليوطي كان دائماً يركّز على الصبغة المهنية التي يجب أن تعطى إلى التعليم الذي ننظّمه. وفعلاً، نشعر بأننا أقوياء في هذا الميدان»⁽¹⁾.

أما لويس بارثو، الذي كتب في سيرة ليوطي، فإنه يأتي بتوضيح أكثر، حيث قال:

«ينبغي التزام جانب الحذر والتعقل في هذا الميدان الصعب،

(1) André Collietz: Notre protectorat marocain, la première étape: 1912- 1930, 134 pages, Paris, 1930.

ويجب التحلي بالصبر وعدم الاندفاع إلى استعجال العمل الإحصائي المدرسي الذي قد يرى فيه كبرياؤنا ما يرضيه وما قد يعتزّ به، لكننا لا نقبل بهذا على حساب أمننا».

وهكذا اتّضح كل شيء، ورُفِعَ الحجاب عن الأهداف الاستعمارية وخفايا الأفكار، كما انكشف الالتباس والغموض، وليس للفرنسيين مجال للجرأة ولا لما يبعث على الافتخار، ويكفي التزام جانب الحذر واليقظة إلى أقصى حد واجتناب ما قد يعرّض أمن المستعمر إلى الخطر. وتلك هي الظروف التي أحاطت بظهور مشكل التعليم بالمغرب، وفي سياقها وإطارها اعتقد المستعمر أنه وجد الحل لهذا المشكل.

وتصرّف الأوربيون والمستعمرون مع المغرب وكأنهم «يقيمون ويعسكرون في بلدٍ عدو»، رغم واجهة السلم والأمن ومظاهر النظام السائد بين ربوعه. يجب في نظرهم أن يكون كل شيء منظماً حسب ما تقتضيه سلامتهم وما يتطلّبه أمنهم وراحتهم، ذلك لأن:

«تعليم الأجيال الصاعدة، القابلة للتكيف مع الظروف والراغبة في المعرفة، يعتبر، حسب باريّتي، الوسيلة التّجّعي لتدعيم قواعد الحماية الفرنسية... إذا حالفتنا النجاح، فإن غزو المغرب سيتعرّز بغزو ذوات وعقول سكانه، وإن أخطأنا، فسنكون قد ساعدنا على تكوين العصاة والمتمردين والأشقياء والمحرومين، وسنكون قد زرنا الحقد الذي يهيء السبيل للعصيان الذي يغذّي مشاعر الريبة، وقد يتحول بعد أمد طويل،

إلى مشاعر الكراهية والبغضاء. ويتجلى من خلال هذه الاعتبارات، أن مسألة التعليم قضية حساسة وخطيرة للغاية، ينبغي حلها بكثير من التريث والحذر والعناية»⁽¹⁾.

يستنتج من هذا أن الاتفاق وقع على التزام الحذر مع الاهتمام بالجانب الأمني، وهما العنصران اللذان ينبغي أن يحظيا بالأولوية فوق كل اعتبار.

وإذ يعالج قادة الحماية معضلة التعليم بالمغرب، المعضلة الشاقة التي تبعث الحيرة في نفوسهم، فإنهم لا يخالفون متطلبات السياسة الاستعمارية التي لم تغفل تمسكها البليغ بثابتة النظام وثابتة الأمن. إننا لا نغلو في القول عندما نؤكد أن هذه السياسة عمّرت طويلاً بالمغرب، بكل شدتها ومغالاتها في التطرف. وعلّة ذلك أن المغاربة لبثوا دائماً قوماً يعتزّ بأصوله ويفتخر بشجاعته الحربية، تسري فيه غريزة الحرية ورفض الخضوع والانصياع إلى الحكم الأجنبي. لذا، فإن قوات الاحتلال، مدنيّة وعسكريّة، استباححت كل عمل مهما كانت طبيعته، ولم تغفل شيئاً، لضمان إحكام سيطرتها على البلاد والعباد، تلافياً لهبوب عواصف الغرائز وتمرد المشاعر عند هذا القوم وهذا الجنس، ضد المتحكّمين الطغاة الذين يحتلون وطنه. وإذ يقدر هؤلاء الغلاة المستعمرون قدرات المغرب ومؤهلات سكانه للتصدّي للطامعين في النيل من كرامته وسيادته، فإنهم لا يتهاونون في ضبط أمورهم للحيلولة دون تمكّن هذا البلد من الوسائل التي تساعد على نموه الحقيقي وعلى تطوره.

(1) ليون باريتي، مصدر سابق، ص 153.

لذا، نرى أن الحماية ماضية في ترك المغرب يتوغل في الطريق غير الصالح، طريق التخلف الذي رسمته السياسة الاستعمارية المعتمدة على قمع الشعب وتردي أحواله المجتمعية وتقهقر قيمه الحضارية وغيرها. وليتها عكفت على مساعدته، وتوجيه خطواته في طريقه الطبيعي، أي في مسار التقدم والنماء.

وليست هذه الملاحظات أحكاماً مجانية، ولا إتهامات مغرضة. لقد أبرزنا أعلاه واقع الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها كل سياسة استعمارية في مجال التعليم، واستشهدنا على ذلك بشهادات لا يمكن تجاهل قيمة الذين أدلوا بها وهم يتحدثون من موقع الوعي والمسؤولية، ولا يمكن الشك في مصداقية أقوالهم التي تشكل في حد ذاتها مدعاة لفضح السياسة الاستعمارية وشجبها بكل قوة. وإضافة إلى هذه الشهادات، نشير إلى شهادة أخرى، لا تقل أهمية ولا مصداقية عن غيرها لنكشف ونشرح الهدف المقصود من «الحماية» في مجال التعليم، وما آلت إليه سياستها في هذا المضمار، بسبب سخافة البرامج وعدم استجابتها لتطلعات الأمة، والنتائج الرديئة التي تسفر عنها. أما الشهادة هذه والتي ارتأينا نشرها في هذا المقام، فإنها صادرة عن شخص يعنيه الأمر بالدرجة الأولى، فهو شاهد من أهلها، مدير سابق للتعليم العمومي بالمغرب، غاستون لوط (gaston loth) الذي قال في إحدى المحاضرات التي ألقيت بمناسبة المعرض الفرنسي - المغربي بالدار البيضاء، يوم 30 أكتوبر 1916 :

«أظن أن كل واحد منكم يشعر في قرارة نفسه بما قد يجنيه

رعايا المملكة الشريفة من ثمار طيبة ينتجها تعليم موزع بذكاء حسب برامج تأخذ بعين الاعتبار العرق والدين والجنسية».

ثم قال أيضاً، في فقرة أخرى:

«إن مناهج التعليم تختلف، كما هو الصواب، حسب عرق التلاميذ الذين يتوجه إليهم المعلمون...».

ويجب شرح وتوضيح معاني بعض العبارات التي ترد في الخطاب الرسمي «للحماية»، لكي يفهمها ويدرك أسرارها أولئك الذين غابت عنهم خفايا «الحماية» وخباياها. إن التعليم الذي قيل في شأنه إنه ينتج «ثماراً طيبة»، اعتقد الفرنسيون أن من واجبهم توزيعه بذكاء، وهذا يعني توزيعه بمراعاة الدقة واعتبار ما إذا كان التلاميذ المستفيدون منه مغاربة أم أوروبيين أم يهوداً، إذ أن لكل صنف وعرق ما يصلح له، كما أن المناهج المتبعة لتحقيق أهداف السياسة التعليمية الاستعمارية تختلف كذلك باختلاف العناصر العرقية المذكورة.

وخلاصة القول، فالأمر قد يتعلق بمواصلة سياسة أوحث بها اعتبارات قائمة على أحكام سبئية تعصبية عرقية أو دينية أو امبريالية، وقد استهدف مخططو هذه السياسة ترقية أو عدم ترقية كل من العناصر المذكورة حسب كونه أوروبياً أو مغربياً، نصرانياً أو يهودياً أو مسلماً.

لم يتوخَّ تعليم الحماية المخصَّص للمغاربة الغايات النزيهة والسامية لكل تعليم حقيقي هدفه التحرير، بل تمّت صياغته ليكون في خدمة مؤسسة هدفها الدعاية والغزو. وقد

قال كاستون لوط في هذا الباب :

«بلغكم قبل أيام قليلة، أنّ وزير التعليم العمومي بباريس (البير سارو يومئذ) يشيد بالفوائد الجمة التي تجنيها فرنسا من الأعمال الدعائية التي تنطوي عليها مهمة الطيب ومهمة المعلم». وفي سياق حديثه عن المدارس الأولى التي أسستها فرنسا بالمغرب، قال كاستون لوط :

«... أقل ما يمكن القول عن حصيلتها، إنها تأتي بنتائج إيجابية، حيث تجمع حول ممثلينا تلاميذ من الأهالي، وتعرفهم بلغتنا ومؤسّساتنا ولئن كان رواد هذه المؤسسات قليلي العدد، وإنهم يستطيعون أن يكونوا بمثابة الخميرة، فيؤثرون على الأعداد الكبرى من مواطنيهم، ويستجلبون عطفهم وتقديرهم لبلدنا».

لا يبقى مجال للشك في أن المدرسة المغربية تقوم بدور الدعاية وإن التعليم بها أداة للتأثير على عقول المستفيدين منه.

ويذهب كاستون لوط إلى القول إن المناهج والأساليب التي يتبنّى الفرنسيون تطبيقها في المغرب، سبقهم إليها الرومان بعدة قرون، وهم الذين ابتكروا «التناوب في استعمال القوة والإقناع لترسيخ سيطرتهم على الشعوب».

قال مدير التعليم العمومي أيضاً:

«وعلى غرار ما كان ينهجه الرومان من سياسة، استطعنا، بفضل كتائب الليفيف الأجنبي المنضوية تحت لواء جيشنا، أن نشق الطرق، ونوسّع مدناً وأن ننشئ أخرى، مع استتباب الأمن في البوادي. لكننا أردنا كذلك أن يكون عملنا في التعليم عملاً

متميّزاً (...). بتكليف الدولة الحامية بمهمّة القيام بالدور الذي من شأنه أن يحقّق التنسيق بين الوسائل المسخرة للمراقبة الضرورية التي يتوقّف عليها تأمين سيطرتنا على البلاد.

«ما من شك أن إبقاء المغاربة في جهل من مناهجنا، يمثل خطراً يُعادِلُه خطر انقلابهم إلى ما يشبه «الانكشاريين الأتراك». اعلموا أيها السادة، أن الحاسّة العملية التي يبرهن عليها المغاربة كل يوم أمامنا لدليل على أنه يكفينا قليل من الاحتراس والتروّي، ليتيسّر لنا توجيههم إلى طريق الإنجازات التي يستخلصون بفضلها ما يكفي من الأمور التي ترضيهم وتدفعهم إلى إضمار مشاعر الوفاء والإخلاص نحو بلدنا، وهي المشاعر التي لنا الحق المشروع في انتظارها من جانبهم وفي الاعتماد عليها».

تأمين الهيمنة الاستعمارية وتحصيل الاخلاص نحو معلمي المدارس الذين كُلفوا بالقيام بالدعاية لهذه الهيمنة، هدفان أساسيان تطلّعت إليهما سياسة «الحماية» وتعمل جاهدة لتحقيقهما في مجال عملها التعليمي.

أما إنشاء المدارس الفرنسية لتمدرس الأطفال المغاربة، فإنه عمل يرجى من ورائه - حسب التعليمات الصارمة التي صدرت عن ليوطي إلى رئيس مديرية التعليم العمومي - «حصر الشباب المغربي في إطار أعرافه وتقاليده التي تحترم التفاوت المجتمعي بين الأسر والأفراد».

هل هذا يعني شيئاً آخر غير الطبقيّة، الداء العضال الذي يعاني منه المجتمع الأوربي والذي تصطنعه وتذكيه الحماية في

وسط شعبنا المسلم المتشبع بروح الإسلام وبتعاليم النبي ﷺ، والذي لا يعرف تراثاً مجتمعياً كما كان يفهمه الأوربيون بالأمس، وكما يفهمونه اليوم.

لأول مرة في تاريخ المغرب، والذنب ذنب الأجانب، فالمدارس التي أسسها الغزاة المستعمرون، تظهر كعامل للتمييز المجتمعي والتفرقة بين أطفال شعب واحد، كما أنها تتسم بالروح الطبقية الدخيلة التي لا تعدو أن تنقلب إلى مصدر مزعج لآفات جسيمة وخيمة. وليس هذا من الأسف هو الداء الوحيد الذي سرّبه الاستعمار إلى هذا البلد - والمقام ليس هنا لفضح كل الخبائث التي أتانا بها - . إنما أردنا أن نؤكد أن الحماية تتحمل وحدها مسؤولية إدخال التفرقة المجتمعية - وهي لون من العنصرية - في مجال التربية والتعليم، وذلك بإقدامها على إنشاء نوع من المدارس خصصتها لأبناء الأعيان والوجهاء، ونوع آخر من المدارس فتحتها لغيرهم من أبناء الشعب.

لكن الشعب الذي وعى مقاصد فرنسا، لم ينخدع ولم يعر أي اهتمام لهذا التمييز، فشرع يرسل أبناءه إلى كلا النوعين من المدارس، رغم مكر الماكركين. إلا أن هذا التمييز اكتسب طابعاً رسمياً على الورق، وبقي غير فاعل ولم يلحق، من جراء عدم ترجمته إلى الواقع، أي ضرر بوحدة الشعب.

أما عن قيمة هذه المدارس، فإن غاستون لوط يقول:

«بالإضافة إلى تعليمهم القرآن على يد فقيه، وهو التعليم الذي يحظى باهتمام بالغ وتقدير فائق من أوليائهم، فإن التلاميذ

يتلقون في مدارسنا المعارف الأولية والأساسية في تعلّم الفرنسية؛ وتتضمّن هذه التربية معارف علمية عادية تستعمل كقاعدة لدراسة اللغة الفرنسية والاملاء والإنشاء».

لكن تقسيم التعليم المحلي وترتيبه حسب التمييز المجتمعي، خلّف طابعه على مدارس أبناء الأعيان، حيث إن التلاميذ:

«يتلقون تربية عامة من مستوى أعلى، تؤهلهم لولوج الاعداديات التي يختتمون فيها دراساتهم التي تمكّنهم من التباري على مختلف الوظائف الإدارية التي يخصصها النظام المخزني لأبناء الأعيان».

غير أن عدم الانسجام بات يميّز السياسة التعليمية المطبّقة في المغرب، إذ كان أبناء الأعيان وأبناء غير الأعيان، في غالب الأحيان، يلتقون على نفس المقاعد بالاعداديات الفرنسية - المغربية، وافدين من جميع المدارس الابتدائية بدون تمييز.

أما روح الطبقة العريضة على ليوطي، فإنها تجلّت كذلك في ميدان آخر. «وفي هذا المعنى (أي لتبقى القيادة امتيازاً تتمتع به الأسر الكبرى) قبلنا فكرة أرستوقراطية ولا شك ولكنها بدت لنا ضرورية، وهي الإقدام، عام 1918، على إنشاء هيئة التلاميذ - الضباط المغاربة: نستقطبهم من بين الشبان أبناء الأعيان»⁽¹⁾.

وفي هذا القطاع أيضاً، باءت روح الطبقة بالفشل الذريع، لأن التلاميذ - الضباط ينتمون إلى مختلف الشرائح المجتمعية، الأمر الذي جعل السياسة التعليمية المتّسمة بالارستوقراطية في

(1) ليون باريتي، المصدر السابق، ص 158.

بعض المستويات، لم تجد صدى إيجابياً في المغرب، وراح الناس ينظرون إليها على أنها بضاعة مستوردة رديئة، فاستنكروها بالإجماع، ولم يسايروها حيثما حاولت سياسة الحماية نهجها وإقامتها.

وفوق المدارس الابتدائية، لم يوجد بالمغرب كله إلا ثانويتان إحداهما بفاس والأخرى بالرباط، وأضيفت إليهما في السنوات الأخيرة ثانوية ثالثة بمراكش. أما برامج هذه المؤسسات، فإنها بقيت مدة سنين عديدة، خليطاً بين الإعدادي والثانوي، فليست هذه البرامج خاصة تماماً بالتعليم الإعدادي، ولا خاصة بالتعليم الثانوي، وإن كانت تتضمن ما يدرّس في التعليم الثانوي.

رغم الإصلاحات التي أُدخلت على برامج الإعداديات المغربية، فإن هذه الأخيرة أخذت تدرّس برامج التعليم الثانوي بذاتها، واحتفظت إلى جانب ذلك بتدريس برامج مطابقة للتصور التربوي التقليدي. وكان المواطنون يحاربون هذه الأوضاع التعليمية المنحطة واستمروا يقاومون الايديولوجيا الاستعمارية في مجال التعليم، إلى أن طالب المغرب بالاستقلال، عام 1944. عندئذ، اضطرت إدارة الحماية إلى الموافقة على بعض التنازلات اعتبرتها إصلاحات، وسمحت للشبان بمواصلة تعليمهم الثانوي بالمؤسسات الثانوية الفرنسية (الليسيات).

أما فيما يتعلّق بالتعليم العالي، فلم يوجد بالمغرب وما زال لا يوجد به، بعد ثلاثة وثلاثين عاماً مضت على الحماية، إلا مدرسة عليا للغة العربية واللهجات البربرية، وهي المؤسسة التي

صارت تسمى «معهد الدراسات العليا المغربية». إنها ليست مؤسسة جامعية، ولكنها تنهج مناهج التعليم العالي. أما المواد التي تدرسها، فإنها تتميز تارة بالطابع المغربي والثقافة المغربية، وتارة أخرى بالطابع الإسلامي. وفي كلتا الحالتين، فإنها تبقى ذات روح استعمارية. علاوة على هذه البرامج، أنشئ بـ «المعهد» قسم تحضيرى للإجازة في الدراسات القانونية، وقسم آخر للإجازة في الآداب والعلوم الإنسانية، ليس فقط للمغاربة وحدهم، بل لكل من يرغب في هذا التكوين. واليوم، فالطلبة المغاربة يشكّلون في هذا «المعهد»، أقلية، كما كانوا بالأمس.

ومع ذلك، يبقى «المعهد»، نظرياً وعملياً، مؤسسة للدراسات والأبحاث اللغوية المحلية، ومركزاً لتكوين وتأهيل الطلبة إلى ولوج بعض المناصب الإدارية.

تلك هي اللوحة الإجمالية للتعليم الرسمي كما تنظمه «الحماية» لفائدة المغاربة. إنه تعليم ضيق المجال وذو طابع محلي نوعي واستعماري، يتضمّن جميع عيوب تعليم تم تنظيمه خدمة لمصالح المستعمر. ومعنى هذا أن الذين وقعوا تحت الاستعمار، ليس لهم الحق إلا في تعليم يراعى فيه جانب الكم وجانب الكيف اللذين لا يخرجان عن نطاق حاجيات الاحتلال والاستعمار ولا عما تقتضيه ضرورات النظام المهيمن والأمن الذي تتوق إليه «الحماية» وجوباً، لإحكام استعباد الشعب حتى يتسنى لها أن تستمرّ في استغلاله وهي مطمئنة على سلامة الفرنسيين خاصة، والأوروبيين عامة.

وبخصوص هذا الجانب، كتب باريتي يقول:

«نحن على يقين أن هذا التعليم العالي الذي يكون النخبة ويهيء الأطر لإدارتنا، ربما لن يفاجئنا ولن يخيب آمالنا إذ ما استمرت الإدارة العليا للحماية في الوفاء إلى التقاليد والمبادئ الاقتصادية التي كان المرشال ليوطي يطبقها»⁽¹⁾.

وإلى جانب هذا التعليم الهجين المنظم بالتقدير لفائدة المغاربة والذي يخضع لكثير من القيود ويواجه كثيراً من العقبات، يوجد تعليم أوروبي أحسن تنظيماً وأحسن جودة لفائدة أبناء الجالية الفرنسية والأوروبية.

ورد في نصّ مكتوب بقلم غاستون لوط ما يلي:

«وإذ نلبّي الرغبات المشروعة للمواطنين الفرنسيين (المقيمين بهذا البلد) الذين يريدون لأبنائهم تعليماً مطابقاً للبرامج المطبقة بفرنسا، يجب علينا تلطيف مناهجنا حتى نتمكن من تحقيق ثلاثة أهداف: جعل التلاميذ الفرنسيين بالمغرب يتساوون مع أصدقائهم بفرنسا، تهييء الشبان منهم إلى مواجهة الصعاب المغربية، وأخيراً، التأثير على المعمرين الأجانب لكي ينتهي بهم الأمر إلى تفضيل المعلمين الفرنسيين على معلمين آخرين».

زيادة على تطابق برامج التعليم الفرنسي بالمغرب لبرامج فرنسا شكلاً ومضموناً، فإن الجالية الفرنسية والأجنبية تجد لأبنائها المدارس الابتدائية في كل جهة من المغرب، في المدن والقرى والبوادي. وتتوفر كبريات المدن على لسيات وإعداديات

(1) ليون باريتي، المصدر السابق، ص 158.

وثانويات أخرى، بها أجنحة داخلية خاصة للفتيات وللذكور، ومجهزة أحسن تجهيز، وإلى جانب هذه الثانويات، يتوفر الأوربيون على مدارس للتعليم التقني ويتمتع أبناؤهم بالمنح وبما يسمى بالقروض الشرفية لاستكمال دراستهم، خصوصاً إذا كانوا فرنسيين. وباختصار، فإن التعليم الفرنسي بالمغرب لا يقل جودة عن نظيره بفرنسا.

ولهذه الأسباب، نرى الشبان المغاربة يفضلون التعليم الفرنسي على التعليم الذي تنظمه لهم سلطات الحماية التي كانت تضع العراقيل في وجه المغاربة لولوجه، ولم ترفع هذه القيود إلا عام 1944. ونستشهد في هذا الصدد بالجواب الذي رد به المدير العام للتعليم العمومي على طلب وجهه إليه أحد الأعيان المغاربة القاطنين بالدار البيضاء، قصد السماح لابنته بمتابعة دراساتها بالليسي الفرنسي بهذه المدينة⁽¹⁾:

«يشرفني أن أحيطكم علماً أن القانون المتعلق بقبول الأطفال المسلمين في التعليم الأوربي يؤكد قطعاً: «لا يمكن أن يتسجل بمدارس التعليم الفرنسي إلا أبناء المسلمين المتجنسين أو المسلمين الفرنسيين».

معنى هذا أن المغربي ليس له الحق في تسجيل أبنائه بالمدارس الفرنسية المفتوحة في المغرب والتي تمولها الدولة المغربية. ويفهم من القانون المشار إليه، أن التمتع بامتياز التعليم الفرنسي المحض، يستوجب من الراغبين فيه من بين الآباء

(1) يتعلق الأمر ببنت محمد يعقوبي.

المغاربة، أن ينسلخوا عن جنسيتهم وعن دينهم الإسلام، وأن يحصلوا على الجنسية الفرنسية أو جنسية غيرها أوروبية، الأمر الذي يكاد يكون مستحيلاً بالنسبة لمواطن من رعايا جلاله السلطان.

وهكذا حُرِّم على المغاربة أن ينهلوا المعارف والأنوار من المعين الذي يغترف منه الفرنسيون والأوروبيون، وكان السماح للمواطنين بتتبع تعليم جيد، أمراً يتنافر مع السياسة التي تنهجها «الحماية» التي ظل همّها الأول هو هاجس ضمان النظام والأمن والاستعباد، وليس تقدّم شعبنا وتطوره المثمر، أي المهمة التي رفضت الحماية دائماً تأديتها كما ترفض اليوم للمغاربة الحق في تعليم عصري يستجيب لكل ما يتطلبه تقدم الشعب وتطوره. إن هذه السياسة تشكّل واحداً من أكبر العيوب التي نؤاخذ بها «الحماية»، سياسة مدرسية تعاملنا دوماً بالظلامية وعلى نطاق واسع الأرجاء.

تشخيصاً لتردي الأوضاع التعليمية التي يعاني منها الشعب المغربي قهراً، نظراً لسياسة الكيل كيلين التي تنهجها فرنسا، سياسة غالية على «الحماية»، تكفي الإشارة إلى أن عدد المتدربين المغاربة أبناء شعب يعدّ بالملايين، أدنى بكثير من عدد أبناء الجالية الأوربية التي لا يتجاوز في الأنفس بعض مئات الآلاف. إن هذه الجالية تنعم بتعليم حقيقي، متكامل، ذي تنظيم جيّد، توأبه أقصى الضمانات لفائدة أطفال من عرق الغزاة، في حين كان التعليم المخصص للمغاربة رديئاً، غير متّزن، لا يؤدي إلى ما يستحق الذكر، يعطى بتقتير إلى أقل ما يمكن من الأطفال

من بين أعداد ضخمة بلغوا سن التمدرس ولم يجدوا المدارس الكافية لتسجيلهم، ويقدر عددهم بمليونين! .

بعبارة أخرى، فالشعب المغربي الذي يساهم في الميزانية العامة للدولة بنسبة 90٪، ومنها طبعاً تقتطع الميزانية المعتمدة للتعليم العمومي والتي يمتصّ منها التعليم المخصص للأوروبيين ثلاثة أرباع (75٪) لا يستفيد هذا الشعب إلا من ريع واحد من هذه الميزانية .

تتضمن الإصلاحات التي قررتها الحماية عام 1944، برنامجاً يرمي إلى تمدرس 10.000 تلميذ سنوياً من بين الأطفال المغاربة، ويعني هذا أنه في حالة ما إذا طبّق هذا البرنامج تماماً كل سنة، وباعتبار ضرورة تسجيل كل الأطفال البالغين سن التمدرس، فإن مشكلة التعليم المغربي التي تهتمّ مليونين من الأطفال، ستجد حلاً لها بعد مضي مائتي سنة! أليس هذا أكبر دليل على ظلامية الاستعمار الشاملة! التعليم في ظل الحماية هو السير في طريق التقدم بخطى السلحفاة، إنها صورة واضحة للاستعباد الدائم، للتراجع المنتظم، للاحتراس الأقصى، للأمن الكامل والمطرّد لنظام الهيمنة الاستعمارية .

ومع ذلك، فإننا لم نقل كل شيء . والواقع أن مساوىء وأضرار هذا النظام في مجال التعليم لا تحصى . ومهما أعددناها، فلا بد أن ننسى ذكر بعض منها .

التزم الفرنسيون من تلقاء أنفسهم، بمقتضى معاهدة 1912، باحترام كل المؤسسات ذات الطابع التقليدي أو الإسلامي . وسبق

والشرف، والعدل، والحرية والتقدم.

وفي الختام، يسرّنا أن ندرج هنا رأي أحد الوطنيين المغاربة، كما سجله مارسيل هوميت في كتابه: إفريقيا الشمالية، أرض الانتظار. وقال الوطني المغربي إلى مؤلف هذا الكتاب:

- «اكتفيتم بالإقامة عندنا، ولم تكتفوا فقط بالعمل من أجل مصالحكم، بل أرغمتمونا على القيام بخدمتكم. وسيأتي يوم رحيلكم، إن عاجلاً أو آجلاً، وهذا أمر لا مرية فيه، ذلك لأننا نفتخر ونعتزّ بوطنيتنا إلى درجة لا يمكن معها أن نبقى إلى الأبد خاضعين لإدارة بلد آخر، ولو كان هو فرنسا. وعندما يحل ذلك اليوم، فسنكون في حاجة إلى الموظفين، والمحامين، والقضاة، والمهندسين، والمهندسين المعماريين، ولا أدري كم سيكون عددهم، والأکید أنه لن يقل عن مائتي ألف، يحملون شهادات عليا. لذا، يتعيّن علينا من الآن أن نتدبر مسألة التوفر عليهم في الوقت اللازم، ذلك ما يحتم علينا استعمال جميع الوسائل لتكوين عناصر نخبتنا.

- إنني لم أفكر في هذا الاحتمال.

- طبعاً، لا يفكر فيه أحد، وأنه لمن الخطأ الفادح أن يظن أحد في فرنسا أننا شعب قابل للاندماج».

أن رأينا كيف تنكّر الفرنسيون لالتزاماتهم عندما حوّلوا أراضي الأوقاف إلى استغلال استعماري، وكذلك عندما تدخلوا بكيفية سافرة في التعليم الإسلامي، بمراقبتهم المتسترة ولكنها مؤثرة، لا تخلو هي أيضاً من ظلامية. وأصدق دليل نجده في معارضة سلطات الحماية لترشح بعض طلبة القرويين بفاس عام 1932، إلى امتحانات التخرج، أي العالمية.

ثم إن الطلبة المغاربة الذين أعربوا عن رغبتهم في استكمال دراساتهم على نفقاتهم بأقطار الشرق الأوسط، منعوا من الحصول على جوازات السفر، ولم يرفع عنهم هذا الحظر إلى حد الآن، وقلّما يحصل المغاربة على جوازات السفر إلى مصر أو غيرها.

وندرک أن الشعب المغربي ليس مؤهلاً، في هذه الظروف، للتقدّم والتطور حتى يحقّق الأهداف التي تجعله يحيا حياة أمة عصرية وحرّة. ولبيلغ إلى هذه الغاية، فلا مناص له من تكوين نخبة ينتمي عناصرها إلى كافّة الشرائح المجتمعية، وباستطاعتها أن تعطي للوطن الأطر التقنية التي سيحتاجها مغرب الغد، مغرب طموحاتنا وأحلامنا. لذا، فإنه غدا من الضروري أن يتخلّص المغرب من قبضة الحماية، ومن الأغلال التي كبّلتها بها، وتكسير القيود التي ربطته بها، واسترجاع حرّيته واسترداد سيادته. هذا شرط أساس للتقدم الحقيقي وللتطور المؤكّد المطابقين لحاجياتنا الجماعية، لمصالحنا العامة ولمثّلنا الوطني الأسمى. إن حالة العبودية التي تفرضها الحماية على شعب من الشعوب أو يضعه فيها أي نظام سياسي أجنبي، ما كان لها ولن يكون لها أن تهدي الشعب المستعبد إلى طريق السعادة، في جو من الكرامة

الملاحق

الملحق الأول

كيف تدخلت فرنسا في المغرب⁽¹⁾

1- كيف انتهكت فرنسا حرمة استقلال المغرب وعيشت بوحده، استعداداً لاحتلاله باسم «الحماية».

كان المغرب دائماً وإلى شهر مارس من عام 1912، بلداً يتمتع باستقلاله وسيادته وتربطه بمختلف الدول الأوروبية والأمريكية، معاهدات ذات الصبغة الثنائية أو الدولية.

إلا أن المغرب استشعر قبل حلول عام 1912 بكثير، رياح التهديدات التي تنذر بالعصف باستقلاله وسيادته الوطنية. والواقع أن غزو الجزائر عام 1830 الذي تلاه غزو تونس عام 1880 وتحويلها إلى محمية، جعلاً من فرنسا دولة ذات المطامع التوسعية والاستعمارية، وفتح لها شهية التهام أراضي الغير، خصوصاً بعد انهزامها في حربها مع ألمانيا عام 1870 والذي فقدت على إثره مقاطعة الألزاس - لورين. لذلك، سعت إلى الاستيلاء على أقطار خارج حدودها الجغرافية، لتستعيز بها ما فقدته على ترابها. وحتى يتحقق لها هذا الغرض، بدأت توجه أطماعها نحو

(1) يرجع تاريخ هذه الدراسة إلى عام 1953.

المغرب، وتعمل جاهدة لوضعه تحت الهيمنة الفرنسية. لكن المغرب، الغيور على استقلاله والمتشبث بسيادته إلى أقصى حد، توفّق في إبعاد هذه الهيمنة عنه خلال القرن التاسع عشر، لا سيما غداة مؤتمر مدريد الذي انعقد بالعاصمة الإسبانية عام 1880، بمشاركة المغرب والدول الأوروبية التي كانت فرنسا من بينها، ومنح هذا المؤتمر لفرنسا صفة الدولة الأكثر تفضيلاً، وبهذا الأسلوب، استطاع أن يهدىء أطماع فرنسا وإبطال مشروعها الرامي إلى إقرار حقّها في التدخل في الشؤون المغربية، كما توصل إلى إنقاذ استقلال المغرب والحفاظ على وحدته.

غير أن فرنسا، بعد إخفاقها في انتزاع المشروعية الدولية لتمكينها من بسط سيطرتها على المغرب، لم تدفن أطماعها، بل راحت تضاعف من جهودها وتحريك المؤامرات والمناورات لتحقيق أهدافها التوسعية، وذلك بنهج سياسة مبنية على الخداع والدسائس، وإحداث المشاكل للحكومة المغربية، وخلق الظروف الملائمة لتدخلاتها الدبلوماسية والعسكرية التي تفتح لها طريق السيطرة على المغرب لاستكمال هيمنتها على شمال إفريقيا.

ومع إطلالة القرن العشرين، دخلت علاقات المغرب المستقل بفرنسا التوسعية والاستعمارية عهداً من الصعاب والأزمات التي كدّرت وسمّمت الأجواء الدولية حتى إنها كادت في كثير من المناسبات أن تتسبّب في اندلاع حرب عالمية.

وعندما فكّر المغرب عام 1901 في إدخال إصلاحات على قطاعاته الإدارية والمالية والعسكرية بالتعاون مع الخبراء

الأجانب، أوفدت الحكومة الفرنسية بعثة دبلوماسية إلى فاس، تحمل في حقائبها إصلاحات من ابتكارها، وفرضت لوضعها موضع التنفيذ خبراء فرنسيين، ملحة على وجوب إبعاد غيرهم من الفنيين.

وفي هذا الصدد، كتب رئيس البعثة الفرنسية إلى حكومته قائلاً:

«إن السياسة الفضلى تقتضي احتلال مدينة وجدة مع مبادرة فرنسا للإعلان عن شروطها للإجلاء عنها والرجوع إلى خطوطها. وإضافة إلى هذا، فإنني أرى أن فرض الوجود الفرنسي وبسط نفوذ فرنسا على الحكومة المغربية، لا بد أن يسبقهما الإقدام على عمل ما في أوروبا، وإني لواثق من نجاح هذه الخطة».

منذ ذلك الحين، وفرنسا تقوم بتحركات شتى، سراً وعلانية، وتأمّر بعمليات مسلحة يعقبها احتلال للأراضي، كما تقوم بنشاط دبلوماسي مكثّف، في إطار ما أخذ الأوربيون يسمونه، «تسوية المسألة المغربية».

أضحى العمل الدبلوماسي الفرنسي شبيهاً بسوق للمساومات بين القوى الأوروبية، كما أضحى مؤامرة دبلوماسية واضحة حبكتها هذه القوى نفسها ضد استقلال المغرب ووحدته الترابية. السياسة الفرنسية المُعَبَّر عنها وقتئذٍ بـ «الإقلاع عن الاهتمام» بالمغرب، من طرف الدول المنافسة لفرنسا، أدّت عام 1902 و عام 1904 إلى إبرام اتفاقيات منها ما أعلن عنه ومنها ما بقي في طي الكتمان، بين فرنسا من جهة، وإيطاليا وإسبانيا وانجلترا من جهة أخرى.

وبموجب هذه الاتفاقيات، استأثر كل طرف من الأطراف الموقعة عليها بحرية العمل والتصرف في ومع البلاد والعباد التي أمست محط أطماعه. وتبادلت هذه الأطراف التنازلات الترابية بينها، فكانت ليبيا من نصيب إيطاليا، ومصر من نصيب إنجلترا والمغرب لفرنسا.

يومئذٍ، نطق ديلكاسي (Delcassé)، وزير خارجية فرنسا، وهو صاحب فكرة هذه الصفقة وبطلها، معرباً عن اغتباطه بالفوز الذي ظفرت به سياسته، فقال:

«إن الجغرافيا والسياسة والاستراتيجية ووسائلنا المادية التي توفرت لنا عام 1904، ترسم بكل دقة حدود امبراطوريتنا الاستعمارية. ولا تنسوا أنني أدمج بالضرورة المغرب في هذه الامبراطورية التي انحصرت في أفريقيا».

وهناك إقرار رسمي بالحقيقة وهو أن فرنسا لم تكن تقصد بتدخلها الدبلوماسي والعسكري، توجيه المغرب في طريق التقدم والحضارة كما يدعيه الناطقون باسمها، ولكنها قصّرت جهودها على تحقيق أهدافها التوسعية الاستعمارية تحت عنوان «الإصلاحات» وتحت عنوان نظام «الحماية».

ولئن استطاعت كل من إيطاليا وإنجلترا وإسبانيا أن تتوصل إلى اتفاق مع فرنسا في مستهل القرن العشرين، فإن الأمر كان على خلاف ذلك مع ألمانيا التي واصلت معارضتها لمناورات فرنسا وساندت الحكومة المغربية في مواقفها من التحركات الفرنسية، وأولت اهتمامها علنياً بالحفاظ على استقلال المغرب وصيانة

وحدته مع منح كل الدول صفة الدولة الأكثر تفضيلاً، كما قررت ذلك معاهدة مدريد الدولية (1880).

أثارت فرنسا حفيظة ألمانيا بنشاطها الدبلوماسي وعملياتها العسكرية ضد المغرب، وكان هذا التصرف من وراء ما يسمى بأزمة طنجة، عام 1905، حيث نزل بالعاصمة الدبلوماسية للمغرب، يوم 31 مارس، جيوم الثاني امبراطور ألمانيا، فوجد في استقباله ونيابة عن السلطان وفداً مغربياً هاماً. وبهذه المناسبة، ألقى جيوم الثاني خطاباً توجه به لقادة المغرب ولقادة العالم، جاء فيه على الخصوص:

«بقدمي هذا إلى طنجة، أقوم اليوم بزيارة ودية إلى جلالة سلطان المغرب، عاهل هذه الدولة المستقلة، وأملي أن يبقى المغرب تحت حكم وسيادة السلطان العليا، مفتوحاً للمنافسة السلمية لجميع الدول، دون امتيازات احتكارية ولا استعمارية، وعلى أن تقوم هذه المنافسة على قدم المساواة التامة. هدفي من هذه الزيارة هو أن يعلم الناس جميعاً أنني مصمم العزم على القيام بكل ما يجب للحفاظ والدفاع بطريقة فعالة على مصالح ألمانيا بالمغرب. وبما أنني أعتبر جلالة السلطان حراً تمام الحرية، فأريد أن أتفق معه على الوسائل القمينة بضمان هذه المصالح».

خلف هذا التصريح أصداء عميقة في مختلف العواصم الأوروبية إلى درجة كادت تشتعل معها حرب كبرى، لولا أن الإعلان عن مؤتمر دولي وتحديد انعقاده بالجزيرة الخضراء، صدّد رياح الحرب وأطفأ فتيلها. وتقرر أن يعقد المؤتمر يوم 15 يناير

1906، بمشاركة جميع الدول المعنية بالمسألة المغربية، - وهي التي شاركت في مؤتمر مدريد السابق 1880 - ومن بينها المغرب بالطبع.

إلا أن الفرق بين الندوتين هو أن الأولى (1880) صبّت اهتمامها فقط على بعض المسائل الدبلوماسية المتعلقة بالرعايا المغاربة وبحق الأجانب في امتلاك العقارات بالمغرب، في حين أن الثانية (1906) قرّرت إبقاء الحالة على ما هي عليه، وأحْبَطَتْ مخططات التقسيم التي تمحورت حولها اتفاقيات 1902 و 1904، وأقرّت تعاوناً بين المغرب والدول العظمى من أجل إدخال الإصلاحات الضرورية على المؤسسات الإدارية. الملاحظة الجوهرية في هذا التعاون الذي نصت عليه معاهدة الجزيرة (7 أبريل 1906) أنه يقوم على ثلاثة مبادئ وهي:

- سيادة السلطان واستقلاله، والوحدة الترابية لمملكته، والسريّة الاقتصادية دون أدنى تمييز بين الدول.

يعني هذا أن مؤتمر الجزيرة الخضراء أقر حلاً دولياً لمشكلة المغرب، بدلاً من الحل الفرنسي، وأكد على ضرورة احترام استقلال المغرب وسيادته ووحدته مع معاملة الدول كلها بدون استثناء بالمساواة في المجال الاقتصادي.

بالرغم من أن فرنسا وقّعت على هذه المعاهدة الدولية، فإنها استمرت في حيك الدسائس والتآمر على المغرب بغية احتلاله. وتعليقاً على نتائج مؤتمر الجزيرة، قال كيار (gaillard)، قنصل فرنسا بفاس:

«ستتضاعف أعمال الشغب وسيغرق المغرب في بحر من
الفتن والفوضى، وهذه الظروف القادمة ستعجل بسقوطه في شباك
السيطرة الأجنبية».

يكشف هذا الخطاب عن النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية
التي باتت أكثر من أي وقت مضى عازمة على إحداث المزيد من
الاضطرابات لزعة الكيان المغربي وإثارة الفتن في ربوعه،
لتبرير تدخلها في شؤونه، تمهيداً لبسط سيطرتها عليه دون أن
تكون في حاجة للتذرع بحجة الإصلاحات المزعومة أو بالحماية
وبغير ذلك مما تختلقه دبلوماسية باريس.

وبالفعل، فإن فرنسا فضلت أن تضرب عرض الحائط بما
ألزمت به معاهدة الجزيرة كلّ المشاركين، ودأبت على ذلك
وتمادت في غيها وكيدها ضد المغرب، الأمر الذي جعل مقررات
معاهدة الجزيرة غير نافذة كلّها، وأن ما نص منها على وجوب
احترام السيادة المغربية، ذهب مهبّ الرياح بفعل تأمر الحكومة
الفرنسية، التي صممت على تطبيق خططها، وأن تصنع بالمغرب
ما صنعه بتونس.

ولم يخف كبار قادة الدبلوماسية الفرنسية يومئذ هذه
الأعمال المشينة. من ذلك، لما استفسر جان جوريس (Jean
Jaurès) في البرلمان الفرنسي عام 1908، ديلكاسي، وزير
الخارجية، أجابه هذا الأخير بقوله:

«أنا صاحب الحل الفرنسي للمشكلة المغربية، وأنا الذي
أتحمّل عواقب نتائجه، فليقل الناس ما يشاؤون».

هذا أوضح من شمس على علم، وتلك هي الحقيقة الكامنة من وراء تدخلات فرنسا التي مضت تخطط لفرض حمايتها على المغرب، بل على غزوه استعمارياً، واغتصاب سيادته والإقدام على عمل غير قانوني، وعلى مؤامرة وعدوان مسلح. وباختصار، فإن ما راحت تدبره ضد المغرب، ليس سوى تسلط عليه واستغلال مقنّع لتبرير عملها.

وإذ واصلت فرنسا في الميدان الدبلوماسي البحث عن حل فرنسي للمشكلة المغربية، فإنها تمكّنت من إبرام أول إتفاق مع ألمانيا، الدولة الوحيدة التي أكدت عزمها على معارضة الأطماع الفرنسية. وبعد مضي بعض السنوات، أخذت ألمانيا تشعر بالقلق من جراء السياسة الفرنسية التي شمرت عن سواعدها أمام العالم استعداداً لبسط نفوذها على المغرب. وقتئذ، أدركت حكومة برلين أن تطور الأوضاع حول المغرب يهدّد بضرر مصالح ألمانيا في المنطقة. ولمواجهة هذه المخاطر، نهجت ألمانيا من السلوك ما أحدث أزمة دولية في شهر يوليو 1911، سُمّيت بـ«حادث أكدير»، إذ أرسلت حكومة ألمانيا إلى الميناء المغربي، سفينة حربية اسمها «بانشير». إلا أن الأزمة انفجرت يوم 4 نونبر 1911، وابتعدت شبح الحرب مرة أخرى، بعد أن أبرم الطرفان اتفاقاً بينهما يتضمّن تنازل ألمانيا لفرنسا بحرية العمل بالمغرب، مقابل تنازل فرنسا لألمانيا عن الكونغو.

وعلى أثر الاتفاقيات التي عقدها فرنسا مع الدول العظمى، تنكّرت هذه الأخيرة لصداقتها مع المغرب، ونأت بجانبها، وتركته

وحيداً يواجه غطرسة فرنسا التي باتت قواتها قبل هذا التاريخ، تحتلّ بعض المدن الهامة وأقاليم شاسعة الأطراف من ترابه.

وعبثاً ولّى المغرب وجهه نحو الدول العظمى يشكو لها عدوان فرنسا وتعسفاتها الظالمة، لكن الدول قابلت شكواه باللامبالاة، وتركته على حاله، فتبين له أن أبوابه أضحت مفتوحة على مصاريعها أمام المغامرة الكبرى التي اعترمت فرنسا، منذ زمان، الإقدام عليها، وأن الحل الدولي لمشكلة المغرب في علاقاته مع القوى العظمى ذهب أدراج الرياح، وأن فرنسا أمست قادرة على فرض الحل الذي ترتضيه وتبتغيه، وقد ظلّت تمهّد له بالعمل الدبلوماسي وبسياسة الأمر الواقع.

وإذ شعرت فرنسا بجانبها يتعزّز بالحياد الذي لزمته الدول العظمى من القضية المغربية، فالتفتت إلى المغرب وعرضت عليه وجوب قبول حمايتها وشروطها.

وصمد السلطان مولاي حفيظ أمداً طويلاً. وفي رسالة موجهة إلى فرنسا، قالت الحكومة المغربية:

«أثير انتباه الحكومة الفرنسية إلى أن المغرب منذ أن فتحه العرب، لم تظفر به في يوم من الأيام، أية دولة لتجعل منه مستعمرة، وأنه يتمتع بالاستقلال والسيادة التامة منذ ثلاثة عشر قرناً. ولهذا السبب، تمتنع الايالة الشريفة عن قبول معاملتها على غرار ما يُعامل به تراب الاستعمار».

وصمد السلطان مولاي حفيظ مرة أخرى في وجه الضغوط والتهديدات التي مارسها عليه الوزير الفرنسي رونيو (Regnault)

بمعية ضابطين فرنسيين برتبة لواء، ورفض التوقيع على عقد الحماية، وهم واقفون عند رأسه. وأعادوا الكرة عدة مرات إلى أن نجحوا في ابتزاز إمضاء السلطان إقراراً بوضع تمخّض عن عمليات الاحتلال العسكري المسبّوق. لكن التوقيع على عقد الحماية لم يضع حداً للمقاومة المغربية، سواء من جانب السلطان - الذي ظل يعادي هذا التصرف الدكتاتوري الفرنسي، إذ هدد عدة مرات بالتنازل عن العرش، حتى لا يكون، حسب تعبيره، سلطان الحماية بعدما كان هو الداعي المتحمّس للحفاظ على استقلال المغرب - أو من جانب الجيش المغربي الذي غضب وثار، بمجرد ما تأكّد من صحة الخبر، شهر السلاح في وجه البعثة العسكرية الفرنسية، وتنصّب لقيادة حركة تحريرية عُرفت في حوليات الحماية باسم أيام فاس الدامية (17 و 18 أبريل 1912).

وكان رد الفعل الفرنسي عنيفاً إذ لجأت قوات الاحتلال إلى قمع لم تر فاس مثله، ثم أخذ الجنود الفرنسيون ينشرون الرعب الأسود والدامي في صفوف السكان. وهذه فاس، التي كانت عاصمة للمملكة، صارت ترى قذائف المدافع تتهاطل عليها وتنهال، قادمة من البطاريات التي نصبها الفرنسيون على مرتفعات المدينة، زد عليها موجة الإعدامات بالجملة والتفصيل التي ذهب ضحيتها المجاهدون، إضافة إلى غرامة فادحة فرضت على السكان قاطبة.

لم يتحمل السلطان معاناة الشعب المغربي من سلوك قوات الاحتلال، فقرر التنازل عن العرش. لكن فرنسا عارضت قراره

على لسان ممثلها بالمغرب الذي قال للسلطان: «سأعارض تنازلك عن العرش ولو أدى بي الأمر إلى استعمال القوة».

وأنفق ليوطي أشهراً في محاولة لإقناع السلطان بالعدول عن التنازل الذي كان ممثل فرنسا يتطير منه خشية حدوث أزمة ضارّة بالحماية. لكن السلطان الذي لاحظ أن أحواله تدتت إلى الدرك الأسفل في ظل نظام الحكام الأجانب تنازل وقال:

«ليست لي سلطة ولم يبق لي سوى القدرة على إعطاء النصائح. إنهم كبلوا يدي ورجلي وقالوا لي: مارس الحكم».

ذلك هو الأسلوب الذي لجأت إليه فرنسا لتجريد المغرب من استقلاله ووحدته تحت ستار «حماية» قصدها الأول كان هو التسلط على الشعب والتحكم في الرقاب واستغلال البلاد بدون هوادة، وذلك ما أسفرت عنه مؤامرة، دبلوماسية دولية والأعمال العدوانية والاعتصابية التي ليس لها نظير في تاريخ الأمم العصرية.

وتزداد فظاعة هذه «القرصنة» الدولية لسيادة المغرب مع علم الفرنسيين أنهم تطفّلوا وتسلطوا على شعب لا كالشعوب التي وقعت تحت الاستعمار، وذلك بشهادة ليوطي نفسه الذي أدرج انطباعاته - أو بعضها - عن المغرب، في سياق خطاب ألقاه بمدينة ليون بفرنسا في شهر فبراير 1916:

«عندما أقدمت فرنسا على فرض حمايتها على المغرب، وجدنا أنفسنا أمام مملكة عريقة في القدم ومستقلة، غيرة على استقلالها أشد الغيرة، رافضة كل لون من ألوان العبودية، كانت إلى السنوات الأخيرة دولة كاملة الهياكل، لها أنظمتها الإدارية

والمجتمعية وتمثيلها الخارجي... وقد تأتي لها ذلك بفضل استمرارية السلطة التي تداولتها بينها كل الأسر الحاكمة المغربية التي تعاقبت على رأس الدولة بكيفية متواصلة، وكذلك وبفضل الحفاظ على المؤسسات الأساسية رغم الثورات التي هبت رياحها على المملكة...».

إن الأحداث التاريخية التي تم التذكير بها سابقاً تُصِفُنا من ادّعاءات كل الذين يؤيدون هذا الغضب بالكذب السافر على الحقيقة، وذلك بقولهم:

«إن الأمة المغربية هي التي طلبت من فرنسا عام 1912، بأن تقوم بالمهمة الصعبة المتمثلة في إرشادها نحو مستقبل زاهر».

وورد في كتاب نشرته الحكومة الفرنسية عام 1912 تحت عنوان: «من أجل ضمان النجاح في المغرب» (Pour réussir au Maroc):

«ما كان للمغرب أن يستطيع البقاء خارج الحركة التي تدفع بالأمم الأوروبية إلى فتح منافذ جديدة لمنتجاتها الصناعية الوافرة وتجارتها التي تتزايد مشروعاتها وتتنامي مع مرور الأيام. وإبقاء المغرب مغلقاً وهو على أبواب البحر المتوسط وعلى وُصْل بالجزائر، يشكّل حالة بائدة طالت في هذا العصر. إن بلداً غنياً، له قدرات على الاستهلاك، لا يجوز له أن يدوم على هامش هجمات القوى التوسعية العالمية التي تطلق العنان لتجارات أوروبا التي تبحث عن الأسواق، مهما كانت قدراتها، في بلدان العالم التي تم اكتشافها مؤخراً.

«كان إذن من المستحيل أن يبقى المغرب بعيداً عن هذه

التطورات، وهذا ما يبين بوضوح السبب الرئيس والعميق للتدخل الفرنسي في المغرب».

ثم نقرأ في جهة أخرى من الكتاب :

«لا يستند موقف فرنسا الوطني على هذه الحجة وحدها، ولكن تبريره يوجد في قيمة المغربي كإنسان، وعامل وجندي. إن الساكنة المغربية تشكل بالنسبة لنا مورداً لا ينضب من العمال والجنود... والمغاربة جنود متميزون ومتفوقون، شريطة أن يؤطّروهم عدد كاف من الضباط وضباط الصف الفرنسيين».

وفي تقريره المؤرخ بـ 16 يونيو 1916، قال ليوطي :

«يجب على الحماية أن تعطي أقصى تنمية اقتصادية للمغرب، لتجعل منه العملية التجارية والصناعية الجيدة التي ينبغي أن تكون الهدف المقصود من كل مؤسسة استعمارية.

إن مثل هذا الاستشهاد المأذون، اعتراف بأن الحماية بالمغرب لا تتقمّص صفة رسالة التقدم والحضارة، المؤداة بالجدود ونكران الذات والنزاهة والترفع. أليس ليوطي هو الذي صرّح بالرباط يوم 7 دجنبر 1922 :

«بقدر ما ألتقي بالمغاربة وأعيش في هذا البلد، وأنا أتزايد يقيناً بعظمة هذه الأمة... إننا وجدنا هنا امبراطورية مكتملة الهياكل واكتشفنا حضارة جميلة وعظيمة».

? - مقاومة الشعب المغربي للغزو والطغيان الفرنسيين :

تميّزت السنوات الاثنتا عشرة التي تقدّمت إكراه المغرب

على قبول الحماية الفرنسية بموجب معاهدة 30 مارس 1912،
بعمليات عدوانية مسلحة قادها الفرنسيون ضد المغرب والمغاربة،
كما شهدت هذه الفترة معارك طاحنة بين الغزاة الفرنسيين القادمين
من الجزائر أو الذين نزلوا بالثغور الواقعة على ضفاف المحيط
الأطلسي. ولم تتصدَّ للعدوان الفرنسي القوات النظامية وحدها،
ولكن الشعب ساندها بحمل السلاح هو الآخر وأخذ يقاتل ضد
المهاجمين الفرنسيين، وساهم الجميع في ردِّ الأعداء على
أعقابهم خاسرين. ولقد تيسر هذا الفوز للمجاهدين لأن الأمة كلها
كانت مسلحة في المغرب.

أشرنا سابقاً إلى أن الجنود المغاربة رفضوا الامتثال لأوامر
الضباط الفرنسيين غداة الإعلان عن إقرار الحماية الفرنسية، ثم
هجموا عليهم وقتلوا منهم الكثير، وبعدها بلغ الخبر إلى علم
السكان، تضامنوا مع الجنود المغاربة وعززوا صفوفهم.

ولما هاجم العساكر الفرنسيون الأقاليم التي أرادوا
احتلالها، أعلنت القبائل التعبئة العامة بين رجالها الذين نظموا
المقاومة المسلحة واستماتوا في الدفاع عن أرض الوطن بشجاعة
وتضحية مسجلين بذلك أعمالهم البطولية في صك الخلود.

إن الجزائر كيوم المتربِّع حالياً على كرسي الإقامة العامة
بالرباط، أشاد سابقاً في كتابه: البرابر المغاربة والتهدئة في
الأطلس المتوسط، بالروح الوطنية التي يتحلى بها الشعب
المغربي، وبإقدامه على المقاومة الشديدة، حيث قال في هذا
الشعب:

«إن الشعور الذي يطغى على غيره من المشاعر لدى الإنسان البربري، (أي لدى المغربي) هو ما جبل عليه من حب للاستقلال. وما هذه الفضاءة الغريزية التي يشعر بها على إثر كل إكراه وكل تسلط يمسّ بحريته، إلا تفسيراً للمقاومة اليائسة التي يقابل بها كل احتلال أجنبي لوطنه. ورغم تشبّهه بأمواله، فإن البربري لا يتردّد لحظة واحدة في التضحية بها في سبيل النضال والمقاومة، إذ كل واحد يستبسل في الدفاع عن سلامة أرضه وقبيلته، كما أنه يبقى متأهباً لخوض المعارك، استجابة لدعوة إخوانه. إنه محارب من طينة لا مثيل لها، وهو بدون شك أحسن وأقوى المحاربين من بين أبناء شمال إفريقيا».

إن ما يسميه الفرنسيون، لحناً في القول، بـ «التهدئة» أو «الاختراق الهادئ»، تمّ لهم تحت قصف المدافع وتحرك الدبابات وتدخل الطائرات وكل أسلحة الدمار العصرية. وما كان الشعب المغربي ليتقاعس عن الجهاد، ولا عن تقديم أية تضحية مطلوبة منه، وقد عزم «الأمازيغيون»، أي الرجال الأحرار، على أن يقاتلوا دفاعاً عن كرامة وحرية الوطن المغربي ورد كيد الغزاة.

وقال الجنرال كيوم كذلك:

«لم تخضع لنا أية قبيلة من تلقاء نفسها ولم تستسلم لنا أية قبيلة دون محاربتنا ولا دون مقاومتنا إلى أن لم تبق لها رصاصة واحدة ولا أية وسيلة أخرى. ولم تخضع لنا أي من القبائل إلا بعد انهزامها في المعركة. تميزت كل مرحلة من مراحل الاحتلال بمعارك ضارية وعند كل محطة، كان من الضروري تحصين حدود

المنطقة التي خضعت واستسلمت، وقد وجب على قواتنا أن تشدد عليها الحراسة طيلة الأعوام في ظروف صعبة وقاسية، تحفها أخطار من كل جانب، وليس لنا فيها مجد ولا فخر».

يؤكد هذا الاعتراف شجاعة واستبسال الشعب المغربي في مقاومة الاحتلال، بأن ليوطي كان يحلم وهو يدعي إمكانية القضاء على المقاومة المغربية، بإظهار عضلات جيش الاحتلال قصد تخويف السكان. وهذا الجنرال كيوم ذاته، الذي كان تلميذاً له ومن أقرب مساعديه، يبدي رأيه في سياسته بقوله:

«إن العبارات التي كان يتباهى ليوطي بترديدها كقوله: «استعراض القوى يغني عن اللجوء إلى استعمالها»، وإن «فتح ورش للعمل خير من تعبئة كتيبة»، عبارات لا يمكن تطبيقها تماماً على شعب شديد في الدفاع عن استقلاله حتى الموت. إن خصمنا أشد محارب في شمال أفريقيا، شجاعته لا حد لها، ويقبل بدون تردد على التضحية بأمواله وبعائلته ويسترخص حتى حياته في سبيل حريته. المغاربة واجهونا بمقاومة بطولية تستحق إعجابنا وتقديرنا، وهي مقاومة أصولها ثابتة في ماض ما عرف إلا الاستقلال».

حرب المقاومة ضد الغزو والظلم شغلت الشعب المغربي بأكمله مدة ربع قرن ولم تنته إلا في أواخر عام 1934. ولقد قادها زعماء أشاوس مثل موحا أو حمو الزياني في جبال الأطلس. وحتى المناطق التي استسلمت لقوات الاحتلال، برز من بين سكانها أبطال في حرب المقاومة جاهدوا في سبيل تحرير البلاد،

مثل محمد عبد الكريم الخطابي أمير الريف وبطل حرب تحرير المغرب الذي قاد معارك خالدة بأسلحة أقل عدداً وجودة مما كان يتوفر عليه العدو الإسباني وحليفته فرنسا. وقد أظهرت حرب الريف للعالم مدى قوة الوطنية المغربية وشجاعة المغاربة الذين يسترخسون حياتهم في سبيل الحرية والاستقلال⁽¹⁾.

وصفوة القول، أن المقاومة المسلحة كما هو الشأن بحرب الريف، دليل قاطع على أن الشعب المغربي بطل في القتال وفي التضحية من أجل الوطن والحرية والشرف، وأن الشعب الذي قاوم بالسلح الغزو الأجنبي، لا زال حياً وعازماً أكثر من أي وقت مضى، على استرجاع حرته وسيادته في وطن استرد مساره الطبيعي عن طريق الاستقلال.

3- الطابع الأحادي والمخالف للقانون فيما يخص عقد 30 مارس 1912:

صرح ليوطي قائلاً، يوم 29 فبراير 1916: «وجدنا أنفسنا في المغرب أمام امبراطورية عريقة في التاريخ والاستقلال غيورة على استقلالها أشد الغيرة، رافضة كل لون من ألوان العبودية. كانت إلى السنوات الأخيرة دولة قانونية، تتوفر على هيئة تراتبية من الموظفين، ولها ممثلوها بالخارج، ومؤسساتها الاجتماعية التي لا تزال أغلبيتها موجودة... اعلموا أنه ما يزال على قيد الحياة عدد من الأشخاص السامين الذين كانوا

(1) في موضوع عبد الكريم الخطابي وحرب الريف، راجع كتاب: مذكرات حياة وجهاد. التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية الجزء الثاني بقلم محمد حسن الوزاني، م.م. ح.و. 1983.

إلى حدود ستة أعوام قبل يومنا، سفراء المغرب المستقل، بسان
بترسبورغ، ولندن، وبرلين، ومادريد، وباريس، يرافقهم كتاب
وملحقون بالسفارة، رجال لهم ثقافة واسعة، تفاوضوا نداءً للند
وعلى قدم المساواة مع رجالات الدولة الأوربيين الذين لهم حس
وذوق في الشؤون السياسية».

فماذا صنعت حماية فرنسا بهذا المغرب الذي وصفه
ليوطي؟ إنها عمدت أولاً إلى فصم وحدته وتجزئته، ثم اقتطعت
منه ما شاءت وأخذت من أطرافه ما أرادت، ونهبتة وشوهته
واستغلته وظلمته.

ولننظر الآن إلى «الوثيقة القانونية» للحماية، عقد 30 مارس
1912 ونقول في الحين، إن الشعب المغربي يرى أن التوقيع
الذي نسب إلى السلطان مولاي حفيظ، كان يتنافى تماماً مع
المقتضيات الشرعية للبيعة التي تنص على أنه لا يجوز للسلطان أن
يبرم أية معاهدة مهما كانت طبيعتها وموضوعاتها مع الدول
الأجنبية دون الأخذ مسبقاً برأي الممثلين الشرعيين للشعب
المغربي⁽¹⁾. ولكن ما يسمّى بعقد الحماية كتب وفرض من جانب
واحد من طرف فرنسا التي لجأ ممثلوها العسكريون والمدنيون إلى
استعمال جميع وسائل الدبلوماسية والتهديد والمساومة السياسية
لانتراع توقيع السلطان الذي ذهب ضحية تأمر الدول الأوربية التي

(1) راجع أسفله. من ص 124 إلى ص 128: الإعلان عن خلع مولاي
عبد العزيز وبيعة مولاي حفيظ. المصدر: الوثائق المغربية (Les
Archives marocaines، المجلد 14، رقم 1. نشر إرنيسست لورو-
باريس، 1908.

أبرمت فيما بينها معاهدات سرية وعلائية في موضوع المغرب .
لذا، إن كان للتوقيع على عقد 30 مارس 1912 قيمة ما،
«تلتزم» بكيفية أو بأخرى السلطان الأسبق مولاي حفيظ، فإن الأمر
ليس كذلك بالنسبة للشعب المغربي الذي يبقى متمسكاً بعقد
البيعة الذي يمنع قطعاً على السلطان إبرام أي اتفاق دولي دون
موافقة الممثلين الحقيقيين للأمة . وهذا ما يفسر ثورة الجيش
والشعب المغربيين عندما علما بنياً عقد 30 مارس 1912، وهذا
ما برر إقدام ليوطي على الإدلاء فيما بعد، بهذه الشهادة:
« . . . وجدنا أنفسنا في المغرب، أمام امبراطورية عريقة في
التاريخ والاستقلال . . . » .

الملحق الثاني وثائق خلع مولاي عبد العزيز

الوثيقة الأولى :

فيما يلي نص السؤال الذي وجهه ممثلو سكان فاس لكبار العلماء في شأن السلطان مولاي عبد العزيز .

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله الأبرار وصحابته المنتخبين الأخيار .

سادتنا علماء فاس كافة سلام عليكم ورحمة الله .

وبعد، فلا يخفاكم ما حل بهذا القطر المغربي من احتلال بعض الأجانب جل نواحيه كتوات وفجيج وعيون بني مظهر ومدينة وجدة وثمر الدار البيضاء موضعاً بعد آخر احتلالاً نشأ عن اختلال الأحكام وتقاعد الولاة عن الاستعداد ومولاتهم لبعض أجناس الأجانب حتى عقدوا معهم شروطاً تؤدي إلى إدخال المسلمين تحت حكمهم وبسط يد التصرف لهم في سائر القرى والأمصار بما تسبب عنه من إسقاط الأحكام الشرعية كإبدال الزكاة بالترتيب في سائر الإيالة وإحداث البنك المؤدي إلى إدخال الربى في سائر

المعاملات وغير ذلك مما هو معلوم، لدى الخصوص والعموم، كاستلاف الأموال العظيمة من الأجنب وصرفها في غير مصالحتها زيادة على خلاء بيت مال المسلمين بعد عمارته وإنزال البوليس ببعض المراسي الذي من أعظم دواهيته سلب السلاح من يد كل مسلم وغير ذلك من الأمور التي يعلمها كل واحد من أبناء الإيالة المغربية كتجهيز جيش وتوجيهه لمقاتلة الغزاة أهل قبيلة الشاوية إعانة لجيش احتلال الدار البيضاء وانتصاراً له حتى تحققت الرعية بعجز أميرها القائم بأمرها عجزاً كلياً ففرت منه القلوب وبقي الناس بسبب ذلك في سائر المدن والبوادي فوضى يأكل بعضهم بعضاً. فما هو جوابكم عن هذا الداء العضال وما كيفية التخلص منه مع تحقق الاضمحلال وكيف إن دام الحال على ذلك، وبقي الأمير منهمكاً فيما هنالك؟ وهل يجوز خلعه مع تحقيق هذا كله أم لا؟ أجيئونا بما يخلص ربقتنا وربقتكم من أيدي بعض أجناس الأجنب مأجورين. والسلام في ثامن وعشري ذي القعدة الحرام عام خمسة وعشرين وثلاثمائة وألف.

وقد أمضى هذا السؤال خمسة وعشرون شخصاً من كبار أهل حومات الأندلس والعدوة واللمطين. وحضر في نفس التاريخ المذكور جل أهل الحومات المذكورة واعترفوا أنهم انتخبوا الأشخاص الممضين على السؤال لينوبوا عنهم في البحث عن حكم الإسلام في السلطان المذكور كما في وثيقة مثبتة بأسفل السؤال.

* * *

أعيان حومة «الأندلس»

المقدم الحاج التهامي بن سيدي بوجيدة الرامي (مقدم ضريح مولاي إدريس الأزهر).

- الشريف سيدي سليمان بن مولاي إدريس الصقلي .
- الشريف مولاي إدريس بن الوافي الإدريسي القيطوني .
- الشريف مولاي العباس بن مولاي جعفر الأمراني .
- الحاج أحمد بن سيدي محمد الصفيرة الأندلسي .
- الأمين السي حماد بن ابن الأمين الحاج العربي بنيس .
- التاجر السي الطيب بن التاجر الحاج امحمد برادة .
- شيخ الرمي سيدي محسن بن العربي الأزرق .

أعيان حومة «العدوة»

- الشريف التاجر سيدي الغالي بن سيدي حماد الأمراني .
- شياب سيدي عبد الرحمن بن الطيب بن مخلوف .
- السي العيساوي بن الحاج علي برادة .
- السي أحمد بن الحاج عبد الرحمن بن حدة .
- العربي بن الحاج بن فضول الساويل .

أعيان حومة «اللمطين»

- الشريف سيدي إدريس بن سيدي العباس الطاهر .
- الشريف سيدي محمد بن سيدي محمد الصقلي .
- الشريف سيدي محمد بن سيدي بناصر البلغيثي .
- الشريف مولاي إسماعيل بن مولاي مصطفى العلوي .

- الشريف سيدي الراضي بن مولاي الحسن الوزاني .
- الشريف مولاي العربي بن مولاي عمر العلوي .
- الشريف سيدي محمد بن الهادي .
- الحاج إدريس بن الحاج محمد بن الحسين الصنهاجي .
- سيدي المكي بن الحاج قاسم الغماد .
- سيدي محمد بن عمرو العيدي .
- الحاج محمد بن المعطي الفيلاي .
- سيدي إدريس بن الطالب التادلي .

الوثيقة الثانية :

وثيقة تشهد بالأخطاء التي ارتكبها السلطان ونصها:
 الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وصحبه .

شهوده الموضوعة أسماؤهم عقب تاريخه وكلهم من أعيان
 فاس وشرفائها ورماتها ورؤسائها وتجارها وغيرهم يشهدون بأن
 الأمير حينه مولاي عبد العزيز صدرت منه أمور منكرة شرعاً وطبعاً
 من موالاته وميله لبعض أجناس الأجانب آناء الليل وأطراف النهار
 وتبذير بيت مال المسلمين فيما لا يرضي رب العالمين وتبديل
 الزكاة والأعشار بإحداث الترتيب والبنك الموجب للربى الذي هو
 من أعظم الذنوب والاشتغال بما لا يرضى حتى انحلت بسبب ذلك
 عرى الدين وتفرقت جموع المسلمين وأدى الحال إلى تمكين
 بعض الأجانب من بلادهم إلى أن استولى على توات ونواحيها
 وفجيج وعيون بني مظهر ووجدة والدار البيضاء وكاد يستأصل

بلادات المسلمين وأعظم من ذلك كله البوليس الذي فيه تحكم
النصارى على رقاب المسلمين ونزع سلاحهم من أيديهم حتى
كادت تضعف شوكة الإسلام وتصير إلى الانعدام وقد جهز جيوشاً
للمجاهدين بالشاوية يقاتلهم حين قاتلوا جنس الفرنسيين لمجيئه
للدار البيضاء بإقراره في الظواهر المقروءة على المنابر وفرت عنه
جل رعيته وبقوا فوضى كل ذلك في علمهم بالمعاينة لما يعاين
والسمع الفاشي المستفيض على ألسنة أهل العدل وغيرهم
وبمضمونه قيدت شهادتهم مسؤولة منهم لسائلها في غد التاريخ
أعلاه.

وقد أمضاه أكثر من مائة شخص.

الوثيقة الثالثة:

جواب العلماء ويتضمن وجوب الخلع وهذا نصه:

الحمد لله مبدل العسر باليسر وناشر ألوية العز والنصر
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد محرز كل فضل
وفخر، وعلى آله تيجان المجادة، وصحابته بدور السعادة.

أما بعد حمد الله مستحق الحمد وملهمه، ومنشئ الخلق
ومعدمه، فقد طالعنا سؤالكم حوله وفهمنا ما احتوى عليه وحرزنا
لفظه وقوله، فقولكم فيه أن مولاي عبد العزيز أميركم كان قد
اشتغل بما يخالف السنة والقرآن، وعجز عن دفاع بعض الأجانب
عن ثغور المسلمين بل صدر منه ما أدى إلى تمكنهم بالفعل
حسبما ذلك مثبت بالموجب أسفل محوله ومتضح مبين إلى غير

ذلك من الأمور المنكرة، التي هي في صدور الكل مسطرة، هل هذه الأمور موجبة لعزله، وعدم نفوذ حكمه وقوله.

فالجواب والله الموفق للصواب: حيث ثبت ما ذكر، فيجب عزله وتولية غيره ممن يقوم بأمر المسلمين، ينفذ قوله وفعله لكون إمامته لم تجر على القواعد الشرعية، بل ولا على الضوابط المرعية، لكون الإمام يعتبر فيه ما إن تقاعد عنه، خُلع وعن الإمامة العظمى دُفع. قال ابن سَلْمون: «الإمامة عبارة عن خلافة شخص للرسول عليه الصلاة والسلام، في إقامة قوانين الشرع وحفظ الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الأمة» وشروطها المتفق عليها ستة، إلى آخر كلامه. وهذا المسؤول عن خلعه خارج عن الضابط المذكور إذ لم يجر على قواعد الشرع في جميع الأمور. وقال البكِّي: «وبالجملة السبب المتفق عليه كل ما يختل معه مقصود الإمامة». قال رأس العارفين في حواشيه على البكي: «يدخل فيه العجز عن القيام بالمصالح، وينبغي اعتباره من حيث كونه نسبة وإضافة بحيث يوجد أقدر منه فيولى». وفي المواق وشرحها وللأمة خلع الإمام وعزله لسبب يوجهه مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدين، الخ. ونقله الأئمة وسلّموه فيجب على المسلمين أن يبالغوا مجهودهم في دفع الضرر عن المسلمين ولا يخفى أنه لأعظم من استيلاء بعض الأجناس الأروباويين كما يجب عليهم الانتقام ممن يركن إليهم ويواليهم ويتحجب إليهم ويواتيهم. قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ (الآية). قال بعض المفسرين كالنصرة لهم والاستنصار بهم. وذلك المتولي

والاهم وقاربهم وأظهر العجز وما تحرك للدفاع عن المسلمين ولو بغمز بل سكت عن استيلاء بعض الأجانب على بلاد المسلمين، كالأماكن المذكورة في السؤال. ولا يخفى أنه لا تجوز شهادته إذا استولى على بلادات المسلمين حسبما ذكره الشيخ الزرقاني لدى قول الشيخ خليل: «وللإمام المهادنة» إلى أن قال: «إن خلا عن كشرط بقاء مسلم». قال الزرقاني: «أو بقاء حرية المسلمين خالية لهم». والله سبحانه يلهمنا للصواب والقول الفصل ويوفقنا لما يرضاه من القول والفعل.

وقد أمضاه العلماء الآتية أسماؤهم:

محمد بن رشيد العراقي ومحمد بن عبد الكبير الكتاني وأحمد بن المواز، ومحمد الحفيد بن محمد الشامي، وعبد السلام بن محمد الهواري، وعبد السلام الحسن بن العمري، وعبد ربه أحمد بن محمد ابن الخياط والطاهر بن محمد اليازغي وأحمد بن الجلالى الأمغاري، وأحمد بن المهدي بن العباس البوعزاوي، ومحمد التهامي كنون، ومحمد بن أحمد القريوني، وعبد الله بن إدريس الإمامي بل العلوي، وعبد الرحمن ابن القرشي الإمامي، ومحمد بن حفيد الشامي وعبد السلام غازي وأحمد الشامي وأحمد ابن عبد العزيز الزريعي.

الوثيقة الرابعة:

وثيقة الخلع، ولفظها:

الحمد لله. بعدما وقع سؤال من ذكر أعلاه من أهل فاس المقيدة أسماؤهم عقب السؤال أعلا الملتزم أعلاه النائبين فيه عنهم

وعن بقية أهل فاس للسادات العلماء بذي الحضرة الإدريسية المقيدة أسماؤهم عقب الجواب صدر محوله عن حكم الله تعالى في خلع الإمام أعلاه وأجابوهم بما أجابوهم به حيث أشير استناداً منهم لما جلبوه من نصوص الأئمة رضوان الله عليهم حسبما بالجواب المشار له اشهد حينئذ السائلون المشار لهم ومن لا يعد كثرة من أهل فاس الإدريسية من فقهاء وشرفاء وتجار واعيان وغيرهم أنهم خلعوا بيعة الإمام المشار له من أعناقهم وأعلنوا بذلك لينظروا لأنفسهم من يقوم بأمرهم ويجتهد في مصالحهم إسهاداً وإعلاناً تامين عارفين قدره وبأكملة وعرف جلهم بالباقي وفي متم الشهر أعلاه الحق وأعلنوا بذلك أقحم به صح عبد السلام غازي وأحمد بن العربي البلغيثي الحسني . بشكلهما ودعائهما .

الملحق الثالث

بيعة مولاي عبد الحفيظ

(فاتح ذي الحجة الحرام عام 1325 / 5 يناير 1908)

بويع أبو المعالي مولانا عبد الحفيظ بن مولانا أمير المؤمنين، الذي جعله الله خير آية ناسخة، من جميع أهل فاس الإدريسية وسائر أشرافهم ورماتهم وعلمائهم وقضاتهم وكبرائهم ونقبائهم ومرابطيهم وصلحائهم وأعيانهم وخاصتهم وعامتهم، وكذلك أهل فاس الجديد على تقليد الجميع بيعته فبايعوه كلهم على الأمن والأمانة، والعفاف والديانة، والعدل الذي يشيد للمجد أركانه، وندبوا، إليها سائر القبائل التي بنواحيهم وأمضاها الكل المجموعي والجميعي على السمع والطاعة، والانتظام في سلك الجماعة، إمضاءً يدينون به في الجهر والسر، والعسر واليسر، والتزموها رغبة منهم وطوعاً.

وكيف لا وهو المتصف بالكفاية الشرعية التي بينت في كتب الفقه بأن يكون مهتدياً إلى مصالح الأمور وضبطها، ذا نجدة في تجهيز الجيوش وسد الثغور (...) على:

1 - أن يسعى جهده في رفع ما أضرَّ بهم من الشروط الحادثة في الخُزيرات حيث لم تُوافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها .

2 - وأن يعمل وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية وأن يباشر إخراج الجنس المحتل من المدينتين اللتين احتل بهما (وجدة والدار البيضاء) .

3 - وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحماية والتنزيه من اتباع إشارة الأجنبي في أمور الأمة . وإن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد فليكن مع إخواننا المسلمين كآل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة .

4 - وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجنبي في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمر منها إلا بعد الصدع به للأمة - كما كان يفعله سيدنا المقدس الحافظ للذمة (الحسن الأول) - حتى يقع الرضى منها بما لا يقدر في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها .

5 - وأن يوجه أيده الله وجهته الشريفة لاتخاذ وسائل الاستعداد، للمدافعة عن البلاد والعباد، لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات .

6 - وأن يقر بفضل العيون والنفوس، برفع ضرر المكوس .

7 - ويحقق رجاء خدامه وكافة رعاياه بالذب عن حرمتهم ودمائهم وأموالهم وأعراضهم وصيانة دينهم وحيطة حقوقهم وتجديد معالم الإسلام وشعائره بزيادة نشر العلم وتقويم الوظائف

والمساجد وإجراء الأعباس على عملها القديم وانتخاب أهل
الصلاح والمروءة والورع للمناصب الدينية.

8 - وكف العمال عن الدخول في الخطط الشرعية، وترك
ما أحدث من الجمع المستلزم لاستبداد الرؤساء بتنفيذ مراداتهم
في القضايا والأغراض.

9 - واعتماد المسلمين على كفايته في الأمر الخاص
والعام، وتقريب الصالحين، واعتبار مقادير الأشراف وأهل العلم
والدين وإقرار ذوي الحرمة على ما عهد لهم من المبرات
والاحترام.

10 - وإبعاد الكالحين، وإخساء المفترين والواشين.
ومعاملة المؤمنين بما تعودوه منه ومن أسلافه المقدسين.

11 - وإيثار العفو والحلم والرفق والأناة. وتجديد مآثر
الخير في حالة العز والثبات.

12 - وحسن الظن بسيدنا أيده الله حمل أهل مملكته
الشريفة، المتيمين بكريم بيعته المنيفة، على أن صدعوا لجلالته
بما أثرت فيهم مضرتة. عالمين أنهم لا يكشف ما بهم إلا عناية
مولانا المنصور وهمته.

(...) أشهدوا على أنفسهم بما فيه عنهم عموماً
والواضعون أشكالهم عقبه خصوصاً وهم عارفون قدره وأكملة.
وفي فاتح ذي الحجة الحرام عام خمسة وعشرين وثلاثمائة وألف.

موجز حياة محمد حسن الوزاني

- ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910 .

دراسته الابتدائية والثانوية :

- دخل وهو صغير الكتاب القرآني سيدي خيار (ساقية
الدمناتي بفاس).

- سجل بمدرسة اللمطين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم
اللغة الفرنسية .

- بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي
إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات .

- كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية
والعقدية .

- بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي غورو بالرباط
ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلة الفرنسيين .

- قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريس حيث هياً
البكالوريا في ليسي شارلمان .

دارسته العليا:

- انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في:

- كوليغ دو فرانس.

- وبمعهد الصحافة.

- وبمدرسة اللغات الشرقية.

- في أثناء مقامه بباريس عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام».

نشاطاته الثقافية والسياسية:

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا

المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال أفريقيا

المسلمين المنعقد بباريس في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغرب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريس إرسال

أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد

العربي بباريس التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الأفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926.

1929 - (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووجهت إلى الوزير الأول البريطاني، وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1930 - أنهى دراسته العليا بباريس ورجع إلى المغرب.

- نظام قراءة «اللطف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

- على أثر هذه المظاهرة جلدته الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

- وبعد خروجه من السجن أُلزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

- ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 - غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

- نشر بتعاون مع أصدقائه بباريس كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 - (14 مارس) ألقى محاضرة بباريس عن «مولاي الحسن الأول أبي النهضة المغربية».

1932 - أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

- اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.
- توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية الإسلامية» (جوان 1932).

- أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.

1932 - (جويي) شارك في باريس مع روبير جان لونغي في تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 - (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحدث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 - (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.

1933 - (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية .

1933 - (19 - 23 ستمبر) قام في فاس بتهييء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة .

1933 - (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من «عمل الشعب»، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و«إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية . بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية ، وبعض الحقائق لمبرراتها .

1934 - (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن .

1934 - (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشعب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع .

1934 - حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني ، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر .

1934 - (18 ستمبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع

الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس .

1934 - (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في باريس . وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج .

1934 - (28 - 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبريالية .

1935 - (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعا هاما لعمال شمال أفريقيا نظّمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران - مورو بباريس .

1935 - (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونْجِي، عضواً في اللجنة المؤقتة لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون .

1935 - (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريس، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيّين، وملغاشيين، اجتماعاً نظّمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا .

1936 - (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O.) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية» .

1936 - (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونْغِي، وليُو وَاينِر، وروبير لُوْزُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا لِيبحثوا معه إمكانيّة إعانة الحركة الوطنيّة المغربيّة للجمهورية الإسبانيّة ضد فرانكو. فهِمّا الوزاني مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهوريّة أطروحات الوطنيّين المغاربة. وهياً مع الجماعة الوطنيّة الدوليّة (Confédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهوريّة أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسيّة للجبهة الشعبيّة، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريس في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسيّة لكن بدون جدوى.

1936 - (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 - (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساغيه لدى حكومة الجبهة الشعبيّة. ولم يخفِ خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألاّ يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهُيئت حينئذٍ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 - (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبير جان لونغي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدة بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 - وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديمقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رماديي والجنرال نويس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العديدين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحداث. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات.

1937 - 1946 - نفي محمد حسن الوزاني «الذي ابتدأ في
ستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946 .

1946 - أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى
والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً
يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو
الحزب الديمقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديمقراطية
بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل
الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم
بالكفاح من أجل إقامة ديمقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية.
لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما
هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر
مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر
ديمقراطي. وهكذا فإن الديمقراطية تظهر كالمحتوي لكل سيادة
الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية
خلاص وطني، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير
شعبها».

«ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحية في
الأمة. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديمقراطي للشعب
المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي
طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين،

والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات
المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة
الأمة فوق كل شيء.

«إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في
البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة
الرئيسية والأولى لحزبنا تتمثل في تنسيق النضال الديمقراطي على
المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال
والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على
جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة
الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

«إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضطهد
سياسياً والمُستَغَلّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في
اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى
مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار
المبادئ الثلاثة التالية: الاستقلال، الديمقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن
الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي
العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها
الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف
موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة
والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة تعد دروساً حقيقية في
علم السياسة.

1946 - (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شوري الحكومة.

1947 - (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي - المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 - (أبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجنة الوطنية المغربية التي وُقِعَ ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 - (غشت - 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريس (قصر شايبو)، ونيويورك.

- شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي القاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

- مثل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

- حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (أبريل 1955).

- قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

- أقام في باريس بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

- رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديمقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله: كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدثنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديمقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسير دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«وإن أول ما أهتم به الآن - يقول محمد حسن الوزاني - أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

«ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنها إلى الطامعين في استغلالها.

«إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

«هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها».

«وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمنان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننسى أن اقتصادنا - خلال فترة الحماية - كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج».

وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضاً لإقامة ديمقراطية اجتماعية. ألم يصرح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

«لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال

لإقامة نظام ديمقراطي . هذا النظام الديمقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي . إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة» .

«لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش» .

- كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة» أجزاء البلاد . فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريتانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا» .

نهاية 1957 - ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر .

1957 - 1959 - أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا .

1959 - سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس .

1959 - (غشت - شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحويين

على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل. فجمع محمد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و 2 يناير 1960، وغيّر اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1961 (يونيو) - سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 - انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

- وأصدر جريدتين سياسيتين: «الدستور» 1962، و«السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليو) - أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنوياته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضع السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971
فيمكن أن تلخص كما يلي :

1 - على الصعيد الداخلي :

أ - السياسة العامة: كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر
من ذي قبل وضعية داخلية عميقة الترددي في الفساد والإفلاس، بل
متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور
بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد.
فالمغرب فيما يروّجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء
فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للإنهيار.
ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار.
وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا
منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى
واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى
الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال
يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن
جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل منزعجين: إلى أين يسير
المغرب؟ وما العمل؟

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تخرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجري على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحاً.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رھط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديمقراطية اسمية أو وصائية أي ديمقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم: «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة المحكوم عليها بالإنقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذه البلاد - وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها - لا يمكننا إلا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً

رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجري، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تبأشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم؟

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم

رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديدة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأزق السياسي الذي تنجس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء.

وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، أولاً، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشيء عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيده إلى أن تُحبي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى، مرة

أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبداً.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يضمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما

كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلا أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقمًا، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: إن الشعب المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أحرَّ من الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديمقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع

وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد لديها، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية:

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التسعة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الديمقراطية والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي:

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن

الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخرأ لمصلحة الحكاميين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُتَأَفِيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مہرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرّصُ

السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب...

2 - على صعيد السياسة الخارجية:

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية:

إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصِب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقبة كأنَّ أمرها لا يعنيه مطلقاً في قليل ولا كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في

بلادنا بكشف مخبثات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينه .

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التعاون والتساهل جرياً مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تنقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه، إنما تسير على غير هدى وتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة .

3 - فيما يتعلق بالوحدة الترابية :

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975 :

- إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الأفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الإحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من

المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار والقنادة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

- إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

- إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

- إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحراق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرترقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ اللهُ من ينصره.

- إن تكتل الجزائر وموريتانيا مع الاستعمار الإسباني ضد

المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهده الاستعمار أو بعد الاستقلال.

- إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

- إن المغرب - تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته - أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريتانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

- إن لجنة تقصي الحقائق الأممية تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريتانيا

حيث تبنت المسؤول عنها في تصريحات بباريس وناكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريتانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

- إن البلاغ الجزائري المكيفلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهنًا بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروف حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، العمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح

أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطؤها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميتها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفقتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكا للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وإراثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو:

1 - إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 - 1 - 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية واتفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2 - إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده.

3 - نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية

والتاريخية الحقبة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليو 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي .

4 - التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيها المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياها في الماضي وتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار .

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والتزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية .

5 - توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية .

6 - تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام .

فبما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترا به الوطني التي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر التضحيات؛ وَإِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ.

1975 - تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثر بالغ التأثر بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 - (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة.

* * *

منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني

من تأليف محمد حسن الوزاني :

- مذكرات حياة وجهاد: ستة أجزاء
موضوعها العام: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية
المغربية (1910 - 1946).

- حرب القلم: ستة أجزاء
تتضمن هذه السلسلة مجموعة من المقالات كتبها المؤلف
بالعربية ابتداءً من عام 1935، وتتمحور حول موضوعات
مختلفة: سياسية، اقتصادية، واجتماعية وأدبية.

- دراسات وتأملات :

1 - الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام.
2 - حرية الفرد وسلطات الدولة (ترجمة إلى العربية لكتاب
ديبون - وايط).

3 - في الدستور والبرلمان.

4 - في السياسة والمجتمع . . . بعد الاستقلال.

5 - الإسلام والمجتمع والمدنية.

6 - مسائل وطنية.

- 7 - الدعوة إلى النهضة والانبعاث .
خطب واستجابات : أربعة أجزاء .
- كفاح وطني مغربي : (بالفرنسية) جزءان
- الحماية جناية على الأمة : المغرب نموذجاً (بالفرنسية).
- الدعوة إلى الانبعاث والنهضة (بالفرنسية).
- الحماية جناية على الأمة : المغرب نموذجاً (ترجمة
عربية).

من تأليف عز العرب محمد حسن الوزاني :
حدثني والدي (بالعربية وبالفرنسية).

فهرس الموضوعات

5	تقديم
5	الحماية جناية
15	الفصل الأول:
17	ما معنى الحماية؟
23	الفصل الثاني:
	لماذا الامبريالية الاستعمارية اختلقت نظام الحماية وأعملته؟
25	وأعملته؟
29	الفصل الثالث:
31	كيف وقع إقرار الحماية الفرنسية على المغرب؟
33	الفصل الرابع:
35	الحماية، قوتها ومكرها
41	الفصل الخامس:
43	المغرب يناهض الحماية
55	الفصل السادس:
57	الأسباب الكبرى لأزمة الحماية
69	الفصل السابع:
71	الحماية والإدارة المباشرة
89	الفصل الثامن:

91	السياسة التي طبقتها الحماية في المغرب
96	1 - العمل على المستوى السياسي والحكومي
100	2 - العمل على مستوى الإدارة العامة
103	3 - العمل على مستوى تمثيل المصالح العامة
111	4 - العمل على المستوى القضائي
114	5 - عمل الحماية الاستعماري
129	6 - العمل المدرسي والظلامية المطلقة
151	الملاحق:
153	1 - كيف تدخلت فرنسا في المغرب
173	2 - وثائق خلع مولاي عبد العزيز
181	3 - وثيقة بيعة مولاي عبد الحفيظ
185	موجز حياة محمد حسن الوزاني
219	منشورات محمد حسن الوزاني
221	فهرس الموضوعات

اشرفت على طبعه

دار الغرب الإسلامي

ص.ب. 113-5787 بيروت



Fondation Mohamed Hassan Ouazzani

Le protectorat Crime de lèse-nation
Le cas du Maroc

Traduit en arabe
par
Ahmed Benjelloun

1994